سالم بن ناصر الإسماعيلي
عزان البوسعيدي، ميغيل سيرفانتس،
فريد ماكماهون

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي 2016

FRASER INSTITUTE
International Research Foundation
STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

الحريــة الاقتصاديــة في العالــم العربــي

التقرير السنوي لعام ٢٠١٦

سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي،
ميغيل كيرفانتس، فريد ماكماهون

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية
مؤسسة البحوث الدولية
معهد فريزر
٢٠١٦

حقوق الطبع والنشر ٢٠١٦ محفوظة لدى معهد فريزر. جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة نشر أي جزء من أجزاء هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي إلا في حالة الاقتباسات المختصرة الواردة في المقالات والمراجعات.

لقد عمل مؤلفو هذا الكتاب بصورة مستقلة، وبالتالي فإن ما يبدونه من آراء هي آراءهم الخاصة ولا تعبر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه. ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه يؤيدون أي مشروع قانون أو يعارضون صدوره أو أنهم يؤيدون أو يعارضون أي حزب أو مرشح سياسي معين.

ونظرًا لأن المؤلف الرئيسي لهذا العمل سالم بن ناصر الإسماعيلي يعمل في مجال ترويج الاستثمار في سلطنة عمان، وتفاديا لوقوع أي تضارب في المصالح، فقد أعفى نفسه من المشاركة في حساب المؤشر رغم اضطلاعه بالجزء الأساسي من التحليل.

تاريخ الإصدار: ديسمبر ٢٠١٦
تصميم الغلاف: بيير جاجن- ماري

الاقتباس من هذا العمل
المؤلفون: سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي، ميغيل كيرفانتس، فريد ماكماهون
العنوان: الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي لعام ٢٠١٦
الناشر: معهد فريزر
تاريخ النشر: ٢٠١٦
يمكن الحصول على نسخة إلكترونية من: http://www.freetheworld.com أو http://www.fraserinstitute.org

---

معلومات الفهرسة
بن ناصر الإسماعيلي، سالم، ١٩٥٨-
الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٦ / سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي، ميغيل كيرفانتس ، فريد ماكماهون
ردمك: 978-0-88975-418-8 (الطبعة ٢٠١٦)

فهرس المحتويات

نبذة عن المؤلفين ٤

شكر وتقدير ٦

نبذة عن الناشرين المشاركين ٧

مقدمة ٩

أبحاث حول الحرية الاقتصادية ١٦

ملخصات الدول ١٩

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي ٢٦

جداول بيانات الدول ٣٠

الملحق: المذكرات التوضيحية ومصادر البيانات ٥٥

المراجع ٦٥

نبذة عن المؤلفين

سالم بن ناصر الإسماعيلي

حصل الدكتور سالم بن ناصر الإسماعيلي على شهادات علمية في تخصصات الاتصالات والعلوم الإنسانية والهندسة الصناعية وإدارة الأعمال والإدارة والفلسفة والاقتصاد من جامعات بريطانية وأمريكية، وشغل منصب العضو المنتدب في المؤسسة العامة للمناطق الصناعية خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٩٦، وفي عام ١٩٩٦ تم تعيينه نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وفي عام ٢٠١٢ تم تعيينه رئيسا للمؤسسة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البحوث الدولية، وعضو في مجموعة فولبرايت للسلام العالمي الأمريكية، وعضو في مجلس إدارة معهد فريزر بكندا. وللإسماعيلي العديد من الأوراق البحثية حول موضوعات التقاء الثقافات والإدارة والاقتصاد، كما ألف خمسة كتب حول الثقافة المؤسسية للشركات والدين والتاريخ، وكان أحدث مؤلفاته هو كتاب "الحرية الاقتصادية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي"، الذي حاز عنه درجة الدكتوراه من جامعة نورثومبريا ونيوكاسل، فضلا عن شغله عضوية مجلس إدارة عدة شركات في مجال الخدمات المالية والطاقة.

ونظرا لأنه يعمل في مجال ترويج الاستثمار في سلطنة عمان، وتفاديًا لوقوع أي تضارب في المصالح، فقد أعفى نفسه من المشاركة في حساب المؤشر رغم اضطلاعه بالجزء الأساسي من التحليل.

عزان بن قاسم البوسعيدي

سبق لعزان بن قاسم البوسعيدي العمل كباحث اقتصادي في عدد من الإدارات ذات الصلة بمجالات البحوث والاستثمارات والتسويق في عُمان، وهو يشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان، وهو مركز دراسات وأبحاث مستقل وغير هادف للربح، كما يشغل منصب المدير العام للتخطيط والدراسات بالهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. والبوسعيدي حاصل على شهادة في الاقتصاد من جامعة السلطان قابوس في عُمان ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكليد الاسكتلندية.

ميغيل كيرفانتس

ميغيل آنخل كيرفانتس أحد خبراء الاقتصاد الذين يقومون بإجراء البحوث الدولية لصالح معهد فريزر، وهو حاصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من جامعة تكساس في إل باسو، ويقوم بالتدريس في كلية فانييه وكلية إتش إي سي مونتريال للأعمال. وقد تولى كيرفانتس مهمة المنسق لكل من الاستبيان السنوي لمعهد فريزر الخاص بشركات التعدين أعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و٢٠٠٩-٢٠١٠ و٢٠١١/٢٠١٢، واستبيان معهد فريزر الخاص بسوق البترول العالمية لأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤، وتقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي لأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥. وهو يقوم حاليا بتحضير رسالة دكتوراه في جامعة مونبلييه، كما يحاضر في كلية نيوما للأعمال بمدينة روان الفرنسية.

فريد ماكماهون

فريد مكماهون حاصل على درجة كرسي الدكتور مايكل ووكر للأبحاث في مجال الحرية الاقتصادية بمعهد فريزر، وهو يتولى إدارة مشروع الحرية الاقتصادية بالمعهد، الذي ينشر أو يشارك في نشر التقارير السنوية "الحرية الاقتصادية في العالم" و"الحرية الاقتصادية في أمريكا الشمالية" وهذا العمل الذي يحمل عنوان "الحرية

الاقتصادية في العالم العربي"، كما يقوم بتنسيق شبكة الحرية الاقتصادية التي تضم مراكز دراسات وأبحاث مستقلة في حوالي ٩٠ بلدا وإقليما. له العديد من المؤلفات التي من بينها كتاب "Looking the Gift Horse in the Mouth: The Impact of Federal Transfers on Atlantic Canada" الحائز على جائزة السير أنتوني فيشر التذكارية الدولية لكتب السياسة العامة، وكتاب "Road to Growth: How Lagging Economies Become Prosperous" (مع تقدمة بقلم رئيس الوزراء الأيرلندي السابق جون بروتون)، وكتاب "Retreat from Growth: Atlantic Canada and the Negative Sum Economy" (مع تقدمة بقلم روبرت موندیل الحائز على جائزة نوبل).

شكر وتقدير

يتوجه المؤلفون بالشكر والتقدير إلى مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية لمساهمتها في خروج هذا العمل إلى النور، ونخص بالشكر رينيه كلاف المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالعاصمة الأردنية عمّان على دعمه لنا.

كذلك نعرب عن تقديرنا لكل من مايكل ووكر زميل أول بمعهد فريزر، وجيمس غوارتني من جامعة ولاية فلوريدا، وروبرت لاوسون من جامعة ساذرن ميثوديست على ما قدموه من أفكار ومعونة قيمة منذ أن شرعنا في الإعداد لهذا المشروع.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه. ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه يؤيدون أي مشروع قانون أو يعارضون صدوره أو أنهم يؤيدون أو يعارضون أي حزب أو مرشح سياسي معين.

نبذة عن الناشرين المشاركين

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية هي مؤسسة مستقلة وغير ربحية وغير حكومية تعمل من أجل نشر القيم والسياسات الحرة، وقد تأسست في ألمانيا عام ١٩٥٨ وتشتهر بدورها في الدفاع عن الحريات في جميع أنحاء العالم.

وتسعى المؤسسة إلى إيجاد مجتمع منفتح، مستلهمة مبادئ الليبرالية ورسالتها القائمة على التسامح المتبادل وقبول الاختلاف، حيث أثبتت مفاهيمها الأساسية على مر العصور مثل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق أن الليبرالية تقدم الحلول المناسبة للحاضر والمستقبل؛ سواءً في الحياة العامة أو الخاصة. وتمارس المؤسسة أنشطتها المكثفة في مجال التربية المدنية والاستشارات السياسية والتدريب والحوار العالمي داخل ألمانيا وخارجها في أكثر من ٧٠ دولة حول العالم.

الموقع الإلكتروني: www.freiheit.org

مؤسسة البحوث الدولية

أنشئت مؤسسة البحوث الدولية عام ٢٠٠٥، وهي مركز دراسات وأبحاث مستقل وغير حكومي وغير هادف للربح مقره في سلطنة عمان ويهدف إلى إجراء البحوث والدراسات حول القضايا الاقتصادية المحلية والعالمية، مع التركيز على العالم العربي. وقد بنت المؤسسة آلية عملها في مجالات الأبحاث والشؤون العامة على أساس العمل الجماعي، من خلال الاستعانة بأفكار ومجهودات فريق العمل لديها من الباحثين والمحررين والخبراء المتعاونين، مع الحرص على التواصل والتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة وعلى مستوى العالم. وتعتبر المؤسسة العضو الإقليمي في شبكة الحرية الاقتصادية التابعة لمعهد فريزر.

وتتلخص رؤية المؤسسة في إيجاد الثروات وفرص العمل من خلال الترويج للحرية الاقتصادية في العالم العربي، وتتمثل مهمتها في قياس أثر الأسواق التنافسية في ظل سياسات الاقتصاد الحر على مستوى رفاهية الأفراد، من خلال إجراء البحوث في هذا الصدد وإيصال نتائج تلك البحوث إلى العالم.

ويتألف مجلس أمناء المؤسسة من أعضاء رفيعي المستوى من مختلف مؤسسات القطاع الخاص، وقد شرعت المؤسسة في إقامة شبكة من الباحثين الأكاديميين لتسهيل المشاريع البحثية، مما سيساعدها في إجراء البحوث حول القضايا الاقتصادية التي تؤثر في الحياة اليومية للأفراد.

الموقع الإلكتروني: www.omanirf.org

معهد فريزر

رسالتنا هي النهوض بمستوى معيشة الكنديين وعائلاتهم وأجيال المستقبل من خلال دراسة وقياس وإعلان تأثير السياسات الحكومية وريادة الأعمال التجارية والاختيار على مستوى رفاهيتهم. تأسس معهد فريزر عام ١٩٧٤ وهو منظمة بحثية وتعليمية مستقلة لديها أفرع في مختلف أنحاء أمريكا الشمالية ولها شركاء دوليون في أكثر من ٩٠ دولة. ويتم تمويل أنشطة المعهد من الاستقطاعات الضريبية للآلاف من الأفراد والمنظمات والمؤسسات الخيرية. ومن أجل المحافظة على استقلاليته، فإن المعهد لا يقبل أي منح من الحكومة أو الأبحاث مدفوعة الأجر.

الموقع الالكتروني: http://www.freetheworld.com – http://www.fraserinstitute.org

البريد الإلكتروني: info@fraserinstitute.org - تويتر: @fraserinstitute

مقدمة

يتمثل الهدف من تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" في توفير معيار موضوعي وموثوق فيه للسياسة الاقتصادية المتبعة في مختلف أنحاء العالم العربي، حيث يقوم بقياس مدى قدرة المواطنين في الدول الأعضاء في الجامعة العربية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم دون قيود مفروضة من قبل الحكومة أو النخب المقربة منها. ويقدم هذا التقرير قياسا واقعياً سليما للسياسة الاقتصادية يمكنه التمييز بين الإصلاح المصطنع الذي يترك القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي النخب المقربة وبين الإصلاح الحقيقي الذي يخلق حالة جديدة من الازدهار وريادة الأعمال التجارية والوظائف، عن طريق فتح الطريق أمام فرص العمل وممارسة النشاط التجاري لكل شخص بغض النظر عن معارفه.

وتتمتع المجتمعات العربية والإسلامية بتراث تجاري غني يهتم بفتح الأسواق حتى أمام أقل أفراد المجتمع حظا، والحرية الاقتصادية تتسق مع ذلك التاريخ المشرف وتمهد الطريق للوصول إلى غد أكثر ازدهارا وحرية. والحرية الاقتصادية في مفهومها البسيط هي قدرة الأفراد والأسر على امتلاك مقدراتهم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم، من البيع أو الشراء في السوق دون تمييز أو تفرقة، إضافة إلى فتح أو إغلاق نشاط تجاري، علاوة على القدرة على العمل لدى من يريدون أو تعيين من يريدون، إنتهاءً بتلقي الاستثمارات أو الاستثمار في الآخرين.

وكما سنرى لاحقًا في هذا التقرير، تتمتع الحرية الاقتصادية بسجل راسخ مدعوم بالحقائق من المساهمة في تحسين حياة الناس، وإبعادهم من الاتكالية أو التبعية، والمضي بهم قدمًا نحو الحريات الأخرى ونحو الديمقراطية. غير أن الكثيرين في العالم العربي للأسف يرون أن بلدانهم قد قطعت بالفعل شوطًا في العمل بآليات السوق الحر، إلا أن هذه الإصلاحات لم تفلح، وهذه الفكرة الخاطئة تحرم الكثيرين من وجود بديل اقتصادي ورؤية للمستقبل.

والحقيقة أن الإصلاح كان في معظم الأحيان زائفًا، حيث إن الكثير من تجارب "الإصلاح" الاقتصادي التي تمت قبل ما كان يسمى ثورات الربيع العربي كانت في جملتها مجرد "رأسمالية مُحاباة" متخفية وراء مصطلحات السوق الحر، وفي كثير من البلدان كان الأمر هو مجرد استبدال سيطرة النخبة على الاقتصاد عن طريق الحكومة وحلت محلها سيطرة النخبة عن طريق رأسمالية المُحاباة – أي منح الأصول المملوكة للدولة والاحتكارات وغيرها من فرص التكسب إلى أصدقاء ومؤيدي وأقارب النظام الحاكم، مما يؤدي إلى حماية الامتيازات بدلا من تحرير دافع ريادة الأعمال التجارية، إلا أن الحكومات في المنطقة والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي قد ساهمت في الترويج لذلك الوضع على أنه إصلاح يهدف إلى "تحرير الأسواق". وأي متأمل للجداول الواردة في هذا التقرير لن يرى أي أثر يذكر للإصلاح في كثير من البلدان في معظم مجالات السياسة الاقتصادية.

ومع ذلك، فإن هذه الجداول تبين بالفعل وجود تقدم واضح في بعض البلدان فيما يتعلق بخصوصية الشركات المملوكة للدولة وفتح الأسواق، وهو أمر خادع في كثير من الأحيان، فما حدث هو أن النخب القديمة أخذت الأصول "المخصخصة" واستمرت في سيطرتها على الاقتصاد تحت مظلة رأسمالية المُحاباة، وهو العكس تماما من الحرية الاقتصادية، في ظل كبح الأغنياء والأقوياء لحرية وفرصة الآخرين.

مزايا الحرية الاقتصادية

منذ صدور التقرير الأول عن الحرية الاقتصادية في العالم عام ١٩٩٦ وبعده صدر عدد من المؤشرات الوطنية والإقليمية، نُشرت حوالي ٥٠٠ مقالة على المستويين العلمي والسياسي تمت فيها الاستعانة بمؤشرات الحرية الاقتصادية لاستكشاف العلاقة بين الحرية الاقتصادية وغيرها من النتائج الاقتصادية والاجتماعية، كما بينت دراسات مدعومة بالحقائق ومنشورة في كبرى المجلات العلمية الأكاديمية أن الحرية الاقتصادية تساهم في تعزيز النمو وإيجاد فرص العمل والازدهار وغير ذلك من النتائج الإيجابية. وليس من المستغرب وجود علاقة بين الحرية الاقتصادية والازدهار، فالأفراد والأسر يتمكنون من الاعتناء بشكل أفضل صورة حينما تكون لديهم الحرية للقيام بذلك، دون أي محددات خارجية، ذلك أن الدافع والابتكار لديهم قد ثبت ببساطة أنهما أكثر فائدة من الاحتكارات المقيدة في ظل رأسمالية المُحاباة.

إلا أن أهمية الحرية الاقتصادية تتجاوز مجرد مجال الاقتصاد نفسه، فالحرية الاقتصادية لها قيمة أصيلة في ذاتها وترتبط ارتباطا معقدا بجميع الحريات الأخرى، فالأفراد والأسر ينبغي أن يتمتعوا بالحق الطبيعي في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم، وعندما يفعلون ذلك فإن الحرية الاقتصادية تقلل من الاعتماد على الحكومة وتفتح الباب أمام الحريات الأخرى، وبالتالي فإن الحرية الاقتصادية تكون حيوية بالنسبة لمن يطلبون تلك الحريات في مجتمع مسالم ومستقر ومزدهر، كما تشير الدلائل التي سنتناولها لاحقا في هذا التقرير. فالحرية الاقتصادية تدعم تلك الأهداف بشكل مباشر وأيضا من خلال تعزيز الازدهار، وهذا الازدهار بدوره يدعم كلا من النم والاستقرار.

والحرية الاقتصادية تغير من ديناميكيات أي مجتمع كان يفتقر إليها، فحينما يحدد الناس اختياراتهم الاقتصادية بأنفسهم، فإنهم لا يحققون أي كسب إلا عندما ينتجون منتجات أو يقدمون خدمات مرغوبا فيها في عملية تبادل حر – أي بعبارة أخرى بتحقيق منفعة للناس – ومن ينتمون إلى الجماعات الأخرى يصبحون مستهلكين وموردين وعملاء، ومع الوقت يؤدي ذلك إلى زيادة التسامح وترسيخ إحساس المواطنة. أما عندما تسيطر الحكومات – أو أصدقاء الحكومة في ظل رأسمالية المُحاباة– على الاقتصاد، فإن الاقتصاد ينمو ببطء أو لا ينمو على الإطلاق، إذ يتصارع الأفراد والجماعات مع بعضهم البعض للحصول على الثروات والامتيازات، ويفوز الناس بالمكاسب عن طريق اكتساب المعارف وإعاقة فرص الآخرين وإفشالهم، ولا يكسب الفرد في أكثر الأحيان كفرد بل كعضو في جماعة من المنتفعين، سواء كانت جماعة اقتصادية أو عرقية أو دينية، وتقف الجماعات في مواجهة الجماعات، مثلما نرى بوضوح في كثير من أنحاء العالم.

وفي ظل الحرية الاقتصادية فإن أكبر المكاسب يحققها من يعملون على زيادة حجم "الكعكة" بالنسبة للجميع، أما بدون الحرية الاقتصادية فإن أكبر المكاسب يحققها من يستحوذون لأنفسهم على جزء أكبر من "الكعكة" على حساب الآخرين، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية في تناول الحرية الاقتصادية بصفتها معززة للديمقراطية والاستقرار والحريات الأخرى، كما سنرى لاحقا في هذا التقرير.

كذلك فإن الحرية الاقتصادية الحقيقية تحارب الفساد، فعندما يتمتع الناس بالحرية الاقتصادية فإنه يكون بإمكانهم فعل ما يحبونه اقتصاديا، ورغم ضرورة وجود بعض الضوابط التنظيمية، فإن أمورا كثيرة تصير ممكنة دون طلب إذن من الحكومة، لذا فإنه لن يكون في مقدور أحد أن يطلب رشوة. أيضا فمع انكماش حجم الجهاز الحكومي، فإنه يصبح لدى الحكومة عدد أقل من الخدمات أو الأفضال التي يمكنها التصرف فيها، وبالتالي فإنه لن يكون في مقدور أحد أن يطالب بدفع مبلغ من المال مقابل خدمة أو جميلا لا تستطيع الحكومة أصلا تقديمه.

وعلاوة على ذلك فإن الحرية الاقتصادية لها فائدة في غاية الأهمية بالنسبة للعالم العربي، فمن أبرز أسباب السخط وعدم الرضا في المنطقة ارتفاع معدلات الباحثين عن عمل بين الشباب، إذ يتراوح متوسط معدلات الباحثين عن عمل بين الشباب في المنطقة حول ٣٠% (البنك المركزي، ٢٠١٤)، وقد ذكرنا أن الحرية

الاقتصادية تساعد على إيجاد فرص العمل والحد منظاهرة البحث عن العمل وخاصة بين الشباب (فليدمان، ٢٠١٠)، وبالتالي يمكنها أن تؤدي دورًا هامًا في زيادة الاستقرار ومن ثم جاذبية المنطقة للمستثمرين، مما يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من فرص العمل.

أرقام توضيحية

يمكن للأشكال البيانية الربعية – مثل الأشكال الواردة أدناه –أن تساعد على توضيح نتائج هامة، ولإعطاء نظرة عالمية فقد اعتمدت الأرقام المستخدمة على المناطق الإدارية (الدول) التي يتضمنها المؤشر المنشور في تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٦" وعددها ١٥٩ منطقة (معظم هذا القسم منقول مباشرة من غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٦ وأعمال أخرى خاصة بالحرية الاقتصادية). وقد تم تقسيم المناطق الإدارية إلى أربعة أرباع بناء على مستوى الحرية الاقتصادية فيها.

وتعتمد تلك الأشكال البيانية على متوسط مؤشر الطاقة والغذاء والمياه ذي الربط التسلسلي للفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٤، مع تقسيم البيانات إلى أربعة أرباع مُرتَبة من الأدنى إلى الأعلى. ونظرا لأهمية المثابرة واستشعار تأثير الحرية الاقتصادية على مدار فترة زمنية طويلة، فمن الأفضل استخدام متوسط التقييم على مدى زمني طويل إلى حد ما بدلا من التقييم الحالي لملاحظة تأثير الحرية الاقتصادية على الأداء.

وتبدأ الأشكال البيانية بالبيانات المتصلة بالعلاقة بين الحرية الاقتصادية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي، وخلال السنوات الأخيرة قامت الكثير من الدراسات العلمية بتحليل تلك العلاقة بالتفصيل، وقد وجدت كلها بلا استثناء تقريبا أن البلدان التي تتمتع بدرجة أعلى وآخذة في التحسن من الحرية الاقتصادية تسجل نموا أسرع وتحقق مستويات أعلى في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

والكثير من العلاقات الموضحة في الأشكال البيانية التالية تعكس تأثير الحرية الاقتصادية أثناء عملها من خلال زيادة النمو الاقتصادي، ولكن في حالات أخرى فإن العلاقات المرصودة ربما تعكس حقيقة أن بعض المتغيرات التي تؤثر في الحرية الاقتصادية قد تؤثر أيضا في عوامل سياسية مثل الثقة داخل الحكومة وحماية الحريات المدنية. وهذه الأشكال البيانية في حد ذاتها لا تثبت العلاقات بين الحرية الاقتصادية والنتائج الإيجابية الأخرى، ولكنها تبرز العلاقات التي تم التوصل عليها في الدراسات المدعومة بالحقائق في المجلات العلمية القائمة على مراجعة الأقران.

شكل رقم ١: الحرية الاقتصادية والازدهار

إن الأشكال البيانية الربعية – مثل الأشكال الواردة فيما يلي – يمكن أن تساعد على توضيح نتائج هامة. وقد تم تقسيم البلدان التي يشملها تقرير الحرية الاقتصادية في العالم إلى أربعة أرباع بناء على مستوى الحرية الاقتصادية فيها. ويتبين من الأرقام أن البلدان الواقعة في الربع الأعلى من مؤشر الحرية الاقتصادية يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها ٤١,٢٢٨ دولارا أمريكيا سنويا، مقارنة بإجمالي ناتج محلي أقل من ٥,٤٧١ دولارا أمريكيا في أقل البلدان حرية، وهو في الغالب رقم مبالغ فيه لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أقل بلدان العالم حرية، إذ لا توجد بيانات كافية متاحة لكي تضاف إلى المؤشر بلدان كثيرة يبدو أن لديها مستويات متدنية من الحرية الاقتصادية وحالة عامة من عدم النمو والتأخر، مثل كوريا الشمالية.

شكل رقم 1: الحرية الاقتصادية ودخل الفرد

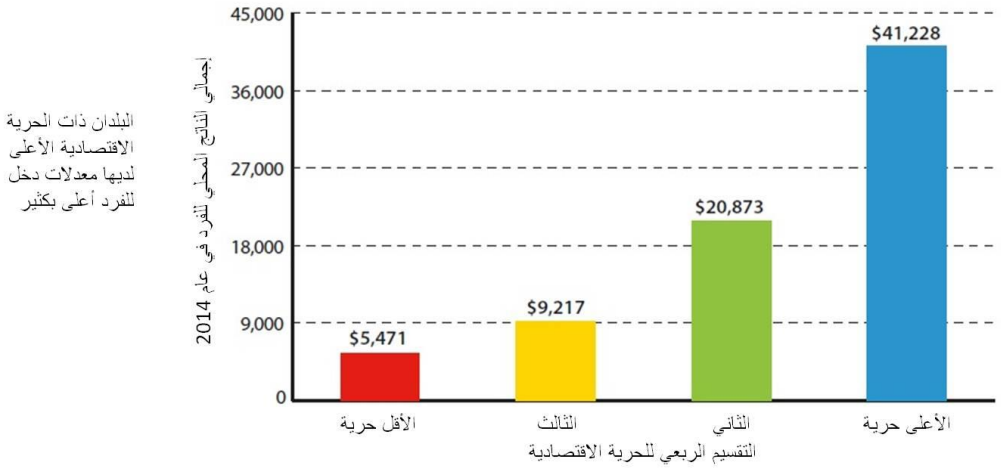

ملحوظة: الدخل = نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2011)، 2014
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، 2015، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام 2015؛ البنك الدولي، 2016، مؤشرات التنمية العالمية

شكل رقم ٢ و٣: الحرية الاقتصادية وعدم المساواة

حتى إذا أدى تحسن الاقتصاد إلى تحقيق النفع للجميع، فهل يفيد الأكثر ثراءً بأكثر مما يفيد الأشد فقرا مما يزيد من حالة عدم المساواة؟ إن توزيع الدخل مثلما تقول معظم البحوث الاقتصادية لا يتأثر في الإجمال بالحرية الاقتصادية والأسواق المفتوحة (انظر سالا إي مارتين، ٢٠٠٢)، والواقع أنه في أقل البلدان من حيث الحرية الاقتصادية تحصل شريحة ١٠% الأشد فقراً على نصيب من الدخل القومي يعادل ٢,٤٥%، وهو رقم أقل بنسبة ضئيلة من نظيرتها في البلدان الأكثر حرية التي تحصل على ٢,٧٥%.

والأهم من ذلك أنه نظراً للازدهار الذي ينتج عن الحرية الاقتصادية، فإن التساوي في الحصول على نفس النصيب من الدخل القومي يحقق نتائج مختلفة جذريا بالنسبة للفقراء في البلدان الحرة مقارنة بالنتائج التي يحققها في البلدان غير المتمتعة بتلك الحرية، إذ تحصل شريحة ١٠% الأشد فقرا في أقل البلدان حرية على متوسط دخل لا يتجاوز ١,٠٨٠ دولارا أمريكيا سنويا (وإن كان هذا الرقم أيضا يعد رقما مبالغا فيه لمتوسط الدخل في أقل البلدان حرية مثل كوريا الشمالية وكوبا، التي لم يشملها المؤشر بسبب عدم توافر البيانات)، في حين أن شريحة ١٠% الأشد فقرا في أكثر البلدان حرية تحصل على متوسط دخل يقل قليلا عن ١١,٢٨٣ دولارا أمريكيا، أي ما يعادل ١١ ضعفا من دخلها في أقل البلدان حرية.

شكل رقم ٢: الحرية الاقتصادية والنصيب من الدخل لشريحة ١٠% الأشد فقراً

النصيب من الدخل الذي تحصل عليه شريحة ١٠% الأشد فقراً من إجمالي عدد السكان لا يرتبط بالحرية الاقتصادية

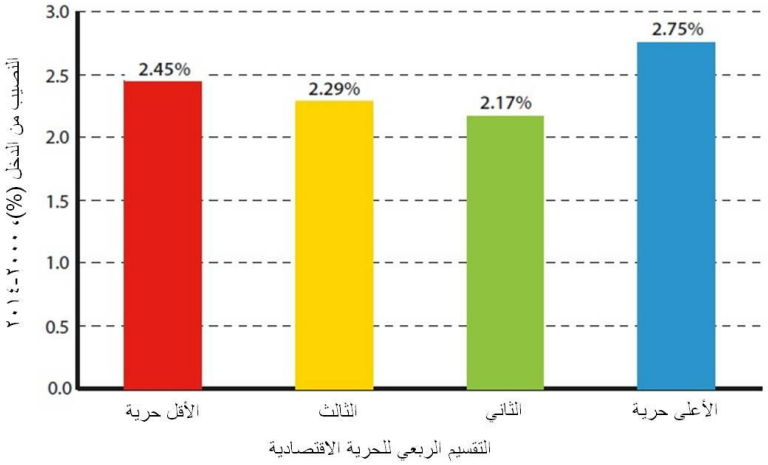

المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، 2015، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٥؛ البنك الدولي، 2016، مؤشرات التنمية العالمية

شكل رقم ٣: الحرية الاقتصادية والدخل الذي تحصل عليه شريحة ١٠% الأشد فقراً

حجم الدخل في مقابل النصيب الذي عليه شريحة ١٠% الأشد فقراً من إجمالي عدد السكان أعلى بكثير في البلدان المتمتعة بحرية اقتصادية أعلى

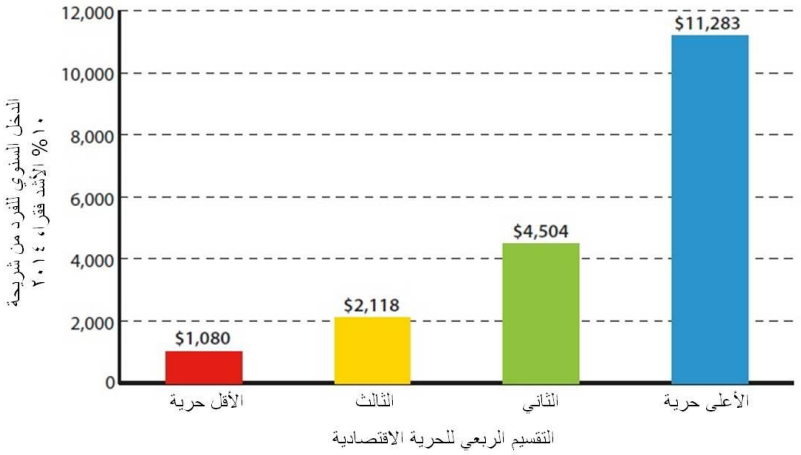

ملحوظة: الدخل السنوي للفرد من شريحة ١٠% الأشد فقرا (وفقا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١١)، ٢٠١٤
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، 2015، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام 2015؛ البنك الدولي، 2016، مؤشرات التنمية العالمية

شكل رقم ٤: الحرية الاقتصادية والحريات الأخرى

حينما تمتلك الحكومة سلطة تحديد قدرة الأفراد على توفير المأكل والملبس والمسكن والتعليم لأسرهم، والاحتفاظ بوظيفتهم والحصول على ترقية، وتقييد قدرتهم على المضي قدما في حياتهم بطرق أخرى، فإن الحكومة تكون لديها جميع الأدوات التي تحتاج إليها لقمع الحريات الأخرى، على الأقل إلى أن تصبح الحياة غير محتملة وتنقلب الأمور إلى العنف. وعندما تكون الحرية الاقتصادية غائبة، فإن الأفراد والأسر يضطرون إلى الاعتماد على عطف الحكومة كي يستمروا في حياتهم، أما الحرية الاقتصادية فإنها تعطي الناس الاستقلالية الاقتصادية وتقلل من الاعتماد على الحكومة، مما يفتح الطريق أمام زيادة مساحة الحريات الأخرى. والدراسات الواقعية تؤيد الربط بين الحرية الاقتصادية وغيرها من الحريات، إذ لم يحدث أن اتخذت دولة تفتقر إلى الحرية الاقتصادية موقفا مؤيدا للحريات السياسية والمدنية المستقرة، وفي المقابل لم يحدث أن توقفت دولة تتبنى الحرية الاقتصادية

عن التطور والارتقاء نحو الحريات المدنية والسياسية، وإن كانت هناك أحيانا فجوة تصل إلى عدة سنوات، باستثناء حالتين فقط هما سنغافورة وهونغ كونغ. وقد تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الإحصائيات من منظمة فريدوم هاوس، التي تقيس مدى الحرية على مقياس متدرج من ١ إلى ٧، حيث يعبر الرقم ١ عن أعلى قدر من الحرية، بينما يعبر الرقم ٧ عن أقل قدر من الحرية.

شكل رقم 4: الحرية الاقتصادية والحقوق السياسية والحريات المدنية

زيادة الحرية الاقتصادية ترتبط بزيادة لحقوق السياسية والحريات المدنية.

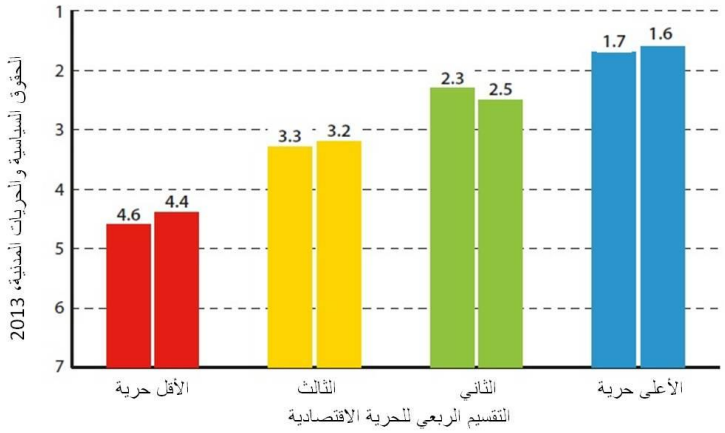

ملحوظة: تقاس الحقوق السياسية والحريات المدنية على مقياس متدرج من ١ إلى ٧: الرقم ١ يعبر عن أعلى قدر من الحقوق السياسية والحريات المدنية، والرقم ٧ يعبر عن أقل قدر منها
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، 2015، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام 2015؛ منظمة فريدوم هاوس، 2015، الحرية في العالم 2015

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

نأمل في أن يكون تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" رسالة تذكير في الوقت المناسب بأهمية القيام بتحسينات حقيقية من أجل زيادة مساحة الحرية الاقتصادية والازدهار على مستوى المنطقة، والأهم من ذلك أن التقرير يقدم مقياساً موضوعياً ويحظى بالاحترام للإصلاح الواقعي، ويستطيع الأشخاص والحكومات في المنطقة الاستعانة به كمرجع يمكن الاعتماد عليه، حيث إن هذا التقرير يفرق بين الخطاب الإنشائي عن الإصلاح ورأسمالية المُحاباة وبين واقع الإصلاح الفعلي، ولن تنعكس المكاسب الناتجة من الحرية الاقتصادية على هذا المؤشر إلا عندما تشهد حريات الناس زيادة حقيقية ويتوارى بعيدًا الخطاب الإنشائي الذي لا تصاحبه أي إصلاحات.

وقد قمنا هذا العام بتقييم ٢١ دولة عربية، وكلها دول أعضاء في جامعة الدول العربية ما عدا الصومال، إلا أن هذا الرقم يشمل أيضا دولا تعاني من نسب مرتفعة من النزاعات الداخلية وهي العراق وليبيا وسوريا واليمن، ومن الضروري توخي الحذر عند تفسير البيانات والأرقام المتعلقة بالدول التي تشهد اضطرابات عنيفة.

إن الحرية الاقتصادية تعبر عن مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة، وتقوم الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحق المرء في الاحتفاظ بما يكتسبه والأمن على حقه في ممتلكاته. ومن السهل فهم آليات الحرية الاقتصادية، فأي معاملة يدخل فيها طرفان بحرية يجب أن تكون نافعة لكليهما معا، وأي معاملة لا تفيد كلا الطرفين معا سوف يرفضها الطرف الذي لم يحقق ما يبتغيه. وهذا الأمر له انعكاسات على مستوى الاقتصاد بأكمله، فالمستهلكون الذين هم أحرار في الاختيار لن يجذبهم سوى التميز في الجود والسعر، ويكون على المنتج أن يعمل باستمرار لتحسين سعر وجودة المنتجات الحالية أو ابتكار منتجات جديدة، وبدون ذلك فإن المستهلكين لن يدخلوا بحرية في معاملات مع ذلك المنتج. وهناك الكثير من المعاملات التي تجري كل يوم على أساس تبادل المنفعة، مما يعزز الديناميكية التي تحفز رفع الإنتاجية والازدهار في جميع مكونات الاقتصاد.

وهذا هو التقرير الثاني عشر الذي نصدره عن الحرية الاقتصادية في العالم العربي، حيث صدر التقرير الأول ضمن "تقرير التنافسية في العالم العربي لعام ٢٠٠٥" (لوبيز كلاروس وشواب، ٢٠٠٥)، أما التقرير الثاني والتقارير التالية له فقد تولى نشرها مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان ومعهد فريزر، ومنذ عام ٢٠٠٨ شاركت مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية في نشر التقرير من خلال مكتبها الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (كان مقره في السابق يقع في القاهرة، قبل نقله إلى العاصمة الأردنية عمّان). وقد استحوذ تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" منذ ظهوره لأول مرة على اهتمام متزايد عاماً بعد عام، وتأتي أهميته من كونه أداة لقياس مدى ما تتمتع به البلدان العربية من حرية اقتصادية.

ويضيف المؤشر الذي يتضمنه هذا التقرير البيانات الخاصة بعام ٢٠١٤، وهو أحدث الأعوام التي تتوافر عنها بيانات كاملة، كما نحاول أيضا تجاوزه إلى تقديم بعض البيانات المبكرة لعام ٢٠١٥ في كل من جداول بيانات الدول وملخصات الدول، بالإضافة إلى إعادة حساب النتائج الخاصة بالأعوام السابقة بناء على البيانات المنقحة الصادرة عن البنك الدولي والتي تم إعدادها من أجل قاعدتي بيانات "سهولة ممارسة الأعمال التجارية" و"مؤشرات التنمية" التابعتين له. وقد تم بناء تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" على غرار التقارير السنوية الصادرة من سلسلة "الحرية الاقتصادية في العالم" (غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٥).

وتعتبر هذه النتائج هامة جداً بالنسبة للمستثمرين والشركات التي تعمل أو حتى تفكر في العمل في هذه المنطقة، فمن الممكن أن تتمحور جهود إيجاد مناخ ملائم وجاذب للمستثمرين في العالم العربي حول الجوانب التي يتناولها هذا التقرير، باعتبارها أفضل الممارسات في مجال ممارسة الأعمال التجارية.

لمحة عن النتائج والتقييم

احتلت الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والبحرين قمة تصنيف أكثر البلدان تمتعا بالحرية الاقتصادية في العالم العربي بفوارق ضئيلة، حيث سجلت الدول الثلاثة ٨,٢ و٨,١ و٨,٠ على الترتيب. أما البلدان الثلاثة التي احتلت قاع التصنيف فهي الجمهورية العربية السورية، التي تعتبر أقل البلدان في العالم العربي من حيث الحرية الاقتصادية بتقييم ٥,٤، تليها الجزائر بتقييم ٥,٥، وأخيرا ليبيا بتقييم ٥,٦.

أبحاث حول الحرية الاقتصادية

إن زيادة مساحات الحرية الاقتصادية، التي هي في حقيقتها عودة إلى النموذج العربي التقليدي لحرية التجارة والأسواق المفتوحة، من شأنها أن تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه المنطقة وتوليد الديناميكية الاقتصادية اللازمة لإيجاد فرص العمل والازدهار اللذين تحتاجهما المنطقة للوصول إلى مستقبل مشرق، ذلك أن عقوداً من هيمنة الحكومات على الاقتصاد واستبدال الواردات وغيرها من أشكال استغلال السلطة الحكومية في توجيه الاقتصاد لم تؤدي إلى الازدهار، بل لم تكن من نتيجة لتصاعد رأسمالية المُحاباة في كثير من البلدان سوى نهب الدولة وزرع الانقسامات داخل المجتمع، لتترك الناس في نفس الحالة المتردية التي كانوا عليها في السابق، أو حتى في حال أكثر ترديا مما كانوا عليه في أي وقت مضى.

وتتباين الحرية الاقتصادية عن كل من اشتراكية المُحاباة ورأسمالية المُحاباة، ففي ظلها تكون الأسواق مفتوحة أمام الجميع وليس ذوي الغنى والنفوذ فقط، ويحظى بالوظائف والعقود من يمتلكون أفضل القدرات وليس أصحاب المعارف فقط، ويتمتع رواد الأعمال بحرية إنشاء أنشطتهم التجارية الخاصة بهم دون أن يواجهوا وعراقيل لا داعي لها. وتعتبر سيادة القانون بلا تحيز ووجود ضوابط تنظيمية ميسّرة تسمح للنشاط التجاري بالنجاح وخلق فرص العمل والازدهار أمور حيوية بالنسبة للحرية الاقتصادية، فقد انتهت مجموعة كبيرة من الأبحاث إلى أن الحرية الاقتصادية هي أحد المفاتيح لتوطيد الازدهار، وخاصة بين الدول ذات الاقتصادات الناشئة، كما بينت دراسات مدعومة الحقائق ومنشورة في كبرى المجلات العلمية الأكاديمية أن الحرية الاقتصادية تساهم في تعزيز النمو والازدهار وغير ذلك من النتائج الإيجابية.

ومن البديهي أن يتوقع المرء أن تُحدث الحرية الاقتصادية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخا يسمح للأفراد والشركات بتخصيص مواردها لما يحقق أكبر نفع أو استخدام نهائي. غير أن هذه المسألة تعد في جوهرها مسألة واقعية، فقد توصلت واحدة من أولى الدراسات التي أجراها إيستون ووكر (١٩٩٧) إلى أن التغيرات في الحرية الاقتصادية يكون لها تأثير كبير على مستوى الدخل الثابت أو المستقر، حتى بعد الأخذ في عين الاعتبار مستوى التكنولوجيا ومستوى تعليم العمالة ومستوى الاستثمار، كما أثبتت الدراسة التي أجراها دي هان وستيرم (٢٠٠٠) واقعياً أن إحداث تغييرات إيجابية (سلبية) في مساحة الحرية الاقتصادية يؤدي إلى تغييرات إيجابية (سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي. وعند النظر إلى مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تم نشره في دراسة غوارتني ولاوسون وبلوك (١٩٩٦) والبيانات الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ٨٠ دولة، فإننا نجد أن النتائج التي توصلوا إليها تبين، بعد أخذ المستوى التعليمي والاستثمار والنمو السكاني في الاعتبار، أن إحداث تغييرات في مساحة الحرية الاقتصادية له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

وقد قام غوارتني ولاوسون (٢٠٠٤) بدراسة تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، ولكن اهتمامهما تركز بشكل خاص على الاستثمار والإنتاجية، وتوصلا إلى أن الحرية الاقتصادية تساهم بقوة في تعزيز الاستثمار، فالبلدان التي سجلت درجة أقل من ٥ على مقياس الحرية الاقتصادية (الذي يتدرج من صفر إلى ١٠، بحيث أنه كلما ارتفعت الدرجة على ذلك المقياس؛ دل ذلك على ارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية) اجتذبت استثمارات بقيمة ٨٤٥ دولارا أمريكيا لكل فرد عامل على مدار الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى ٦٨ دولارا أمريكيا فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل فرد عامل. أما البلدان التي سجلت درجة حرية اقتصادية أعلى من ٧ فقد اجتذبت استثمارات بقيمة ١٠,٨٧١ دولارا أمريكيا لكل فرد عامل، منها استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٣,١١٧ دولارا أمريكيا. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الاستثمارات أكثر إنتاجية في البلدان المتمتعة بالحرية الاقتصادية، فمع تثبيت العوامل التي يعتقد أنها تؤثر على النمو والإنتاجية، مثل نصيب الفرد المبدئي من إجمالي الناتج المحلي والموقع الاستوائي والموقع الساحلي والتغير في الاستثمار في

رأس المال البشري والاستثمار العام، توصل غوارتني ولاوسون إلى أن حدوث زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في أي بلد يتمتع بالحرية الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٣٣ نقطة مئوية، في حين أن حدوث نفس الزيادة في الاستثمار الخاص في أي بلد أقل تمتعا بالحرية الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,١٩ نقطة مئوية. بعبارة أخرى، فإن الاستثمار في البلدان ذات الحرية الاقتصادية (أي التي سجلت درجة أعلى من ٧) له تأثير إيجابي على النمو يزيد بنسبة ٧٠% عن الاستثمار في البلدان ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية (أي التي سجلت درجة أقل من ٥). وباستخدام نفس النموذج الانحداري، قام غوارتني ولاوسون أيضا بحساب تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الكلي من خلال كل من الآثار المباشرة وغير المباشرة، ووجدا أنه لو قامت دولة ما برفع حريتها الاقتصادية بمقدار درجة واحدة (على مقياس متدرج من صفر إلى ١٠) في حقبة الثمانينيات، لكانت قد شهدت ارتفاعا في النمو بمقدار ١,٩ نقطة مئوية سنويا على مدار الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠. وبالنظر إلى ارتفاع معدلات النمو المرتبطة بالحرية الاقتصادية، فقد وجدا أيضا أن الحرية الاقتصادية تفسر على المدى البعيد أكثر من ثلثي التباين بين البلدان في إجمالي الناتج المحلي.

كذلك فإن ارتفاع مساحات الحرية الاقتصادية تساهم في الحد من الفقر (نورتون وغوارتني، ٢٠٠٨)، فعلى وجه التحديد كان معدل الفقر المرجح البالغ دولارا واحدا في اليوم يمثل ٢٩,٧% عام ٢٠٠٤ بالنسبة للبلدان ذات تقييمات الطاقة والغذاء والمياه الأقل من ٥، بينما لم يكن يمثل سوى ٧,٧% بالنسبة للبلدان ذات تقييمات الطاقة والغذاء والمياه التي تتراوح بين ٦ و٧، ويتراجع معدل الفقر البالغ دولارين في اليوم من ٥١,٥% إلى ٤٦,٢% إلى ٣٨,٩% كلما انتقلنا من الاقتصادات الأقل حرية إلى الاقتصادات الأكثر حرية. وفضلا عن ذلك، فإن ارتفاع تقييم الطاقة والغذاء والمياه بمقدار وحدة واحدة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥ كان يرتبط بانخفاض قدره ٥,٢١ نقطة مئوية في معدل الفقر البالغ دولارا واحدا في اليوم وانخفاض قدره ٥,٢٢ نقطة مئوية في معدل الفقر البالغ دولارين في اليوم. أيضا فقد قام نورتون وغوارتني بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية ومقاييس الرفاهية الأخرى، ففي أقل الاقتصادات تمتعا بالحرية يحصل ٧٢,٦% من السكان على المياه الصالحة للاستخدام البشري، مقارنة بنسبة تقارب ١٠٠% في أكثر الاقتصادات حرية، ويتجاوز متوسط العمر المتوقع في المجموعة التي تغلب عليها الحرية ٢٠ عاما، وهو أعلى من نظيره في تلك الاقتصادات التي يغلب عليها عدم الحرية، وعدد الأطباء لكل ألف نسمة في الاقتصادات التي تغلب عليها الحرية يتجاوز ضعف عددهم في الاقتصادات التي يغلب عليها عدم الحرية، ومن كل ألف ولادة هناك ٦٤ طفلا في الاقتصادات التي تغلب عليها الحرية يظلون على قيد الحياة كل عام أكثر من البلدان التي يغلب عليها عدم الحرية، ومن كل ألف طفل دون سن الخامسة هناك ١٠٩ أطفال في البلدان التي تغلب عليها الحرية يظلون على قيد الحياة كل عام أكثر من تلك البلدان التي تتسم في الغالب بعدم الحرية.

وتشير دراسة لمعهد فريزر أجراها كل من إندرا دي سويسا وكريشنا شايتانيا فادلاماناتي (٢٠١٤) من الجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا إلى أن الحرية الاقتصادية تحد من النزاعات عن طريق إيجاد بدائل أكثر جدوى، ففي البلدان المحرومة من الحرية الاقتصادية ربما تكون المجازفة الأعلى مردودا هي السلب والنهب عن طريق العراك المنطوي على العنف، بينما في ظل الحرية الاقتصادية تكون لدى الأفراد فرصة الاعتناء بأنفسهم وأسرهم من خلال الاقتصاد الطبيعي.

شكل رقم ٥: ملخص لتقييمات الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٤ في البلدان العربية المصنفة

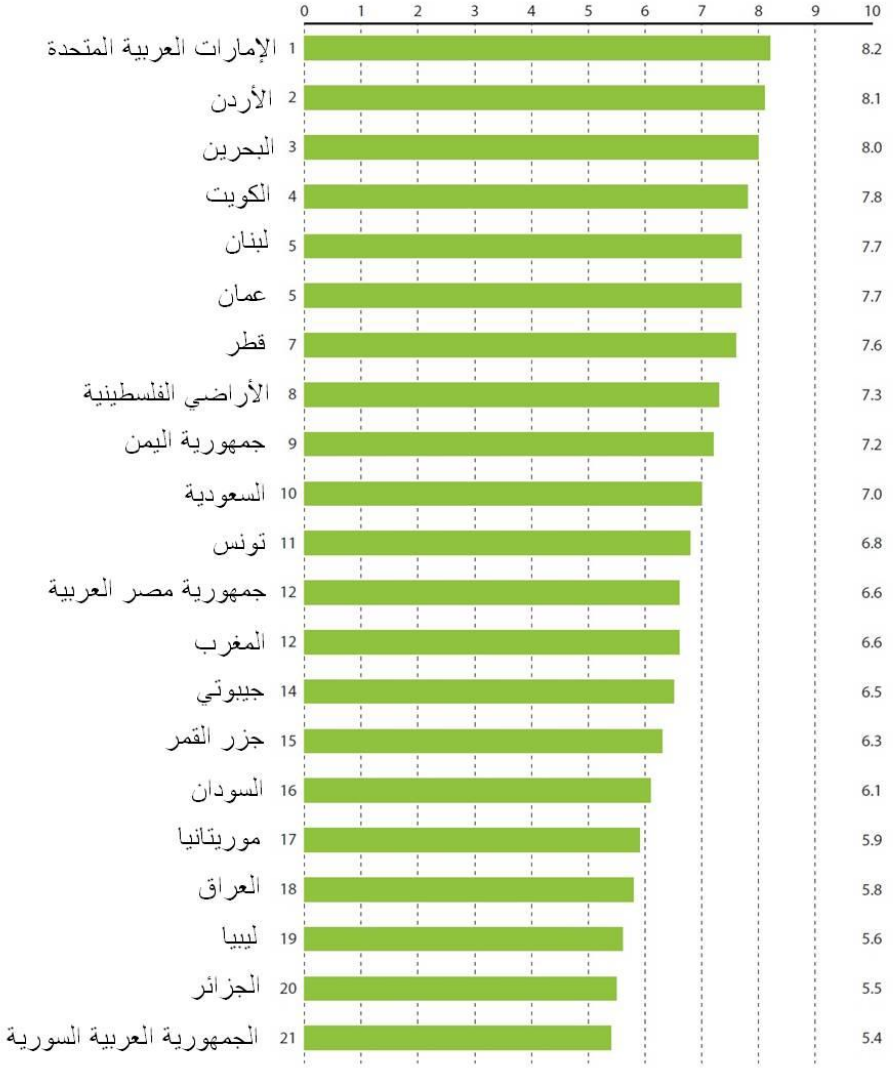

ملخصات نتائج الدول

في هذا القسم سوف نتناول نتائج الدول لهذا العام مقارنة بالأعوام السابقة مع تحليل البيانات المتاحة لاستقراء النتائج المستقبلية، وقد تم إدراج البلدان في القائمة بناءً على مستوى الحرية الاقتصادية من الأكثر حرية نزولا إلى الأقل حرية. وقد تمكننا هذا العام من تقييم ٢١ دولة من إجمالي ٢٢ دولة الأعضاء في الجامعة العربية، أي جميعها ما عدا الصومال، حيث توافرت لدينا بيانات شاملة عن الصومال في بعض المجالات وتمكننا من تقييم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية في تلك المجالات، فقد تمكننا على سبيل المثال من تقييم جميع الدول ٢٢ الأعضاء في الجامعة العربية من حيث حجم الإنفاق الحكومي.

١ الإمارات العربية المتحدة

احتفظت الإمارات العربية المتحدة بمركزها الأول في تقرير هذا العام بنفس الدرجة وهي ٨,٢، وانخفضت درجتها الخاصة بحجم الإنفاق الحكومي بمقدار ٠,١ درجة لتصل إلى ٧,٦، مما هبط بها من المركز الخامس إلى السادس. وارتفعت درجة الإمارات الخاصة بالهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية من ٧,٧ إلى ٨,٢، لتقفز من المركز الرابع إلى الأول، وتراجعت درجتها في سهولة الحصول على التسهيلات المالية من ٩,٥ إلى ٩,٣ لتنتقل من المركز الثاني إلى السادس. واحتلت الإمارات المركز الرابع في حرية التجارة، متراجعة من المركز الثاني، بعد ثبات درجتها عند ٨,٢، وفيما يتعلق بتنظيم النشاط التجاري وسوق العمل والائتمان فقد سجلت الإمارات ٧,٩ درجة، وهي نفس درجتها العام الماضي لتحتفظ بالمركز الرابع.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٢ المملكة الأردنية الهاشمية

جاء الأردن في المركز الثاني هذا العام بنفس درجته السابقة وهي ٨,١، حيث ظل في المركز الثالث بالنسبة لحجم الإنفاق الحكومي رغم تراجع درجته في هذا الجانب من ٨,٤ إلى ٨,٣، فيما ارتفع مركزه في الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية من السابع إلى الثامن رغم انخفاض درجته من ٧,٢ إلى ٧,٠. وفيما يتعلق بسهولة الحصول على التسهيلات المالية، احتل الأردن المركز الثاني هذا العام بدرجة ٩,٦ مقابل ٩,٤ العام الماضي، بينما لم تتغير درجته في حرية التجارة الخارجية وهي ٨,٠، وإن كان تصنيفه قد تراجع من المركز الخامس إلى السادس. وأخيرا فقد انخفضت درجته في مجال تنظيم النشاط التجاري وسوق العمل والائتمان بمقدار ٠,١ درجة لتصل إلى ٧,٤، ومع ذلك فقد ارتفع من المركز السابع إلى السادس.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٣ مملكة البحرين

احتلت البحرين المركز الثالث في تقرير هذا العام، وهو نفس مركزها العام الماضي وبنفس الدرجة ٨,٠، وجاءت درجتها في حجم الإنفاق الحكومي كما كانت في العام الماضي وهي ٦,٧، غير أن مركزها ارتفع من التاسع إلى الثامن، وكان مركزها في الهيكل القانوني وحماية الملكية هو الثامن بارتفاع قدره مركز واحد وبنفس الدرجة ٧,٠. وجاءت البحرين في المركز الثاني من حيث سهولة الحصول على التسهيلات المالية مثلما حدث في العام الماضي، رغم ارتفاع درجتها من ٩,٥ إلى ٩,٦، وفي مجال حرية التجارة الخارجية ارتفعت درجتها من ٨,٢ إلى ٨,٣، لتحتل المركز الثالث في هذا

الجانب مقارنة بالمركز الثاني العام الماضي. وأخيرا فيما يتعلق بتنظيم سوق العمل والائتمان والنشاط التجاري، فقد تراجعت درجة البحرين من ٨,٤ إلى ٨,٣، إلا أنها لا تزال محتفظة بالمركز الأول.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٤ دولة الكويت

حافظت الكويت على مركزها الرابع بنفس الدرجة وهي ٧,٨، وظل مركزها في جانب حجم الإنفاق الحكومي هو المركز الرابع عشر وكذلك درجتها البالغة ٦,٢، وتراجعت من المركز الثالث إلى الرابع في جانب الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية رغم ارتفاع درجتها من ٧,٨ إلى ٨,٠. وتراجعت درجة الكويت في مجال سهولة الحصول على تسهيلات مالية من ٩,٣ إلى ٩,٢، لتحتل المركز العاشر بعد أن كانت في المركز السادس العام الماضي، وكان مركزها في حرية التجارة الخارجية هو السابع هبوطا من السادس، رغم استقرار درجتها عند ٧,٨ مثل العام الماضي. وبالنسبة لجانب تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، فقد ظلت درجتها ثابتة عند ٧,٦، مرتفعة بذلك من المركز السادس إلى الخامس.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٥ لبنان

قفز لبنان مركزين من السابع إلى الخامس في تقرير هذا العام بارتفاع طفيف في الدرجة قدره ٠,١ ليستقر عند ٧,٧، وتراجعت درجته في حجم الإنفاق الحكومي من ٨,٥ إلى ٨,٤، ليستقر في نفس المركز الثاني الذي حققه العام الماضي، كما تراجعت درجته الخاصة بالهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية من ٦,١ إلى ٥,٩، إلا أنه ارتفع مركزا واحدا عن العام الماضي ليأتي في المركز العاشر. وفيما يتعلق بسهولة الحصول على تسهيلات مالية فقد ارتفعت درجة لبنان من ٩,١ إلى ٩,٤، ليتحسن مركزه من العاشر إلى الرابع، وارتفعت درجة لبنان في مجال حرية التجارة الخارجية بمقدار ٠,٣ لتصل إلى ٦,٥ ويصعد من المركز السادس عشر إلى الرابع عشر. وعلى صعيد تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، حصل لبنان على ٨,٢ درجة، وهي نفس الدرجة التي سجلها العام الماضي، غير أنه صعد من المركز الثالث إلى الثاني.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٥ سلطنة عُمان

جاءت عُمان أيضا في المركز الخامس في تقرير هذا العام، لتصعد من المركز السادس بدرجة ثابتة هي ٧,٧، وكان حجم الإنفاق الحكومي هو الجانب الأكثر تأثيرا على الدرجة الكلية للسلطنة، إذ تراجعت درجتها فيه من ٤,٦ إلى ٤,٥، لتصعد مركزا واحدا عن العام الماضي وتستقر في المركز السادس عشر. وارتفعت درجة عمان في مجال الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية بمقدار ٠,١ لتسجل ٨,١، مما وضعها في المركز الثاني، وهو نفس مركزها العام الماضي. وكان جانب سهولة الحصول على تسهيلات مالية هو مجال تفوق سلطنة عمان، حيث ظلت درجتها فيه كما هي بمقدار ٩,٣ وظل مركزها السادس أيضا كما هو. وارتفعت درجة عمان بمقدار ٠,١ في مجال حرية التجارة الخارجية لتسجل ٨,٢ نقطة، محتفظة بمركزها الرابع من العام الماضي. وبالنسبة لتنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، فقد سجلت عمان درجة ٨,١، في تراجع قدره ٠,٢ عن العام الماضي، لتهبط من المركز الثاني إلى الثالث.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٧ دولة قطر

جاءت قطر في المركز السابع بعد أن كانت في المركز الرابع، بدرجة كلية قدرها ٧,٦، وهي أقل بمقدار ٠,٢ عن درجتها في العام الماضي. وشهدت درجتها في مجال حجم الإنفاق الحكومي ثباتا عند ٦,٤ في المركز الحادي عشر، صعودا من المركز الثاني عشر، وبلغت درجتها فيما يخص الهيكل القانوني ٧,٤، بتراجع قدره ٠,٢ درجة لتهبط من المركز الخامس إلى السادس. وفي مجال سهولة الحصول على تسهيلات مالية، كانت درجتها هي ٩,٣ بانخفاض قدره ٠,١ نقطة، ولم يشهد مجال حرية التجارة الخارجية أي تغيير عن درجته السابقة وهي ٧,٧ في المركز الثامن. وهوت درجة قطر في تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل من ٧,٧ إلى ٧,١، لتتراجع من المركز الخامس إلى الثامن.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٨ الأراضي الفلسطينية

ظلت الدرجة الكلية للأراضي الفلسطينية كما هي ٧,٣ كما ظلت في المركز الثامن، واحتفظت بمركزها الخامس بدرجة ٧,٧ في مجال حجم الإنفاق الحكومي، بينما انخفضت درجتها في مجال سيادة القانون من ٦,٢ إلى ٥,٧، ليتراجع مركزها من العاشر إلى الثالث عشر. وسجلت الأراضي الفلسطينية درجة ٩,١ في مجال التسهيلات المالية بعد أن كانت درجتها هي ٩,٠، ليرتفع مركزها من الثاني عشر إلى الحادي عشر، وفي مجال حرية التجارة الخارجية سجلت ٧,٧ درجة، في انخفاض عن الدرجة السابقة وهي ٧,٨، ليتراجع مركزها من السادس إلى الثامن. وظل مركز الأراضي الفلسطينية في مجال التنظيم كما كان في العام الماضي وهو المركز الثاني عشر، بنفس الدرجة التي سجلتها العام الماضي وهي ٦,١.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٩ اليمن

هبط اليمن في تقرير هذا العام من المركز الثامن إلى التاسع، بدرجة قدرها ٧,٢ مقابل ٧,٣ العام الماضي، وفي مجال حجم الإنفاق الحكومي تحسنت درجته من ٧,٤ إلى ٧,٥، وارتفع مركزه من الثامن إلى السابع. وبالنسبة للهيكل القانوني فقد انخفضت درجته من ٦,١ إلى ٥,٩، فيما ارتفع مركزه من الحادي عشر إلى العاشر، وعلى صعيد التسهيلات النقدية ارتفعت درجته من ٨,٥ إلى ٨,٧ محتلا المركز الثالث عشر، بتحسن قدره مركز واحد عن تقرير العام الماضي. وبخصوص حرية التجارة فقد تراجع تصنيف اليمن من المركز الأول إلى الثاني بنفس الدرجة التي سجلها العام الماضي وهي ٨,٥، وشهد مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان والعمل انخفاضا قدره ٠,١ نقطة ليصل إلى ٥,٧ درجة في المركز الخامس عشر.

النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تراجع في المستقبل القريب، في ظل تزايد المخاطر بسبب استمرار النزاع الدائرفي اليمن.

١٠ المملكة العربية السعودية

لم يتغير المركز العاشر للمملكة العربية السعودية عن العام الماضي رغم ارتفاع درجتها من ٦,٩ إلى ٧,٠، وحافظت المملكة على درجتها في مجال حجم الإنفاق الحكومي وهي ٤,٠ في المركز التاسع عشر، كما ظلت درجتها الخاصة بالنظام القانوني وحقوق الملكية كما هي بمقدار ٨,١، غير أن مركزها

في التصنيف تراجع من الأول إلى الثاني. وفيما يتعلق بسهولة الحصول على تسهيلات مالية، فقد سجلت السعودية ٩,١ وهي نفس درجة العام الماضي، ليرتفع مركزها من الحادي عشر إلى العاشر. وارتفعت درجتها في حرية التجارة من ٦,٦ إلى ٦,٧، لكنها ظلت في نفس المركز وهو الثاني عشر، وأخيرا ثبتت درجتها في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل عند ٦,٩، لكن تصنيفها تراجع من المركز التاسع إلى العاشر.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١١ تونس

تقدمت تونس من المركز الثاني عشر إلى الحادي عشر في تقرير هذا العام، وارتفعت درجتها الكلية من ٦,٧ إلى ٦,٨، كما ظهر تحسن على حجم الإنفاق الحكومي لديها، حيث ارتفع من ٦,٣ إلى ٦,٤ درجة متقدما من المركز الثالث عشر إلى الحادي عشر. وسجلت تونس في جانب الهيكل القانوني درجة ٧,٥، بانخفاض قدره ٠,١ لتحتفظ بنفس المركز الخامس، وبالنسبة لسهولة الحصول على تسهيلات مالية ارتفعت درجة تونس من ٦,٧ إلى ٦,٨ في المركز العشرين، وهو نفس مركز العام الماضي. وارتفعت درجة تونس في مجال حرية التجارة الخارجية من ٥,٩ إلى ٦,٠ في المركز الثامن عشر، وأخيرا سجلت تونس في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل نفس الدرجة وهي ٧,١ في نفس المركز الثامن أيضا.

▲ النظرة المستقبلية: ينبئ اتجاه السياسات التونسية بحدوث تحسن في المستقبل.

١٢ مصر

انخفضت درجة مصر في المؤشر الكلي من ٦,٨ إلى ٦,٦ وتراجع مركزها من الحادي عشر إلى الثاني عشر، وشهد حجم الإنفاق الحكومي هبوطا حادا من ٧,٥ إلى ٦,٤، ليتراجع مركز مصر في هذا الجانب من السابع إلى الحادي عشر. وبالنسبة لمجال الهيكل القانوني ظلت درجة مصر كما هي عند ٥,١، إلا أن تصنيفها ارتفع من المركز التاسع عشر إلى الثامن عشر، وفي مجال سهولةالحصول على تسهيلات مالية ظل أداء مصر كما هو عند ٨,٧ درجة في المركز الثالث عشر، وهو نفس مركزها العام الماضي. وانخفضت درجتها في حرية التجارة من ٦,٦ إلى ٦,٤، ليهبط مركزها من الثاني عشر إلى الخامس عشر، وأخيرا ارتفعت درجة مصر في التنظيم من ٦,١ إلى ٦,٣، متقدمة من المركز الثاني عشر إلى الحادي عشر.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١٢ المملكة المغربية

قفز المغرب من المركز الرابع عشر إلى المركز الثاني عشر مناصفة مع مصر، بعد ارتفاع درجته من ٦,٥ إلى ٦,٦، وقد ارتفعت درجته في حجم الإنفاق الحكومي بمقدار ٠,١ لتصل إلى ٦,٢، مما ساعده على التقدم من المركز الخامس عشر إلى الرابع عشر، كما جاء في المركز السابع من حيث الهيكل القانوني وحماية الملكية، وهو نفس مركز العام الماضي، بعد ارتفاع درجته من ٧,٢ إلى ٧,٣. وظل تصنيف المغرب في مجال سهولة الحصول على تسهيلات مالية كما هو في المركز الثامن عشر بدرجة ٧,٣، بينما تحسنت درجته في مجال حرية التجارة بمقدار ٠,٣ لتصل إلى ٥,٩، إلا أنه ظل في نفس المركز التاسع عشر الذي جاء فيه العام الماضي. وأخيرا تراجعت درجة المغرب في مجال تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري من ٦,٢ إلى ٦,١، متراجعا في التصنيف من المركز الحادي عشر إلى الرابع عشر.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١٤ جيبوتي

تراجعت جيبوتي مركزا واحدا في تقرير هذا العام لتأتي في المركز الرابع عشر، وسجلت درجة ٦,٥ بمقدار ٠,١ أقل من درجتها في تقرير العام السابق، وقد سجلت ٤,٣ نقطة في مجال حجم الإنفاق الحكومي أي أقل من درجة العام الماضي التي بلغت ٤,٩، ليتراجع ترتيبها من المركز السادس عشر إلى السابع عشر. وانخفضت درجتها من ٥,٢ إلى ٤,٩ في مجال الهيكل القانوني لتهبط من المركز الثامن عشر إلى التاسع عشر، بينما زادت درجتها في مجال سهولة الحصول على تسهيلات مالية بمقدار ٠,١ لتصل إلى ٩,٤ وتصعد من المركز الرابع إلى السادس. وفيما يتعلق بحرية التجارة الخارجية ظلت درجتها كما هي ٦,٧، غير أن مركزها ارتفع من الثاني عشر إلى الحادي عشر، وأخيرا ارتفعت درجتها في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل من ٦,٨ إلى ٧,٢، لتتقدم من المركز العاشر إلى السابع.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١٥ جزر القمر

ظلت جزر القمر في المركز الخامس عشر رغم انخفاض درجتها بمقدار ٠,١ نقطة لتصل إلى ٦,٣، وانخفضت درجتها في جانب حجم الإنفاق الحكومي من ٦,٦ إلى ٦,٥، غير أن تصنيفها ارتفع مركزا واحدا لتصل إلى المركز العاشر. وفي جانب الهيكل القانوني تراجعت درجة جزر القمر بمقدار ٠,٤ نقطة من ٦,٠ إلى ٥,٦، متراجعة من المركز الثالث عشر إلى السادس عشر، وظلت درجتها في مجال سهولة الحصول على تسهيلات مالية كما هي عند ٦,٩ وبنفس المركز وهو التاسع عشر، وعلى صعيد حرية التجارة ثبتت الدرجة عند ٦,٨ وتراجع التصنيف من المركز العاشر إلى الحادي عشر، أما درجتها في مجال التنظيم فقد ثبتت عند ٥,٩ لتحصل على نفس المركز الرابع عشر الذي حققته العام الماضي.

▲ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تحسن في المستقبل.

١٦ السودان

جاء السودان هذا العام في نفس المركز السادس عشر الذي حققه العام الماضي، بعد ارتفاع درجته بمقدار ٠,١ لتصل إلى ٦,١، وارتفعت درجة السودان من ٩,٧ إلى ٩,٨ في مجال حجم الإنفاق الحكومي محتلا المركز الأول مرة أخرى، كما ارتفعت درجته في مجال الهيكل القانوني من ٤,٥ إلى ٤,٦ ليحل في المركز العشرين، وهو نفس مركزه العام الماضي. وتراجعت درجة السودان في مجال سهولة الحصول على تسهيلات مالية من ٥,٣ إلى ٥,٠ ليظل في المركز الحادي والعشرين، فيما ارتفعت درجته في مجال حرية التجارة الخارجية بمقدار ٠,٩ لتصل إلى ٥,٤ صعودا من المركز الحادي والعشرين إلى العشرين، على أن درجته في تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل تراجعت بمقدار ٠,١ لتسجل ٥,٧، مستقرا في نفس المركز الخامس عشر.

▼ النظرة المستقبلية: ينبئ استمرار النزاع الدائر بحدوث المزيد من التراجع في الحرية الاقتصادية.

١٧ موريتانيا

ظلت موريتانيا في المركز السابع عشر بنفس الدرجة ٥,٩ التي سجلتها العام الماضي، حيث تراجعت في مجال حجم الإنفاق الحكومي تراجعا بسيطا قدره ٠,١ نقطة لتصل إلى ٣,٣ في نفس مركزها العام

الماضي وهو الحادي والعشرين، وظلت درجتها في مجال الهيكل القانوني كما هي ٥,٧، إلا أن مركزها ارتفع من السادس عشر إلى الثالث عشر. وظلت درجتها في مجال سهولة الحصول على تسهيلات مالية ثابتة عند ٧,٩، إلا أن تصنيفها ارتفع من المركز السادس عشر إلى الخامس عشر، وانخفضت درجتها بمقدار ٠,١ لتصل إلى ٧,٠ في مجال حرية التجارة، متراجعة من المركز التاسع إلى العاشر. وأخيرا ارتفعت درجة موريتانيا من ٥,٤ إلى ٥,٧ في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، متقدمة من المركز التاسع عشر إلى الخامس عشر.

▲ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تحسن في المستقبل.

١٨ العراق

تراجع تصنيف العراق من المركز السابع عشر إلى الثامن عشر، بدرجة قدرها ٥,٨ مقارنة بدرجة ٥,٩ العام الماضي، وشهدت درجة العراق في مجال حجم الإنفاق الحكومي تراجعا كبيرا من ٤,٦ إلى ٣,٩، مما وضعه في المركز العشرين، كما تراجعت درجته في مجال الهيكل القانوني من ٤,٢ إلى ٤,١ ليأتي في نفس التصنيف الحادي والعشرين، وهو ثاني أسوأ تصنيف في العالم العربي. وظلت درجة العراق في مجال سهولة الحصول على تسهيلات مالية كما هي ٩,٣ في المركز السادس، إلا أن درجته في مجال حرية التجارة تراجعت من ٦,٢ إلى ٦,١ ليهبط من لمركز السادس عشر إلى السابع عشر. وأخيرا ثبتت درجته عند ٥,٤ في مجال الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري، وإن تراجع مركزه من التاسع عشر إلى العشرين.

■ النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب، إلا أن استمرار العنف والاضطرابات يشكل تهديدا للحرية الاقتصادية.

١٩ ليبيا

سجلت ليبيا انخفاضا بمقدار ٠,١ في درجتها التي وصلت إلى ٥,٦، مستقرة في نفس المركز التاسع عشر الذي حققته في تقرير العام الماضي، وحافظت ليبيا على درجتها في حجم الإنفاق الحكومي كما هي ٣,٣، لكنها تقدمت مركزا واحدا لتأتي في المركز الحادي والعشرين وتغادر قاع التصنيف. وتراجعت درجة ليبيا في مجال الهيكل القانوني من ٥,٩ إلى ٥,٧، غير أن مركزها ارتفع من الرابع عشر إلى الثالث عشر، وعلى صعيد سهولة الحصول على تسهيلات مالية ظلت درجتها ثابتة عند ٧,٧ في المركز السابع عشر، وكذلك درجتها في مجال حرية التجارة التي بلغت ٦,٣، إلا أنها تراجعت في التصنيف من المركز الرابع عشر إلى السادس عشر، وأخيرا في مجال تنظيم النشاط التجاري سجلت ليبيا ٥,١، بانخفاض قدره ٠,٢ عن العام الماضي، إلا أنها ظلت في نفس المركز وهو الحادي والعشرين.

■ النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب، إلا أن استمرار العنف والاضطرابات يشكل تهديدا للحرية الاقتصادية.

٢٠ الجزائر

تراجع تصنيف الجزائر مركزا واحدا عن العام الماضي لتستقر هذا العام في المركز العشرين، وذلك بعد انخفاض درجتها من ٥,٧ إلى ٥,٥، وارتفعت درجتها في مجال حجم الإنفاق الحكومي بمقدار ٠,١

لتصل إلى ٤,١، مما رفعها مركزا واحدا لتقف في المركز الثامن عشر. ولم تشهد درجة الجزائر في الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية أي تغيير عن السابق، حيث بلغت ٥,٩ لتقفز من المركز الرابع عشر إلى المركز العاشر، وانخفضت درجتها في مجال سهولة الحصول على تسهيلات مالية من ٨,٠ إلى ٧,٩، ليتراجع تصنيفها مركزا واحدا إلى المركز الخامس عشر. وتعرضت درجة الجزائر في مجال حرية التجارة الخارجية لانخفاض حاد من ٤,٧ إلى ٣,٩، متراجعة مركزين في التصنيف لتستقر في المركز الثاني والعشرين، وبذلك تصبح الجزائر هي أقل الدول العربية حرية في هذا الجانب. وفيما يخص مجال التنظيم فقد انخفضت درجتها من ٥,٧ إلى ٥,٦، في هبوط بمقدار مركز واحد عن العام الماضي لتأتي في المركز الثامن عشر.

- النظرة المستقبلية: لا تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٢١ الجمهورية العربية السورية

ارتفعت الدرجة الكلية للجمهورية العربية السورية من ٥,١ إلى ٥,٤، مسجلة المركز الأخير بين الدول العربية التي تم احتساب درجتها الكلية، وهو نفس مركزها في العام الماضي أيضا. وظلت درجة سوريا في مجال حجم الإنفاق الحكومي كما هي عند ٦,٧، متقدمة بمقدار مركز واحد عن العام الماضي لتأتي في المركز الثامن، وارتفعت كذلك درجتها في مجال الهيكل القانوني بمقدار ٠,١ لتصل إلى ٥,٦، لتتقدم مركزا واحدا إلى المركز السادس عشر، على أن درجتها في مجال سهولة الحصول على تسهيلات مالية ظلت ثابتة عند ٤,٨، محتفظة بنفس مركزها الثاني والعشرين والأخير الذي جاءت فيه العام الماضي. وفي جانب حرية التجارة، حققت سوريا ارتفاعا ملحوظا من ٣,١ إلى ٤,٦، إلا أنها تراجعت في التصنيف مركزا واحدا لتستقر في المركز الحادي والعشرين، وأخيرا تراجعت درجة سوريا في مجال التنظيم من ٥,٧ إلى ٥,٥، لتهبط من المركز السابع عشر إلى التاسع عشر.

▼ النظرة المستقبلية: ينبئ استمرار النزاع الدائر بحدوث المزيد من التدهور في الحرية الاقتصادية.

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

بنية المؤشر

يضم المؤشر المعلن *للحرية الاقتصادية في العالم العربي* نفس العناصر الخمسة التي يضمها *مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم*: التقرير السنوي ٢٠١٦ (جوارتني ولاوسون وهول ٢٠١٦) ولكنه يشتمل على ٣٩ مكونًا وليس ٤٢ مكونًا، حيث تم استبدال بعض المكونات المستخدمة في مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم والتي لم تتوفر بيانات ضمنية بشأنها على مستوى العالم العربي بمكونات مماثلة تغطي العالم العربي على نحو أشمل، وقد تم تسجيل عدد نقاط كل عنصر من العناصر الخمسة بأخذ متوسط المكونات التي يشملها كل عنصر، وقد اعتمد هذا التقرير على أحدث وأشمل البيانات المتوفرة والتي تنسب لعام ٢٠١٤ إلا أننا ننشر بعض البيانات المتوفرة في الوقت الحالي والتي تخص عام ٢٠١٥.

العناصر الخمسة لمؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

١- حجم الحكومة: الإنفاق، والضرائب، والمشاريع،

٢- القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية،

٣- القدرة على الحصول على النقد والتسهيلات المالية ،

٤- حرية التجارة على المستوى العالمي،

٥- تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري.

تم احتساب التصنيف الكلي بأخذ متوسط عدد نقاط العناصر الخمسة، حيث تم ترتيب كل مكون من المكونات على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠. ويصف ملحق الملحوظات الإيضاحية ومصادر البيانات (ص ٤٦) الإجراءات المتبعة لتحديد عدد نقاط كل فئة على التدريج كما يقدم بعض التفاصيل ذات الصلة بالمصادر والمنهجية.

تحريًا لاتساق النتائج اتُبعت في تقرير العام الجاري الحدود القصوى والحدود الدنيا ذاتها التي استخدمت في تقارير الأعوام السابقة، ويشار إلى أن الحدود القصوى والدنيا التي اعتمد عليها التقارير هي الحدود العالمية وليست الإقليمية بناءً على وجود تفاوت طفيف في بعض المكونات بين الدول العربية وبعضها وسعيًا لوضع الدول العربية ضمن السياق الأكثر اتساعًا، ومن ثم يشير شغل مركز متقدم إلى أن أداء الدولة التي حازت هذا المركز أداء جيد ليس على مستوى جيرانها الإقليميين فحسب ولكن على مستوى ما عداها من الدول التي تدعم ممارساتها الحرية الاقتصادية حول العالم.

يضم مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي بيانات الدول الأعضاء بالجامعة العربية والبالغ عددهم ٢٢ دولة، كما يشمل مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم خمس عشرة دولة من بين هذه الدول، ويشار إلى أن تصنيف هذه الدول في كلا المؤشرين يتشابه إلى حد كبير على الرغم من اختلاف جملة المكونات المستخدمة في المؤشر المعلن للحرية الاقتصادية في العالم العربي اختلافًا طفيفًا، وقد تم احتساب النتيجة الإجمالية لواحد وعشرين دولة ضمها مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي إلا أنه لم يتسنَ حساب النتيجة الإجمالية للدولة المتبقية لقصور البيانات.

اعتمد المؤشر المعلن للحرية الاقتصادية في العالم العربي على بيانات مجمعة من أطراف خارجية غير ذات صلة بالأطراف صاحبة البيانات، كما لم تستقَ أي بيانات أصلية من المؤسسات الراعية ضمانًا لموضوعيتها، وقد استخدم التقرير المعادلات ذاتها التي تحتسب النتائج على أساسها سنويًا، ومن ثم يتضح أن مؤلفي التقرير لم يكن لهم أي تأثير على مركز كل دولة فيه، كما أنه بوسع أي متخصص مطلع على التقرير إعادة فحص بيانات التقرير ليتأكد من الوصول للنتائج ذاتها.

طرح العناصر

فيما يلي وصف المتغيرات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية وتفسير أسباب صلتها بالقياس[١].

العنصر ١: حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشاريع

تشير المكونات الأربعة التي يشملها العنصر الأول إلى مدى تعويل الدول على الاختيار الفردي والأسواق لتخصيص الموارد والسلع والخدمات دون التعويل على العملية السياسية، فعند زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة بإنفاق الأفراد والأسر والمشروعات التجارية تنتقل صناعة القرار من أيدي الحكومة إلى أيدي الأفراد ومن ثم تقوض الحرية الاقتصادية، ويُعنى المكونان الأولان بهذا الأمر وهما الاستهلاك الحكومي بوصفه حصة من إجمالي الاستهلاك (١أ)، والتحويلات والمعونات بوصفهما حصة في إجمالي الناتج المحلي (١ب).

يشير الاستهلاك الحكومي (١أ) إلى مدى توفير الحكومة السلع والخدمات، فعلى سبيل المثال إذا قام موظفو الحكومة بشق طريق ما فإن ذلك يدخل في إطار الإنفاق الحكومي، إما إذا تم التعاقد مع شركة خاصة لشق الطريق فإن ذلك لا يدخل ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من تصنيفه في إطار الإنفاق الحكومي، ومن ثم فإن نهج التعاقد التنافسي يبني الكفاءات ويحد من تسييس الاقتصاد حال تنفيذ هذه التعاقدات بحيادية، على الجانب الآخر من شأن التحويلات والمعونات إضعاف الأسواق لأنها تدعم السلطة والنفوذ السياسي دون دعم القدرة على إنتاج السلع وتوفير الخدمات التي يحتاجها المحيط العام ويتحمل نفقاتها.

يقيس المكون الثالث (١ج) مدى اعتماد الدول على المشروعات الخاصة والأسواق الحرة لإنتاج السلع وتوفير الخدمات دون المشروعات الحكومية، أما المكون الرابع (١د) فإنه يقوم على المعدل الحدي الأعلى للدخل مقارنة بالضريبة وحد الدخل الذي تفرض عليه الضريبة، فالمعدلات الحدية العالية للضرائب والتي تفرض على مستويات الدخل المنخفضة نسبيًا تسلب الأفراد ثمرة جهدهم وعملهم.

العنصر ٢: القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق المُلكية

يعد تأمين الأفراد والعقود والممتلكات القانونية عنصرًا محوريًا من عناصر الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني، فالنظام القانوني أهم الخصائص الداخلية للحكومة، وتأمين حقوق الملكية في ظل سيادة القانون أحد العوامل الجوهرية للحرية الاقتصادية، كما أن حرية التبادل، على سبيل المثال، تسلب مضمونها إذا لم يكن الأفراد يتمتعون بحقوق مُلكية مضمونة تشمل تمتعهم بثمرة كدهم، كما أن عجز النظام القانوني للدولة عن تأمين حقوق الملكية وتنفيذ العقود وضمان تسوية النزاعات على نحو يرضي أطرافها من شأنه أن يقوض عمل السوق ونظام التبادل.

[١] يتبع الوصف إلى حد كبير ما جاء في دراسة (Gwartney and Lowson, 2006): ١٠ – ١٢.

يركز المؤشر على القانون التجاري والاقتصادي بوصفه عامل مناسب لتقييم الحرية الاقتصادية، فيما يُعنى أول مكونين بهذا العامل وهما التدخل العسكري في سيادة القانون والعمل السياسي (٢أ) ونزاهة نظام القانون (٢ب) بقياس ما إذا كان مبدأ سيادة القانون مطبق على نحو حيادي متسق أم لا، وهو أمر يمس صلب القانون التجاري والاقتصادي، أما مكون القيود التنظيمية على بيع الملكية العقارية (٢ج) فإنه يلقي الضوء على مدى سهولة إرساء حقوق الملكية، فيما يشير المكون (٢د) والمعني بتنفيذ العقود قانونيًا إلى ما إذا كانت الاتفاقيات المبرمة طوعًا تحظى بالحماية الفعالة في ظل سيادة القانون أم لا، ويعد المكونان (٢ج) و(٢د) جزءًا من مكون فرعي آخر يقيس عدد الإجراءات وحالات تأخر الأحكام والتكاليف؛ حيث يؤدي تعدد الإجراءات واستنزافها الوقت وارتفاع تكلفتها إلى تردي قدرة النظام القانوني على حماية الاتفاقيات المبرمة طوعًا.

العنصر ٣: القدرة على الحصول على النقد والتسهيلات المالية

إن النقد عنصر رئيس في التداول، والافتقار إلى القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن يقوض المكاسب الناتجة عن التجارة ويضعف قيمة المُلكية التي تمثلها السندات النقدية، ومن ثم فإن توفير احتياطي نقدي آمن أمر أساسي لحماية حقوق الملكية ومن ثم لضمان الحرية الاقتصادية، فعندما تطبع الحكومة أموالًا لتمويل إنفاقها فإنها في المقابل تجرد المواطنين من ممتلكاتهم وتتعدى على حريتهم الاقتصادية، مما يؤدي بدوره إلى حدوث تضخم (يقاس ذلك تبعًا للمكون ٣أ)، كما أن ارتفاع معدلات التضخم وتقلبها (المكونين ٣ب و٣ج) يفسد الأسعار النسبية ويغير الشروط الأساسية للعقود طويلة الأجل وتستحيل معه من الناحية الواقعية قدرة الأفراد والأعمال التجارية على التخطيط الواعي للمستقبل، وقد صمم المكون (٣د) لقياس سهولة استخدام عملات أخرى عبر الحسابات المصرفية بالعملة المحلية والأجنبية أي لرصد ما إذا كان بوسع المرء التبادل والحصول على عملات مختلفة بحرية.

العنصر ٤: حرية التجارة على المستوى العالمي

تعد حرية التجارة عبر الحدود المحلية في عالم يموج بالتقنية المتقدمة وتنخفض فيه تكلفة الاتصالات والانتقالات أحد المكونات الرئيسية في الحرية الاقتصادية، وقد صممت مكونات العنصر الحالي لقياس القيود المتنوعة التي تؤثر على التبادل على المستوى العالمي والتي تضم التعريفات (المكون ٤أ ومكوناته الفرعية) وخلل معدل التبادل (٤ب) ومعدل التبادل وضوابط رأس المال (٤ج). إن من حق الأفراد في العالم أن ينعموا بالقدرة على الشراء والبيع بحرية، ولابد أن يحظى المستهلكون العرب بالقدرة على شراء ما يرغبون فيه من سلع من بعضهم بعضًا أومن أي كيان على مستوى العالم، كما أنه لابد أن يحظى المنتجون العرب بفرصة تسويق منتجاتهم بالسوق العربية والسوق العالمية.

العنصر ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري

متى منعت اللوائح التنظيمية العمل بالأسواق وتعارضت مع حرية ممارسة التبادل الطوعي كانت بذلك قيدًا على الحرية الاقتصادية، ويضم هذا المؤشر القيود التنظيمية التي تحد حرية التبادل والتي تتصل بالائتمان والعمالة وأسواق المنتجات، ويشار إلى أن الإجراءات البيروقراطية العقيمة من شأنها تقييد التوسع في الأعمال التجارية والمشاريع والقدرة على إيجاد فرص العمل.

يعكس المكون الأول (٥أ) الأوضاع في سوق الائتمان المحلية، حيث لابد أن يحظى الأفراد بالقدرة على اتخاذ قراراتهم بشأن أسواق الائتمان بأنفسهم ولابد أن تكون لهم القدرة على التعامل مع ما يتخيرونه من مؤسسات بكامل حريتهم، وقد صممت هذه المكونات لقياس ما إذا كانت الحكومة تسمح للأسواق بتحديد إمكانية الإقراض أم أن ذلك يخضع لاعتبارات سياسية وما إذا كانت هناك إمكانية لإقراض الأفراد والمشاريع التجارية المستحقة التي تسعى للاقتراض في مناخ حر على نحو سريع وبتكاليف محدودة أم لا.

ثمة أنواع عديدة من اللوائح المعنية بتنظيم العلاقة بين العمالة والسوق والتي تتعدى على الحرية الاقتصادية للموظفين وأصحاب الأعمال، فلابد للمرء أن يتمتع بحرية العمل لدى من يرغب ولابد لأصحاب الأعمال أن يكون لهم حرية استخدام من يريدون من العاملين، وتشمل المتغيرات المؤثر في هذه العلاقة صعوبة استئجار العمالة وجمود ساعات العمل وضوابط العزل وتكاليفه والتجنيد الإجباري.

تقيد اللوائح التنظيمية للأعمال التجارية (٥ج) الحرية الاقتصادية شأنها في ذلك شأن اللوائح التنظيمية لأسواق الائتمان وأسواق العمالة، ولابد للأفراد أن ينعموا بحرية فتح ما يرغبوه من أعمال التجارية متى شاؤوا أو إغلاقها متى أرادوا، وقد صممت المكونات الفرعية للوائح التنظيمية للأعمال التجارية بهدف التعرف على مدى قدرة القيود التنظيمية والإجراءات البيروقراطية على تقويض تأسيس الأعمال التجارية (٥ج-١) وإغلاقها (٥ج-٢).

جداول بيانات الدول

يحتوي المؤشر الوارد في تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٦" على بيانات للاثنتين وعشرين دولة الأعضاء في جامعة الدول العربية، وهناك ١٥ دولة من هذه الدول جاءت أيضا ضمن تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٦"، ويوجد تشابه كبير بين التصنيفات النسبية لهذه الدول في كلا المؤشرين، رغم وجود اختلاف طفيف في قائمة العناصر التي يتضمنها المؤشر الخاص بتقرير "الحرية الاقتصادية في العالم". وقد تم حساب الدرجة الكلية لواحد وعشرين من الدول التي تضمنها تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي"، إلا أنه لم يمكن حساب الدرجة الكلية للدولة المتبقية وهي الصومال نظرا لعدم توافر البيانات، ومع ذلك فقد عرضنا البيانات المتاحة عن الصومال بعد الجداول الخاصة بالدول المصنفة.

ولكي تحصل الدولة على تصنيف ودرجة كلية، ينبغي أن تكون لها تصنيفات ودرجات في كل عام من الأعوام الخمسة المتضمنة في المؤشر. ولكي يتم تصنيف الدولة في المجالات المختلفة، ينبغي أن تكون لديها بيانات لعنصرين فرعيين على الأقل في كل مجال من المجالات التالية: المجال الأول، المجال الثاني، المجال الثالث، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال الخامس (أ)، المجال الخامس (ب)، المجال الخامس (ج).

وقد عرضنا الدرجات الخاصة بجميع البلدان لكل مجال من المجالات الخمسة التي تم تحليلها بالإضافة إلى درجات لكل عنصر توافرت فيه البيانات، وجميع الدرجات في المؤشر هي عبارة عن قيم من ١٠، بحيث يمثل الرقم ١٠ الحد الأعلى للدرجة والرقم صفر الحد الأدنى للدرجة، وكلما ارتفعت الدرجة؛ دل ذلك على ارتفاع مساحة الحرية الاقتصادية. وهناك سهم في جدول المراكز والتقييمات الكلية تحت اسم "الاتجاه" (ص ٢٤) يبين ما إذا كانت البيانات المتوافرة عن عام ٢٠١٥ تدل على أن اتجاه الدولة يتسم بالغموض أو من المرجح أن يشهد تحسنًا أو تراجعًا أو ثباتًا في التصنيفات المستقبلية.

ومن الممكن الاطلاع على شرح واف لكل عنصر وكذلك المنهجية المتبعة لحساب الدرجات في الملحق الذي يحمل عنوان "مذكرات توضيحية ومصادر البيانات" (ص ٤٧).

البيانات المتاحة للباحثين

تحتوي الجداول التالية على بيانات للأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ وبيانات غير مكتملة لعام ٢٠١٥. ومن الممكن تنزيل ملف البيانات الكاملة، الذي يشمل جميع النتائج المنشورة في هذا التقرير وكذلك البيانات السنوية منذ عام ٢٠٠٢، من الموقع الإلكتروني: http://www.freetheworld.com. وفي حالة وجود أي صعوبة في استرجاع البيانات، يرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني: freetheworld@fraserinstitute.org.

الحرية الاقتصادية في العالم العربي (٢٠١٤) – التصنيفات والمراكز

	العناصر									
	١ حجم الإنفاق الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشروعات		٢ القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية		٣ الحصول على تسهيلات نقدية		٤ حرية التجارة على المستوى العالمي		٥ تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري	
	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز
الجزائر	٤,١	١٨	٥,٩	١٠	٧,٩	١٥	٣,٩	٢٢	٥,٦	١٨
البحرين	٦,٧	٨	٧,٠	٨	٩,٦	٢	٨,٣	٣	٨,٣	١
جزر القمر	٦,٥	١٠	٥,٦	١٦	٦,٩	١٩	٦,٨	١١	٥,٩	١٤
جيبوتي	٤,٣	١٧	٤,٩	١٩	٩,٤	٤	٦,٧	١٢	٦,٢	٧
جمهورية مصر العربية	٦,٤	١١	٥,١	١٨	٨,٧	١٣	٦,٤	١٥	٦,٣	١١
العراق	٣,٩	٢٠	٤,١	٢١	٩,٣	٦	٦,١	١٧	٥,٤	٢٠
الأردن	٨,٣	٣	٧,٠	٨	٩,٦	٢	٨,٠	٦	٧,٤	٦
الكويت	٦,٢	١٤	٨,٠	٤	٨,٢	١٠	٧,٨	٧	٧,٦	٥
لبنان	٨,٤	٢	٥,٩	١٠	٩,٤	٤	٦,٥	١٤	٨,٢	٢
ليبيا	٣,٣	٢١	٥,٧	١٣	٧,٧	١٧	٦,٣	١٦	٥,١	٢١
موريتانيا	٣,٣	٢١	٥,٧	١٣	٧,٩	١٥	٧,٠	١٠	٥,٧	١٥
المغرب	٦,٢	١٤	٧,٣	٧	٧,٣	١٨	٥,٩	١٩	٦,١	١٢
سلطنة عمان	٤,٥	١٦	٨,١	٢	٩,٣	٦	٨,٢	٤	٨,١	٣
الأراضي الفلسطينية	٧,٧	٥	٥,٧	١٣	٩,١	١١	٧,٧	٨	٦,١	١٢
قطر	٦,٤	١١	٧,٤	٦	٩,٣	٦	٧,٧	٨	٧,١	٨
المملكة العربية السعودية	٤,٠	١٩	٨,١	٢	٩,١	١١	٦,٧	١٢	٦,٩	١٠
السودان	٩,٨	١	٤,٦	٢٠	٥,٠	٢١	٥,٤	٢٠	٥,٧	١٥
الجمهورية العربية السورية	٦,٧	٨	٥,٦	١٦	٤,٨	٢٢	٤,٦	٢١	٥,٥	١٩
تونس	٦,٤	١١	٧,٥	٥	٦,٨	٢٠	٦,٠	١٨	٧,١	٨
الإمارات العربية المتحدة	٧,٦	٦	٨,٢	١	٩,٣	٦	٨,٢	٤	٧,٩	٤
جمهورية اليمن	٧,٥	٧	٥,٩	١٠	٨,٩	١٣	٨,٥	٢	٥,٧	١٥
الدول غير المصنفة لعدم وجود بيانات										
الصومال	٧,٨	٤	١,٣	٢٢	٩,٩	١	٩,٧	١		

التصنيفات الإجمالية والمراكز، الاتجاه

	مكونات العناصر الخمسة						التصنيف الكلي (المركز)		الاتجاه*
	أ٥ اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان		ب٥ اللوائح التنظيمية لسوق العمالة		ج٥ اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري				
	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	
الجزائر	٤,٨	١٧	٤,٤	٢٠	٧,٦	٧	٥,٥	٢٠	■
البحرين	٨,٠	٥	٨,٨	٢	٨,١	٢	٨,٠	٣	■
جزر القمر	٦,٧	١٠	٦,٧	١٢	٤,٣	١٨	٦,٣	١٥	▲
جيبوتي	٦,٥	١١	٧,٥	١٠	٧,٧	٦	٦,٥	١٤	■
جمهورية مصر العربية	٦,٠	١٣	٥,٢	١٧	٧,٦	١٠	٦,٦	١٢	■
العراق	٤,١	١٩	٧,٩	٨	٤,٢	١٩	٥,٨	١٨	■
الأردن	٦,٠	١٣	٨,٦	٣	٧,٥	١١	٨,١	٢	■
الكويت	٧,٥	٦	٨,٣	٥	٧,١	١٥	٧,٨	٤	■
لبنان	٨,٣	١	٨,٥	٤	٧,٨	٥	٧,٧	٥	■
ليبيا	٣,٣	٢١	٧,٩	٩	٤,٢	٢٠	٥,٦	١٩	■
موريتانيا	٦,٠	١٣	٦,٦	١٣	٤,٥	١٦	٥,٩	١٧	▲
المغرب	٦,٩	٨	٣,٨	٢١	٧,٦	٨	٦,٦	١٢	■
سلطنة عمان	٨,١	٣	٨,٢	٧	٨,٠	٣	٧,٧	٥	■
الأراضي الفلسطينية	٨,١	٢	٦,١	١٤	٤,١	٢١	٧,٣	٨	■
قطر	٦,٢	١٢	٧,١	١١	٨,٠	٤	٧,٦	٤	■
المملكة العربية السعودية	٨,٠	٤	٨,٣	٥	٤,٤	١٧	٧,٠	١٠	■
السودان	٤,٩	١٦	٤,٩	١٩	٧,٤	١٣	٦,١	١٦	▼
الجمهورية العربية السورية	٣,٩	٢٠	٥,٠	١٨	٧,٥	١٢	٥,٤	٢١	▼
تونس	٦,٨	٩	٦,١	١٥	٨,٣	١	٦,٨	١١	▲
الإمارات العربية المتحدة	٧,١	٧	٩,٠	١	٧,٦	٤	٨,٢	١	■
جمهورية اليمن	٤,٣	١٨	٥,٤	١٦	٧,٣	١٤	٧,٢	٩	▼
الصومال									

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥. لم يحدد الاتجاه للدول غير المصنفة بناءً على قصور البيانات. ▲ = تحسن، ■ = غير متغير، ▼ = تراجع.

الجـزائـر

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٥,١ (١٦) التصنيف [البيانات]	٥,٧ (١٦) التصنيف [البيانات]	٥,٧ (١٧) التصنيف [البيانات]	٥,٦ (١٨) التصنيف [البيانات]	٥,٧ (١٩) التصنيف [البيانات]	٥,٥ (٢٠) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٤,٧	٥,٠	٤,٣	٣,٨	٤,٠	٤,١	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٤,١ [٢٦]	٤,٣ [٢٥,٣]	١,٩ [٣٣,٤]	٠,٤ [٣٨,٧]	١,٣ [٣٥,٦]	١,٥ [٣٤,٨]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٨,٠ [٧,٨]	٨,٦ [٥,٥]	٨,٢ [٧,١]	٧,٨ [٨,٥]	٧,٨ [٨,٥]	٧,٨ [٨,٥]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			٧٠ [٣٥]	٧٠ [٣٥]	٧٠ [٣٥]	٧٠ [٣٥]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٤,٠	٥,٧	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٧
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٢
ب. سلامة النظام القانوني	٣,٣	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٦,٨	٦,٨	٧,٦	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
- عدد الإجراءات		٣,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٥	٩,٥	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٧,٦	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٠	٦,٠	٦,١	٦,١	٦,١	٥,٩	٥,٩
- جودة العمليات القضائية		٢,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٣	٢,٣
- الزمن (بالأيام)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٤
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٦,٦	٦,٧	٧,٦	٧,٧	٨,٠	٧,٩	
أ. النمو النقدي	٧,٤ [١٣,٢]	٧,٥ [١٢,٤]	٦,٧ [١٦,٥]	٨,٣ [٨,٦]	٨,٧ [٦,٦]	٨,٠ [٩,٩]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٢ [١,٩]	٩,٤ [١,٥]	٩,٥ [١,٣]	٩,٢ [٢,٠]	٩,١ [٢,٢]	٩,٠ [٢,٤]	٩,٠ [٢,٤]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٧ [١,٤]	٩,٧ [١,٤]	٩,٢ [٣,٩]	٨,٢ [٨,٩]	٩,٣ [٣,٣]	٩,٤ [٢,٩]	٩,٠ [٤,٨]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٤,٧	٥,٣	٥,٠	٤,٧	٤,٧	٣,٩	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٥,٢	٧,٠	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٦,٨	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٥,٠ [٧,٦]	٨,٢ [٢,٧]	٨,٢ [٢,٨]	٨,٥ [٢,٣]	٨,٥ [٢,٣]	٨,٥ [٢,٣]	٨,٥ [٢,٣]
- متوسط سعر التعريفة	٦,٢ [١٨,٨]	٦,٨ [١٥,٨]	٦,٣ [١٨,٦]	٦,٣ [١٨,٦]	٦,٣ [١٨,٦]	٦,٣ [١٨,٦]	٦,٢ [١٨,٨]
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٤,٣ [١٤,٢]	٥,٨ [١٠,٥]	٥,٨ [١٠,٤]	٥,٨ [١٠,٤]	٥,٨ [١٠,٤]	٥,٨ [١٠,٤]	٥,٨ [١٠,٥]
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	٨,١ [٩,٧]	٨,١ [٩,٦]	٨,٣ [٨,٢]	٧,٣ [١٣,٤]	٧,٢ [١٤,٠]	٤,٨ [٢٦,١]	٠,٠ [٥٢,٣]
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٨	٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٥,٦	٥,٧	٥,٩	٦,٠	٥,٧	٥,٦	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥,١	٥,١	٥,٣	٥,٧	٤,٨	٤,٨	
- ملكية البنوك	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٢,٣	٢,٣	٣,٢	٤,٨	١,٠	١,٠	١,٠
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		١,٧	٣,٣	٦,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٤,٣	٤,٦	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٤	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٤,٤	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٤,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٧,٨	٧,٨	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٥	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٦	٨,١
- تأسيس شركة تجارية	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٨,١	٨,٣
= عدد الإجراءات		٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٥	٤,١
= المدة الزمنية (بالأيام)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٩,٠	٩,١
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٩
= الزمن (بالسنوات)		٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٩,١
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٥,٥

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

البحرين

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٨,١ (١) التصنيف [البيانات]	٧,٩ (١) التصنيف [البيانات]	٨,٢ (١) التصنيف [البيانات]	٨,٠ (٢) التصنيف [البيانات]	٨,٠ (٣) التصنيف [البيانات]	٨,٠ (٣) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٦,٧	٦,٨	٧,٠	٦,٦	٦,٧	٦,٧	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٣,٤ [٢٨,٦]	٤,١ [٢٦,١]	٤,٧ [٢٣,٩]	٣,٣ [٢٨,٩]	٣,٢ [٢٧,٦]	٣,٦ [٢٧,٦]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٩,٥ [٢,٤]	٩,٠ [٤,٢]	٩,٤ [٢,٦]	٩,٣ [٣,١]	٩,٣ [٣,١]	٩,٣ [٣,١]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٩,٦	٩,٦	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٦	٩,٦
- عدد الإجراءات		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٩,٧	٩,١	٩,١	٩,١	٩,٥	٩,٥
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٩	٥,٩
- جودة العمليات القضائية		٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٩	١,٩
- الزمن (بالأيام)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٩,٥	٩,٠	٩,٢	٩,٤	٩,٥	٩,٦	
أ. النمو النقدي	٨,٢ [٩,١]	٧,١ [١٤,٥]	٧,٦ [١١,٩]	٨,٩ [٥,٤]	٩,٤ [٢,٩]	٩,٥ [٢,٦]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٨ [٠,٤]	٩,٣ [١,٧]	٩,٧ [٠,٧]	٩,٤ [١,٥]	٩,٤ [١,٥]	٩,٤ [١,٤]	٩,٤ [١,٤]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٩ [-٠,٥]	٩,٥ [٢,٦]	٩,٦ [٢,٠]	٩,٤ [٢,٨]	٩,٣ [٣,٣]	٩,٥ [٢,٧]	٩,٦ [١,٨]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٨,٥	٨,٢	٨,٤	٨,٢	٨,٢	٨,٣	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٨,٥	٨,٤	٨,٢	٨,٥	٨,٦	٨,٧	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٩,٣ [١,٠]	٨,٨ [١,٨]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٥ [٠,٧]	٩,٥ [٠,٧]	٩,٥ [٠,٧]	
- متوسط سعر التعريفة	٩,٠ [٥,١]	٩,٠ [٥,١]	٩,٠ [٥,١]	٩,٠ [٥,٠]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,١]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٧,٣ [٦,٧]	٧,٣ [٦,٧]	٦,٣ [٩,٤]	٦,٩ [٧,٩]	٧,١ [٧,٢]	٧,٤ [٦,٤]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
ج. الضوابط الرأسمالية	٦,٩	٦,٢	٦,٩	٦,٢	٦,٢	٦,٢	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٨,٥	٨,٥	٨,٩	٨,٧	٨,٤	٨,٣	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٨,١	٨,٣	٨,٣	٧,٩	٧,٨	٨,٠	
- ملكية البنوك	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٧,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٤,٥	٤,٣	٤,٩	٤,٩
= مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٤,٠	١,٠	١,٠	١,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٦,٧	٦,٧	٥,٠	٧,٥	٨,٨	٨,٨
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨,٩	٨,٩	١٠,٠	٩,٩	٨,٨	٨,٨	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٣	٨,٣	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٠	٨,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٧,٤	٧,٤	١٠,٠	٩,٥	٩,٠	٩,٠	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٥,٠	١٠,٠	٩,٥	٩,٠	٩,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٥	٨,٥	٨,١	٨,١
- تأسيس شركة تجارية	٩,١	٩,١	٩,٠	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
= عدد الإجراءات		٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
= المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٥	٩,٥	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
- إغلاق شركة تجارية	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٩	٨,٠	٧,١	٧,١
= الزمن (بالسنوات)		٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٩	٨,٩
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٦,٨	٦,٩	٧,١	٧,٣	٤,٥	٤,٥

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

جزر القمر

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢ التصنيف [البيانات]	٢٠٠٥ التصنيف [البيانات]	٢٠١٠ التصنيف [البيانات]	٢٠١٢ التصنيف [البيانات]	٢٠١٣ التصنيف [البيانات]	٢٠١٤ التصنيف [البيانات]	٢٠١٥ الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي		**٥,٢**	**٦,٥**	**٦,٣**	**٦,٦**	**٦,٥**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٧,٠ [١٦,٢]	٨,٣ [١١,٧]	٧,٦ [١٤,٣]	٧,٠ [١٦,٠]	٧,٩ [١٣,٢]	٧,٦ [١٤,٣]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,٣**	**٦,٣**	**٦,٤**	**٦,٠**	**٦,٠**	**٦,٥**	**٥,٨**
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية			٦,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٠	٥,٠
ب. سلامة النظام القانوني			٥,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٥,٠
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٧,٠	٧,٠	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٢
- عدد الإجراءات		٨,٠	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٨	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٣,٢	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٥
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,١	٥,١
- جودة العمليات القضائية		٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	١,٩	١,٩
- الزمن (بالأيام)		٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	**٥,٢**	**٦,٨**	**٦,٦**	**٦,٨**	**٦,٩**	**٦,٩**	
أ. النمو النقدي	٦,٤ [١٨,٢]	٨,٣ [٨,٥]	٧,٤ [١٣,٠]	٨,٠ [١٠,١]	٨,٣ [٨,٤]	٨,١ [٩,٧]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم		٩,٦ [١,٠]	٩,٦ [١,١]	٩,٥ [١,٢]	٩,٥ [١,١]	٩,٦ [١,٠]	٩,٧ [٠,٧]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٣ [٣,٥]	٩,٤ [٣,٠]	٩,٣ [٣,٤]	٩,٦ [١,٨]	٩,٥ [٢,٣]	٩,٩ [٠,٦]	٩,٦ [٢,٠]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٥,١**	**٥,١**	**٧,٠**	**٧,١**	**٦,٨**	**٦,٨**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٢,١	٢,١	٦,٧	٧,٢	٦,٢	٦,٢	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٠,٠ [١٥,٣]	٠,٠ [١٥,٥]	٤,٨ [٧,٧]	٤,٨ [٧,٧]	٤,٨ [٧,٧]	٤,٨ [٧,٧]	٤,٨ [٧,٧]
- متوسط سعر التعريفة	٤,٢ [٢٨,٩]	٤,٢ [٢٨,٩]	٧,٧ [١١,٣]	٨,٢ [٨,٨]	٦,٩ [١٥,٣]	٦,٩ [١٥,٣]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			٧,٦ [٦,٠]	٨,٥ [٣,٩]	٦,٨ [٨,٠]	٦,٨ [٨,٠]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٣,١	٣,١	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**٤,٩**	**٤,٩**	**٥,٦**	**٥,٨**	**٥,٩**	**٥,٩**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥,٣	٥,٣	٦,٢	٦,٧	٦,٧	٦,٧	
- ملكية البنوك			٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١,٥	١,٥	١,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٣
- الحصول على ائتمان			٣,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
= مؤشر الحقوق القانونية			٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٥
= مؤشر المعلومات الائتمانية	٥,٦	٥,٦	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٦,١	٦,١	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٦,٦	٦,٦	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٧,٢	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,١	٤,٢	٤,٣	٤,٣
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٧,٧	٧,٧	٧,٨	٨,٢	٨,٥	٨,٥	٨,٦
- تأسيس شركة تجارية			٤,٧	٥,٩	٦,٥	٦,٥	٦,٥
= عدد الإجراءات			٨,٩	٩,١	٩,٤	٩,٤	٩,٤
= المدة الزمنية (بالأيام)			٧,٩	٨,٢	٨,٦	٨,٦	٨,٦
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)			٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٦	٩,٩
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
- إغلاق شركة تجارية							
= الزمن (بالسنوات)							
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

جيبوتي

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٦,٢ (١٤) التصنيف [البيانات]	٦,١ (١٤) التصنيف [البيانات]	٦,٤ (١٣) التصنيف [البيانات]	٦,٥ (١٢) التصنيف [البيانات]	٦,٦ (١٣) التصنيف [البيانات]	٦,٥ (١٤) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	**٢,٥**	**٢,٥**	**٤,٩**	**٤,٩**	**٤,٩**	**٤,٣**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٣,٠ [٢٩,٧]	٣,٠ [٢٩,٧]	٢,٨ [٣٠,٤]	٢,٨ [٣٠,٤]	٢,٨ [٣٠,٤]	٢,٨ [٣٠,٤]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	٨,٠ [٣٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,١**	**٦,١**	**٥,٢**	**٥,٢**	**٥,٢**	**٤,٩**	**٤,٩**
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية			٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ب. سلامة النظام القانوني			٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٥	٧,٦	٧,٦	٧,٦
- عدد الإجراءات			٧,٠	٧,٠	٧,٥	٧,٥	٧,٥
- الزمن (بالأيام)			**٩,٦**	**٩,٦**	**٩,٦**	**٩,٦**	**٩,٦**
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)			٥,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٣,٥	٣,٥
- جودة العمليات القضائية			٤,١	٤,١	٤,١	٠,٠	٠,٠
- الزمن (بالأيام)			١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)			٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	**٩,٧**	**٩,٢**	**٨,٥**	**٨,٩**	**٩,٣**	**٩,٤**	
أ. النمو النقدي	٩,٣ [٣,٣]	٧,٩ [١٠,٤]	٦,٤ [١٧,٨]	٧,٨ [١١,٠]	٨,١ [٩,٦]	٨,٧ [٦,٤]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٥ [١,٢]	٩,٥ [١,٢]	٨,٤ [٤,٠]	٨,٤ [٣,٩]	٩,٥ [١,٣]	٩,٦ [١,٠]	٩,٥ [١,٢]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٩ [٠,٦]	٩,٤ [٣,١]	٩,٢ [٤,٠]	٩,٣ [٣,٧]	٩,٥ [٢,٤]	٩,٤ [٢,٩]	٩,٦ [٢,١]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٧**	**٦,٧**	**٦,٧**	**٦,٧**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٣,٨	٣,٨	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)							
- متوسط سعر التعريفة	٣,٨ [٣٠,٩]	٣,٨ [٣٠,٩]	٥,٩ [٢٠,٦]	٥,٨ [٢١,٠]	٥,٨ [٢١,٠]	٥,٨ [٢٠,٩]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			٦,٦ [٨,٦]	٦,٦ [٨,٤]	٦,٦ [٨,٤]	٦,٦ [٨,٤]	٦,٤ [٨,٤]
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٥,٤	٥,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٩	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٨**	**٦,٩**	**٦,٨**	**٧,٢**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥,٢	٥,٢	٦,٨	٧,١	٦,٥	٦,٥	
- ملكية البنوك							
- منافسة البنوك الأجنبية							
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	٩,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠	٩,٠	٩,٠	
- الحصول على ائتمان	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥
= مؤشر الحقوق القانونية			١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية			١,٧	١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨,٠	٨,٠	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٨,٣	٨,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- مؤشرعدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٧,٧	٧,٧	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٨,٤	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,١	٦,١	٦,٢	٦,٣	٦,٦	٧,٧	٧,٨
- تأسيس شركة تجارية			٨,٣	٨,٣	٩,٣	٩,٤	٩,٤
= عدد الإجراءات			٨,٠	٨,٢	٧,٨	٧,٩	٨,٠
= المدة الزمنية (بالأيام)			٩,٢	٩,٢	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٦,٩	٦,٩
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٨,٠	٨,٠
- إغلاق شركة تجارية		٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٨,٧	٨,٧
= الزمن (بالسنوات)		١,٧	١,٧	١,٨	١,٨	٤,٠	٤,١
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٨,٧	٨,٧
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		١,٧	١,٧	١,٨	١,٨	٤,٠	٤,١
يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥		▲ تحسن	■	ثبات/غموض	▼	تراجع	

جمهورية مصر العربية

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	(١١)٦,٤ التصنيف [البيانات]	(١٠)٦,٨ التصنيف [البيانات]	(١٠)٦,٩ التصنيف [البيانات]	(١٠)٦,٨ التصنيف [البيانات]	(١١)٦,٨ التصنيف [البيانات]	(١٢)٦,٦ التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٥,٧	٥,٨	٧,٢	٧,٢	٧,٥	٦,٤	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٧,٥ [١٤,٦]	٧,٣ [١٥,١]	٧,٩ [١٣,٠]	٨,١ [١٢,٣]	٨,١ [١٢,٤]	٨,٠ [١٢,٧]	٨,١ [١٢,٦]
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٨,٤ [٦,٥]	٨,١ [٧,٦]	٦,٩ [١٢,٠]	٦,٧ [١٢,٦]	٦,٧ [١٢,٦]	٦,٧ [١٢,٦]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٢,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٧,٠ [٣٢]	٨,٠ [٢٦]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٥]	٩,٠ [٢٥]	٩,٠ [٢٥]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٦,٢	٦,٢	٦,٠	٥,٢	٥,١	٥,١	٥,١
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٥,٠	٥,٠	٤,٢	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
ب. سلامة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٥,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٧,٦	٧,٦	٨,٧	٨,٧	٨,٦	٨,٦	٨,٦
- عدد الإجراءات		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٥
- الزمن (بالأيام)		٨,٠	٩,٣	٩,٣	٩,٤	٩,٤	٩,٤
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٧,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٥,٣	٥,٣	٥,٢	٥,٢
- جودة العمليات القضائية		٣,٦	٣,٩	٣,٦	٣,٦	٣,١	٣,١
- الزمن (بالأيام)		٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
٣. سهولة الحصول على نقد تسهيلات مالية	٩,٥	٨,٩	٨,٤	٨,٨	٨,٧	٨,٧	
أ. النمو النقدي	٩,٠ [٥,١]	٨,٠ [٩,٩]	٧,٧ [١١,٧]	٨,٢ [٩,٠]	٧,٦ [١٢,١]	٧,٤ [١٣,٢]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٨ [٠,٦]	٨,٦ [٣,٦]	٨,٤ [٤,١]	٨,٤ [٤,١]	٩,٣ [١,٨]	٩,٤ [١,٥]	٩,٥ [١,٣]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٥ [٢,٧]	٩,٠ [٤,٩]	٧,٧ [١١,٣]	٨,٦ [٧,١]	٨,١ [٩,٤]	٨,٠ [١٠,١]	٧,٩ [١٠,٤]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٥,١	٧,٠	٦,٥	٦,٦	٦,٦	٦,٤	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٤,٤	٤,٩	٥,٠	٥,١	٥,١	٥,١	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٦,٩ [٤,٧]	٨,٥ [٢,٣]	٨,٣ [٢,٦]	٨,٥ [٢,٢]	٨,٦ [٢,٢]	٨,٦ [٢,٢]	
- متوسط سعر التعريفة	٦,٢ [١٨,٩]	٦,٢ [١٨,٩]	٦,٦ [١٧,٠]	٦,٦ [١٦,٨]	٦,٦ [١٦,٨]	٦,٦ [١٦,٨]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٠,٠ [٣٩,٥]	٠,٠ [١٤١,١]	٠,٠ [١٤٩,٥]	٠,٠ [١٤٣,٣]	٠,٠ [١٤٢,٦]	٠,٠ [١٤٢,٠]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	٥,٥ [٢٢,٣]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	٩,٤ [٢,٨]	٩,١ [٤,٥]
ج. الضوابط الرأسمالية	٥,٤	٦,٢	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٥,٥	٥,٨	٦,٤	٦,١	٦,١	٦,٣	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٤,٥	٥,٣	٦,٩	٦,١	٦,٠	٦,٠	
- ملكية البنوك	٢,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٣,٠	٦,٠	٦,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٣,٢	٣,٢	٦,٥	٦,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٠
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٨	٥,٨	٥,١	٥,١	٥,٢	٥,٢	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٥,٣	٥,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٨	٢,٨	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٦,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,٢	٦,٤	٧,٢	٧,٢	٧,١	٧,٦	٧,٦
- تأسيس شركة تجارية	٧,٣	٧,٩	٩,٣	٩,٣	٩,٢	٩,٢	٩,٢
= عدد الإجراءات		٥,٣	٧,٦	٧,٦	٧,١	٧,١	٧,١
= المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٠	٩,٨	٩,٨	٩,٧	٩,٧	٩,٧
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٧	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٦	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٦,٠
= الزمن (بالسنوات)		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٨	٧,٨
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		١,٧	١,٩	١,٩	١,٨	٢,٩	٢,٩

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

العراق

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	[١٨]٥,٤ التصنيف [البيانات]	(١٨) ٥,٦ التصنيف [البيانات]	[١٧]٥,٩ التصنيف [البيانات]	[١٨]٥,٨ التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي			**٤,٩**	**٥,٠**	**٤,٦**	**٣,٩**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	[٣٢,٠]٢,٤	[٢٣,٥]٤,٨	[٢٤,٠]٤,٧	[٢٣,٣]٤,٩	[٢٧,٢]٣,٨	[٣٤,٠]١,٨	[٣١,١]٢,٦
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			[١٥]١٠,٠	[٢٠]١٠,٠	[٢٠]١٠,٠	[٢٠]١٠,٠	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية			**٤,٢**	**٤,٢**	**٤,٢**	**٤,١**	**٤,١**
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. سلامة النظام القانوني	٣,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٦	٨,٦	٨,٥	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
- عدد الإجراءات		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
- الزمن (بالأيام)		٩,٩	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٧,٨	٧,٩	٧,٦	٧,٣	٧,٣	٧,٣
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٧	٥,٧
- جودة العمليات القضائية		١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٢	١,٢
- الزمن (بالأيام)		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)	٨,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية		**٤,٨**	**٧,٣**	**٩,٣**	**٩,٣**		
أ. النمو النقدي		[٢٨,٢]٤,٤	[١٦,٠]٦,٨	[٨,٧]٨,٣	[٨,٧]٨,٣		
ب. الانحراف المعياري للتضخم	[١٢,٧]٤,٩	[١٢,٧]٤,٩	[١٢,٣]٢٠,٤	[٣,٦]٨,٦	[٢,٢]٩,١	[٢,٠]٩,٢	[٢,٣]٩,١
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	[١٩,٣]٦,١	[٣٧,٠]٢,٦	[٢,٩]٩,٤	[٦,١]٨,٨	[١,٩]٩,٦	[٢,٢]٩,٦	[١,٤]٩,٧
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٥,٥**	**٥,٠**	**٨,١**	**٦,١**	**٦,٢**	**٦,١**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية				٦,٧	٦,٧	٦,٧	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)							
- متوسط سعر التعريفة					[١٢,٤]٧,٥	[١٢,٤]٧,٥	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة				[١٠,٢]٥,٩	[١٠,٢]٥,٩	[١٠,٢]٥,٩	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[٣,٤]٩,٣	[١,٥]٩,٧	[٣,١]٩,٤	[١٣,٠]٧,٤
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٩	٠,٠	٦,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٣	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**٤,٣**	**٥,٢**	**٥,٠**	**٥,٤**	**٥,٤**	**٥,٤**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٤,٣	٤,٣	٣,٥	٤,٤	٤,١	٤,١	
- ملكية البنوك			٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية				٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	٧,٠	٧,٠	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	١,٠	١,٠	١,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٤,٩	٧,٤	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٣,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٨	٤,٢	٤,٢	٤,٢
- تأسيس شركة تجارية	٧,٦	٧,٦	٧,٤	٧,٧	٨,٤	٨,٤	٨,٤
= عدد الإجراءات		٤,٧	٤,٧	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣
= المدة الزمنية (بالأيام)		٦,٣	٦,٣	٦,٤	٨,٧	٨,٧	٨,٧
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٥	٨,٧	٩,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٥
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= الزمن (بالسنوات)							
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

الأردن

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٧,٦ [٧] التصنيف [البيانات]	٧,٧ [٥] التصنيف [البيانات]	٨,٠ [٢] التصنيف [البيانات]	٨,٠ [٢] التصنيف [البيانات]	٨,١ [٢] التصنيف [البيانات]	٨,١ [٢] التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	**٥,٩**	**٦,٧**	**٨,٠**	**٨,٢**	**٨,٤**	**٨,٣**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٥,٠ [٢٢,٩]	٦,٤ [١٨,٢]	٥,٦ [٢١,٢]	٥,٢ [٢٢,٣]	٦,١ [١٩,٤]	٥,٨ [٢٠,٤]	٦,٢ [١٩,٠]
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٩,٥ [٢,٣]	٦,٤ [١٣,٦]	٨,٤ [٦,٦]	٧,٤ [٩,٩]	٧,٤ [٩,٩]	٧,٤ [٩,٩]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٧,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	١٠,٠ [١٤]	١٠,٠ [١٤]	١٠,٠ [١٤]	١٠,٠ [١٤]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٢	٧,٢	٧,٤	٧,٢	٧,٢	٧,٠	٧,٠
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ب. سلامة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٧,٧	٧,٧	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٧,٩
- عدد الإجراءات		٦,٥	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
- الزمن (بالأيام)		٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٦,٧	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٥	٧,٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٥,٩	٥,٩
- جودة العمليات القضائية		٤,٣	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٣,١	٣,١
- الزمن (بالأيام)		٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٩,٧	٩,٢	٩,٠	٩,١	٩,٤	٩,٦	
أ. النمو النقدي	٩,٤ [٢,٨]	٧,٩ [١٠,٤]	٩,٢ [٣,٨]	٩,٥ [٢,٧]	٩,٤ [٣,١]	٩,٢ [٤,٠]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦ [١,٠]	٩,٦ [٠,٩]	٧,٨ [٥,٦]	٧,٧ [٥,٧]	٩,٠ [٢,٤]	٩,٧ [٠,٨]	٩,١ [٢,٣]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٦ [١,٨]	٩,٣ [٣,٥]	٩,٠ [٥,٠]	٩,١ [٤,٥]	٩,٠ [٤,٨]	٩,٤ [٢,٩]	٩,٨ [-٠,٩]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٧,٩**	**٨,١**	**٨,٠**	**٨,٠**	**٨,٠**	**٨,٠**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٦,١	٦,٥	٧,٠	٧,١	٧,١	٧,١	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٧,٨ [٣,٣]	٨,٢ [٢,٧]	٩,١ [١,٣]	٩,٣ [١,١]	٩,٣ [١,١]	٩,٢ [١,٢]	
- متوسط سعر التعريفة	٦,٨ [١٦,٢]	٧,٥ [١٢,٤]	٨,٠ [١٠,٠]	٧,٨ [١٠,٩]	٨,١ [٩,٥]	٨,٠ [١٠,٢]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٣,٨ [١٥,٦]	٣,٩ [١٥,٢]	٣,٧ [١٥,٧]	٤,١ [١٤,٨]	٤,٠ [١٥,٠]	٤,١ [١٤,٨]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
ج. الضوابط الرأسمالية	٧,٧	٧,٧	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**٧,٢**	**٧,٣**	**٧,٧**	**٧,٧**	**٧,٥**	**٧,٤**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦,٩	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٠	٦,٠	
- ملكية البنوك	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٢,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٣,٣	٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨,٥	٨,٥	٩,٠	٩,٠	٩,١	٨,٦	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٦,٩	٦,٩	٧,٠	٧,٠	٧,٥	٧,٥	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,١	٦,٨	٧,٤	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
- تأسيس شركة تجارية	٦,٤	٧,٧	٨,٨	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
= عدد الإجراءات		٤,٧	٦,٥	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
= المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٢	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٠	٩,٥	٩,٨	٩,٧	٩,٧	٩,٨
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٥,٩	٦,٠	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩
= الزمن (بالسنوات)		٥,٩	٥,٩	٥,٩	٧,٣	٧,٣	٧,٣
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٧,٥	٧,٥	٧,٥
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٣,٠	٢,٩	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

الكويت

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	(٣)٧,٩ التصنيف [البيانات]	(٤)٧,٨ التصنيف [البيانات]	(٤)٧,٧ التصنيف [البيانات]	(٤)٧,٨ التصنيف [البيانات]	(٤)٧,٨ التصنيف [البيانات]	(٤)٧,٨ التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الأنفاق الحكومي	٦,٥	٦,٧	٦,٢	٦,٣	٦,٢	٦,٢	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	١,٨ [٣٣,٨]	٢,١ [٣٢,٨]	٠,٨ [٣٧,٢]	٠,٣ [٣٨,٩]	٠,٢ [٣٩,٥]	٠,٠ [٤٠,٧]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٧,١ [١١,١]	٧,٨ [٨,٥]	٧,٠ [١١,٤]	٧,٧ [٨,٨]	٧,٧ [٨,٨]	٧,٩ [٨,١]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٨,٠	٧,٦
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٦
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٥	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦
- عدد الإجراءات		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٢	٩,٤	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٠	٦,٠	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٦,٧	٦,٨
- جودة العمليات القضائية		١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	٤,٢	٤,٢
- الزمن (بالأيام)		٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٦	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٩,٥	٨,٩	٩,٢	٩,٢	٩,٣	٩,٢	
أ. النمو النقدي	٨,٨ [٦,٢]	٦,٨ [١٦,٠]	٨,٩ [٥,٤]	٨,٧ [٦,٦]	٨,٢ [٨,٨]	٧,٨ [١٠,٩]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦ [١,١]	٩,٥ [١,٤]	٨,٨ [٢,٩]	٨,٨ [٢,٩]	٩,٦ [١,٠]	٩,٦ [١,٠]	٩,٣ [١,٩]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٨ [٠,٩]	٩,٢ [٤,١]	٩,١ [٤,٥]	٩,٤ [٣,٢]	٩,٥ [٢,٧]	٩,٤ [٢,٩]	٩,٩ [٠,٣-]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٨,٩	٨,٨	٨,٨	٨,٩	٨,٩	٨,٩	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٩,٤ [٠,٩]	٩,٥ [٠,٨]	٩,٥ [٠,٧]	٩,٦ [٠,٥]	٩,٦ [٠,٥]	٩,٦ [٠,٦]	
- متوسط سعر التعريفة	٩,٣ [٣,٥]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٧,٩ [٥,٢]	٧,٩ [٥,٢]	٧,٩ [٥,٢]	٧,٩ [٥,٣]	٧,٩ [٥,٣]	٧,٩ [٥,٣]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٨,١	٧,٦	٧,٦	٧,٧	٧,٦	٧,٦	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٨,١	٦,٩	٧,١	٧,٨	٧,٥	٧,٥	
- ملكية البنوك	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٣,٠	٣,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٤,٥	٤,٥	٥,٣	٥,٣	٤,١	٤,١	٤,٨
= مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٥,٠	٦,٧	٦,٧	٦,٣	٦,٣	٧,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨,٧	٨,٧	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- مؤشرعدم المرونة في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- مؤشرعدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٨,٩	٨,٩	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
- تأسيس شركة تجارية	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٨,١	٨,١	٨,١	٨,٢
= عدد الإجراءات		٣,٥	٣,٥	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١
= المدة الزمنية (بالأيام)		٨,٤	٨,٤	٨,٥	٨,٥	٨,٦	٨,٦
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٧	٩,٨	٩,٩	٩,٨	٩,٩	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
= الزمن (بالسنوات)		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		١٠,٠	١٠,٠	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٤,١	٤,١	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٥

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

لبنان

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	(٦)٧,٧ التصنيف [البيانات]	(٦)٧,٦ التصنيف [البيانات]	(٤)٧,٧ التصنيف [البيانات]	(٧)٧,٦ التصنيف [البيانات]	(٧)٧,٦ التصنيف [البيانات]	(٥)٧,٧ التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٨,٣	٨,٨	**٩,٢**	٨,٨	**٨,٥**	٨,٤	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٦,٧ [١٧,١]	٧,٤ [١٥,٠]	٨,٢ [١٢,٣]	٧,٩ [١٣,١]	٦,٧ [١٧,٥]	٦,٤ [١٨,٤]	٦,٧ [١٧,٢]
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٨,٧ [٥,٥]	٧,٧ [٨,٩]	٨,٧ [٥,٢]	٧,٣ [١٠,٥]	٧,٣ [١٠,٥]	٧,٤ [١٠,٠]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٦,١	٦,١	**٦,١**	**٦,١**	**٦,١**	**٥,٩**	٥,٩
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
- عدد الإجراءات		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٥,٧	٥,٧
- جودة العمليات القضائية		٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٢,٧	٢,٧
- الزمن (بالأيام)		٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٩,٦	٩,٧	**٩,٠**	**٨,٩**	**٩,١**	٩,٤	
أ. النمو النقدي	٩,٥ [٢,٣]	٩,٧ [١,٧]	٨,٣ [٨,٣]	٨,٢ [٩,٢]	٨,٦ [٧,٠]	٨,٧ [٦,٧]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,١ [٢,٣]	٩,١ [٢,٣]	٨,٦ [٣,٥]	٨,٦ [٣,٦]	٩,١ [٢,٣]	٩,٠ [٢,٥]	٨,٢ [٤,٦]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٦ [١,٨]	٩,٩ [٠,٧-]	٩,٢ [٤,٠]	٨,٨ [٥,٩]	٨,٩ [٥,٥]	٩,٩ [٠,٧]	٩,٣ [٣,٧-]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٧,٣	٦,٠	**٦,٢**	**٦,٢**	**٦,٢**	٦,٥	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٧,٩	٦,٤	٧,١	٧,٢	٧,٢	٧,٨	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٧,٣ [٤,٠]	٩,٠ [١,٦]	٨,٧ [٢,٠]	٨,٩ [١,٦]	٨,٩ [١,٦]	٩,٣ [١,٠]	
- متوسط سعر التعريفة	٨,٦ [٧,٢]	٨,٦ [٧,١]	٨,٧ [٦,٣]	٨,٧ [٦,٣]	٨,٧ [٦,٣]	٨,٩ [٥,٧]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة		١,٨ [٢٠,٥]	٣,٩ [١٥,٣]	٣,٩ [١٥,٣]	٣,٩ [١٥,٣]	٥,٣ [١١,٦]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٣,٨	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٧,٢	٧,٣	٨,١	٨,١	٨,٢	٨,٢	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٨,٢	٨,٥	٨,٧	٨,٧	٨,٣	٨,٣	
- ملكية البنوك	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٤,٨	٤,٨	٥,٧	٥,٧	٤,١	٤,١	٤,٨
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٦,٣	٦,٣	٧,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٦,٧	٦,٧	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- مؤشرعدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٨,٣	٨,٣	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	٣,٠	٣,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,٧	٦,٨	٧,٢	٧,٢	٧,٨	٧,٨	٧,٧
- تأسيس شركة تجارية	٨,٤	٨,٥	٩,٢	٩,٣	٩,٢	٩,٢	٩,١
= عدد الإجراءات		٧,٦	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٧,٦
= المدة الزمنية (بالأيام)		٧,٨	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٤
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٧	٩,١	٩,٢	٩,١	٩,١	٩,٦
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
- إغلاق شركة تجارية	٥,١	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٣
= الزمن (بالسنوات)		٦,٣	٦,٣	٦,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٧,٢	٧,٢	٧,٢	٨,١	٨,١	٨,١
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٢,٠	٢,١	٢,٣	٣,٥	٣,٥	٣,٥
يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥		▲ تحسن	■	ثبات/غموض	▼	تراجع	

ليبيا

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	٥,٦ (١٨) التصنيف [البيانات]	[١٧]٥,٧ التصنيف [البيانات]	[١٨]٥,٦ التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٢,٨	٢,٨	٣,٨	٣,٣	٣,٣	٣,٣	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	[٢٠,٧]٥,٧	[٢١,٠]٥,٦	[٣٥,٧]١,٣	[٤٠,١]٠,٠	[٤٢,٣]٠,٠	[٥٩,٠]٠,٠	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			[١٤]١٠,٠	[١٤]١٠,٠	[١٤]١٠,٠	[١٤]١٠,٠	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٥,٨**	٥,٨	**٥,٨**	**٥,٩**	**٥,٩**	**٥,٧**	٥,٧
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ب. سلامة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات							
- عدد الإجراءات							
- الزمن (بالأيام)							
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)							
د. الإنفاذ القانوني للعقود				٦,٠	٦,٠	٥,٦	٥,٦
- جودة العمليات القضائية				٣,٤	٣,٤	١,٩	١,٩
- الزمن (بالأيام)				٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)				٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	**٥,٥**	٦,٠	٧,٢	٧,٢	٧,٧	٧,٧	
أ. النمو النقدي	[١٦,٧]٦,٧	[١٦,٧]٦,٧	[٢١,١]٥,٨	[١٣,٠]٧,٤	[٧١]٨,٦	[٨,٠]٨,٤	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	[٦,٣]٧,٥	[٥,٢]٧,٩	[٣,٧]٨,٥	[٥,٥]٧,٨	[٥,٦]٧,٨	[٥,٥]٧,٨	[٥,٣]٧,٩
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	[٩,٨-]٨,٠	[٢,٧]٩,٥	[٢,٨]٩,٤	[٦,١]٨,٨	[٢,٦]٩,٥	[٢,٨]٩,٤	[٨,٠]٨,٤
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٤,٥**	٦,٠	٧,٠	**٦,٣**	**٦,٣**	٦,٣	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٧,٧	٨,٠	٩,٥	٨,٢	٨,٢	٨,٢	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	[١,٨]٨,٨	[٠,٩]٩,٤	[١,٤]٩,١	[٠,٦]٩,٦	[٠,٦]٩,٦	[٠,٦]٩,٦	
- متوسط سعر التعريفة	[١٧,٠]٦,٦	[١٧,٠]٦,٦	[٠,٠]١٠,٠	[٥,٠]٩,٠	[٥,٠]٩,٠	[٥,٠]٩,٠	[٥,٠]٩,٠
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة				[١٠,٤]٥,٩	[١٠,٤]٥,٩	[١٠,٤]٥,٩	[١٠,٤]٥,٩
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	[٢٠,٨]٥,٨	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[١٣٥,٢]٠,٠
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٠	٠,٠	١,٥	٠,٨	٠,٨	٠,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري				٥,٤	٥,٣	٥,١	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان				٣,٨	٣,٣	٣,٣	
- ملكية البنوك			٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية							
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان				١,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= مؤشر الحقوق القانونية				١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية				١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل				٨,٤	٨,٤	٧,٩	
- مؤشر صعوبة التوظيف				٨,٣	٨,٣	٨,٣	
- مؤشر التزمت في ساعات العمل				٨,٠	٨,٠	٦,٠	
- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل				٧,١	٧,١	٧,١	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل				٨,٠	٨,٠	٨,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)				٦,٣	٦,٣	٦,٣	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١,٠	١,٠	١,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري				٤,١	٤,٢	٤,٢	٤,٢
- تأسيس شركة تجارية				٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
= عدد الإجراءات				٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣
= المدة الزمنية (بالأيام)				٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)				٩,٦	٩,٨	٩,٨	٩,٧
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)				٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
- إغلاق شركة تجارية				٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= الزمن (بالسنوات)							
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)				٠,٠	٠,٠	٠,٠	

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

موريتانيا

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	(١٠)٦,٥ التصنيف [البيانات]	(١١)٦,٤ التصنيف [البيانات]	(١٨)٥,٤ التصنيف [البيانات]	(١٦)٥,٨ التصنيف [البيانات]	(١٧)٥,٩ التصنيف [البيانات]	(١٧)٥,٩ التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٦,٤	٦,٢	٢,٩	٤,٠	٣,٤	٣,٣	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٤,١ [٢٦,١]	٣,٦ [٢٧,٩]	٣,٦ [٢٧,٩]	٣,١ [٢٩,٣]	٣,٢ [٢٩,١]	٣,٠ [٢٩,٨]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٤,٠	٢,٠	٢,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٥,٠ [٤٠]	٥,٠ [٤٠]	٥,٠ [٤٠]	٥,٠ [٤٠]	٥,٠ [٤٠]	٥,٠ [٤٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٦	٧,٦	٥,٥	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٥
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية			٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ب. سلامة النظام القانوني			٣,٣	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٣,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٦	٨,٦	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
- عدد الإجراءات		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٧,٨	٨,٣	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٥	٦,٥	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٤	٦,٤
- جودة العمليات القضائية		٢,٥	٢,٧	٢,٧	٢,٧	١,٩	١,٩
- الزمن (بالأيام)		٧,٨	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٧,٥	٦,٨	٦,٥	٦,٥	٧,٩	٧,٩	
أ. النمو النقدي	٦,٦ [١٧,٢]	٦,٣ [١٨,٥]	٨,٠ [١٠,٢]	٧,٩ [١٠,٦]	٧,٩ [١٠,٦]	٧,٩ [١٠,٦]	٧,٩ [١٠,٦]
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٢ [١,٩]	٨,٥ [٣,٧]	٩,٢ [٢,١]	٩,٢ [١,٩]	٩,٤ [١,٦]	٩,٦ [١,١]	٩,٢ [٢,٠]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٢ [٣,٩]	٧,٦ [١٢,١]	٨,٧ [٦,٣]	٩,٠ [٤,٩]	٩,٢ [٤,١]	٩,٣ [٣,٥]	٨,٩ [٠,٥]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٥,٠	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٦,٢	٦,٣	٦,٣	٧,١	٧,١	٧,٠	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٧,٨	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٨	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٨,٣ [٢,٥]	٨,٩ [١,٦]	٨,٦ [٢,١]	٨,٦ [٢,١]	٨,٦ [٢,١]	٨,٦ [٢,١]	
- متوسط سعر التعريفة	٧,٩ [١٠,٧]	٧,٩ [١٠,٧]	٨,١ [٩,٦]	٨,١ [٩,٦]	٨,١ [٩,٦]	٧,٦ [١٢,٠]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٧,١ [٧,٢]	٧,١ [٧,٢]	٧,٢ [٧,٠]	٧,٢ [٧,٠]	٧,٢ [٧,٠]	٧,٢ [٧,١]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٨	٠,٨	١,٠	٣,٣	٣,٣	٣,٣	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٤,٨	٥,٣	٥,٧	٥,٧	٥,٤	٥,٧	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥,٧	٥,٧	٦,٤	٦,٤	٦,٠	٦,٠	
- ملكية البنوك			٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية							
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
- الحصول على ائتمان	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٠	١,٠	٢,٣
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		١,٧	١,٧	١,٧	٠,٠	٠,٠	٢,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٤	٦,٧	٦,٤	٦,٤	٦,١	٦,٦	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١,١	٣,٣	٥,٦	٥,٦	٤,٤	٤,٤	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٤,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٦,٦	٧,٦	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,١	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٣,٤	٣,٤	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٥	٤,٦
- تأسيس شركة تجارية	٦,٨	٦,٨	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٩,٠	٩,٣
= عدد الإجراءات		٤,٧	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٧,١	٧,٦
= المدة الزمنية (بالأيام)		٦,٠	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٧	٩,٧
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٣	٩,٦	٩,٤	٩,٤	٩,٨	٩,٨
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٣	٩,٢	٩,٤	٩,٤	٩,٤	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= الزمن (بالسنوات)							
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

المغرب

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٦,٣ (١٣)	٦,٤ (١١)	٦,٥ (١٢)	٦,٥ (١٢)	٦,٥(١٤)	٦,٦ (١٢)	الاتجاه ■
	التصنيف [البيانات]	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*
١. حجم الإنفاق الحكومي	٦,٤	٦,٧	٦,٥	٦,١	٦,١	٦,٢	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	[٢٣,٤]٤,٩	[٢٤,٥]٤,٦	[٢٣,٤]٤,٩	[٢٤,٧]٤,٥	[٢٤,٨]٤,٥	[٢٤,٨]٤,٥	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	[٥,٣]٨,٧	[٦,٥]٨,٤	[٧,٤]٨,١	[١١,٤]٧,٠	[١١,٤]٧,٠	[١٠,٤]٧,٣	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٨,٠	١٠,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	[٤٤]٤,٠	[٤٤]٤,٠	[٣٨]٥,٠	[٣٨]٥,٠	[٣٨]٥,٠	[٣٨]٥,٠	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٩	٧,٥	٧,٤	٧,٢	٧,٢	٧,٣	٧,٤
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ب. سلامة النظام القانوني	١٠,٠	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٥	٨,٤	٨,٠	٧,٩	٨,٠	٨,١	٨,٦
- عدد الإجراءات		٨,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٠
- الزمن (بالأيام)		٩,٥	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٦	٩,٧
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٧,٧	٨,٤	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٥	٦,٥	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٩	٦,٩
- جودة العمليات القضائية		٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,٦	٤,٦
- الزمن (بالأيام)		٦,٣	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٧,٢	٧,٢	٧,٠	٧,٢	٧,٣	٧,٣	
أ. النمو النقدي	[٢,٠]٩,٦	[٢,٤]٩,٥	[٦,٤]٨,٧	[١,٥]٩,٧	[١,٤]٩,٧	[١,٦]٩,٧	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	[١,١]٩,٦	[٠,٨]٩,٧	[١,٣]٩,٥	[١,٢]٩,٥	[٠,٤]٩,٨	[٠,٥]٩,٨	[٠,٦]٩,٨
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	[٢,٨]٩,٤	[١,٠]٩,٨	[١,٠]٩,٨	[١,٣]٩,٧	[١,٩]٩,٦	[٠,٤]٩,٩	[١,٦]٩,٧
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٤,٦	٥,٠	٥,٤	٥,٦	٥,٦	٥,٩	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٤,٣	٤,٧	٥,٥	٦,١	٦,١	٦,٨	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	[٥,٢]٦,٦	[٣,٧]٧,٥	[٢,٣]٨,٤	[١,٣]٩,١	[١,٣]٩,١	[١,٣]٩,١	
- متوسط سعر التعريفة	[٢٧,٧]٤,٥	[١٩,٤]٦,١	[١٨,١]٦,٤	[١٢,٩]٧,٤	[١٢,٩]٧,٤	[١١,٢]٧,٨	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	[٢٠,٥]١,٨	[٢٣,٥]٠,٦	[٢٠,٥]١,٨	[٢٠,٤]١,٨	[٢٠,٤]١,٨	[١٦,٠]٣,٦	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	[١٠,٣]٧,٩	[١,٨]٩,٦	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠	[٠,٠]١٠,٠
ج. الضوابط الرأسمالية	١,٥	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٥,٦	٥,٧	٥,٩	٦,٣	٦,٢	٦,١	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦,١	٥,٨	٥,٩	٧,٢	٦,٩	٦,٩	
- ملكية البنوك	٥,٠	٨,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٣,٠	٣,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٢,٣	٢,٣	٥,٧	٥,٧	٤,٨	٤,٨	٤,٨
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		١,٧	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٣,٦	٣,٣	٣,٨	٣,٨	٣,٥	٣,٨	
- مؤشر صعوبة التوظيف		٠,٠	١,١	١,١	٠,٠	١,١	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل		٦,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٧,٢	٦,٣	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٦	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٧,٢	٧,٨	٨,٠	٨,٠	٨,١	٧,٦	٧,٧
- تأسيس شركة تجارية	٧,٨	٨,٩	٩,٢	٩,٢	٩,٤	٩,٤	٩,٦
= عدد الإجراءات		٧,٦	٧,٦	٧,٦	٨,٢	٨,٢	٨,٨
= المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٦	٩,٦	٩,٦
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٦	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٦,٧	٦,٧	٦,٨	٦,٧	٦,٨	٥,٨	٥,٨
= الزمن (بالسنوات)		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٦,٨	٦,٨
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٣,٨	٤,١	٣,٨	٤,١	٣,٠	٣,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

عُمـان

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٧,٨(٥) التصنيف [البيانات]	٧,٥(٧) التصنيف [البيانات]	٧,٦ (٦) التصنيف [البيانات]	٧,٧ (٥) التصنيف [البيانات]	٧,٧ (٦) التصنيف [البيانات]	٧,٧(٥) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٥,٠	٤,٩	٥,٢	٤,٦	٤,٦	٤,٥	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٠,١ [٣٩,٥]	٠,٠ [٤٠,٥]	١,١ [٣٦,٢]	٠,٠ [٤٠,٦]	٠,٠ [٤١,٥]	٠,٠ [٤٤,٨]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٩,٧ [١,٧]	٩,٤ [٢,٧]	٩,٦ [١,٨]	٨,٤ [٦,٢]	٨,٤ [٦,٢]	٨,١ [٧,٣]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,١	٨,١
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
- عدد الإجراءات		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٦,٤	٦,٤
- جودة العمليات القضائية		١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	٣,١	٣,١
- الزمن (بالأيام)		٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٩,٧	٩,١	٨,٣	٩,٠	٩,٣	٩,٣	
أ. النمو النقدي	٩,٢ [٤,١]	٧,٢ [١٣,٨]	٥,٥ [٢٢,٧]	٨,٢ [٨,٨]	٨,٠ [٩,٨]	٨,٠ [١٠,٠]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦ [١,٠]	٩,٦ [١,٠]	٨,٥ [٣,٨]	٨,٥ [٣,٩]	٩,٥ [١,١]	٩,٥ [١,٣]	٩,٤ [١,٦]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٩ [٠,٣-]	٩,٦ [١,٩]	٩,٤ [٣,٢]	٩,٤ [٢,٩]	٩,٨ [١,٢]	٩,٨ [١,٠]	١٠,٠ [٠,١]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٨,٦	٨,١	٧,٩	٨,١	٨,١	٨,٢	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٩,١	٧,٧	٧,٩	٨,٥	٨,٦	٨,٨	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٩,٥ [٠,٨]	٩,٤ [٠,٨]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٦ [٠,٦]	
- متوسط سعر التعريفة	٨,٤ [٨,٠]	٩,٢ [٣,٨]	٨,٩ [٥,٥]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٩,٥ [١,٢]	٤,٤ [١٤,٠]	٥,٤ [١١,٤]	٧,١ [٧,١]	٧,٢ [٧,١]	٧,٦ [٦,٠]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٦,٧	٦,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٧,٧	٧,٣	٨,٤	٨,٥	٨,٣	٨,١	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٧,٩	٦,٧	٧,٤	٨,٥	٨,١	٨,١	
- ملكية البنوك	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٣,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٦,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٣
= مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٤,٠	١,٠	١,٠	١,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٣,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٧,٩	٧,٩	١٠,٠	٩,٠	٨,٧	٨,٢	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٥,٦	٥,٦	١٠,٠	١٠,٠	٨,٩	٨,٩	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	١٠,٠	٦,٠	٦,٠	٤,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٧,٣	٧,٣	٧,٩	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
- تأسيس شركة تجارية	٨,١	٨,١	٩,٣	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
= عدد الإجراءات		٥,٣	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٢
= المدة الزمنية (بالأيام)		٨,٤	٩,٥	٩,٧	٩,٧	٩,٨	٩,٨
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨,٧	٩,٤	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٥
- إغلاق شركة تجارية	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٦	٦,٦	٦,٧	٦,٧
= الزمن (بالسنوات)		٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٧	٩,٧
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٣,٧	٣,٨	٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,١
يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥	▲	تحسن	■	ثبات/غموض	▼	تراجع	

الأراضي الفلسطينية

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	٧٫٣(٨) التصنيف [البيانات]	٧٫٣(٨) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي			٨٫٢	٧٫٧	٧٫٧	٧٫٧	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٥٫١ [٢٢٫٥]	٥٫٥ [٢١٫٢]	٥٫٠ [٢٣٫٠]	٥٫٠ [٢٣٫٥]	٤٫٩ [٢٣٫٣]	٥٫١ [٢٢٫٧]	٥٫٢ [٢٢٫٣]
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي		٩٫٥ [٢٫٥]	٩٫٧ [١٫٥]	٩٫٨ [١٫٣]	٩٫٧ [١٫٥]	٩٫٧ [١٫٥]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية			٨٫٠	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠٫٠ [٢٠]	١٠٫٠ [٢٠]	١٠٫٠ [١٥]	١٠٫٠ [١٥]	١٠٫٠ [٢٠]	١٠٫٠ [٢٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية			٦٫٧	٦٫٣	٦٫٢	٥٫٧	٥٫٨
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية			٥٫٨	٥٫٠	٥٫٠	٤٫٢	٤٫٢
ب. سلامة النظام القانوني			٥٫٨	٥٫٠	٥٫٠	٤٫٢	٤٫٢
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨٫٦	٨٫٦	٨٫٨	٨٫٦	٨٫٣	٨٫٣	٨٫٥
- عدد الإجراءات		٧٫٠	٧٫٠	٧٫٠	٦٫٥	٦٫٥	٧٫٠
- الزمن (بالأيام)		٩٫٣	٩٫٥	٩٫٧	٩٫٤	٩٫٤	٩٫٥
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٩٫٦	٩٫٨	٩٫٠	٩٫٠	٩٫٠	٩٫٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٤	٦٫٤	٦٫٤	٦٫٣	٦٫٣
- جودة العمليات القضائية		٣٫٢	٣٫٢	٣٫٢	٣٫٢	٢٫٧	٢٫٧
- الزمن (بالأيام)		٥٫٦	٦٫٨	٦٫٨	٦٫٨	٦٫٨	٦٫٨
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩٫٣	٩٫٣	٩٫٣	٩٫٣	٩٫٣	٩٫٣
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية			٨٫٦	٨٫٧	٩٫٠	٩٫١	
أ. النمو النقدي	٩٫٧ [١٫٣-]	٩٫٥ [٢٫٣]	٧٫٧ [١١٫٥]	٧٫٩ [١٠٫٥]	٧٫٦ [١١٫٨]	٧٫٩ [١٠٫٤]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩٫٢ [٢٫١]	٩٫٣ [١٫٧]	٨٫٧ [٣٫٢]	٨٫٨ [٣٫١]	٩٫٧ [٠٫٧]	٩٫٧ [٠٫٩]	٩٫٨ [٠٫٦]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٨٫٩ [٥٫٧]	٩٫٣ [٣٫٥]	٩٫٣ [٣٫٨]	٩٫٤ [٢٫٨]	٩٫٧ [١٫٧]	٩٫٧ [١٫٧]	٩٫٦ [١٫٩]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية							
٤. حرية التجارة الخارجية	٩٫٤	٨٫٩	٨٫٢	٧٫٦	٧٫٨	٧٫٧	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٩٫٦	٧٫٥	٧٫١	٧٫٥	٧٫٩	٧٫٩	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)		٨٫٧ [٢٫٠]	٨٫٧ [٢٫٠]	٨٫٨ [١٫٨]	٨٫٧ [٢٫٠]	٨٫٧ [٢٫٠]	
- متوسط سعر التعريفة	٩٫٦ [٢٫٠]	٩٫٥ [٢٫٧]	٨٫٧ [٦٫٤]	٨٫٩ [٥٫٧]	٩٫١ [٤٫٦]	٩٫١ [٤٫٦]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة		٤٫٤ [١٤٫١]	٣٫٨ [١٥٫٥]	٤٫٩ [١٢٫٨]	٦٫٠ [١٠٫٥]	٥٫٨ [١٠٫٥]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٨٫٥	٩٫٢	٧٫٧	٥٫٤	٥٫٤	٥٫٤	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٥٫٦	٥٫٦	٦٫١	٦٫٠	٦٫١	٦٫١	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥٫٨	٥٫٨	٧٫٥	٧٫٩	٨٫١	٨٫١	
- ملكية البنوك			١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	
- منافسة البنوك الأجنبية							
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	
- الحصول على ائتمان	١٫٧	١٫٧	٢٫٥	٣٫٨	٤٫٤	٤٫٤	٥٫٠
= مؤشر الحقوق القانونية			٠٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية			٥٫٠	٦٫٧	٨٫٨	٨٫٨	١٠٫٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٧٫٦	٧٫٦	٧٫٠	٦٫١	٦٫١	٦٫١	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٦٫٧	٦٫٧	٦٫٧	٣٫٣	٣٫٣	٣٫٣	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٧٫٧	٧٫٧	٥٫٣	٥٫٣	٥٫٣	٥٫٣	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٨٫٠	٨٫٠	٨٫٠	٨٫٠	٨٫٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧٫٥	٢٫٥	٢٫٥	٢٫٥	٢٫٥	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٣٫٤	٣٫٤	٣٫٩	٣٫٩	٤٫١	٤٫١	٤٫١
- تأسيس شركة تجارية	٦٫٧	٦٫٧	٧٫٧	٧٫٧	٨٫٢	٨٫٢	٨٫٢
= عدد الإجراءات		٤٫١	٤٫٧	٤٫٧	٥٫٩	٥٫٩	٥٫٩
= المدة الزمنية (بالأيام)		٥٫٥	٧٫٧	٧٫٧	٧٫٩	٧٫٩	٧٫٩
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩٫٠	٨٫٩	٨٫٩	٩٫٠	٩٫٠	٩٫٠
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٨٫٣	٩٫٦	٩٫٦	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠
- إغلاق شركة تجارية	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
= الزمن (بالسنوات)							
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥	▲	تحسن	■	ثبات/غموض	▼	تراجع	

قطـر

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٨٫٠ (٢)	٧٫٩ (١)	٧٫٥ (٧)	٧٫٧ (٥)	٧٫٨ (٤)	٧٫٦(٧)	الاتجاه ■
	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٦٫٤	٦٫٦	٦٫٣	٦٫٤	٦٫٤	٦٫٤	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٠٫٠ [٤٧٫٦]	٠٫٠ [٤٧٫٢]	٠٫٠ [٤٦٫٩]	٠٫٠ [٥٠٫٥]	٠٫٠ [٤٩٫٤]	٠٫٠ [٤٩٫٩]	٠٫٠ [٤٧٫٠]
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٩٫٢ [٣٫٦]	٩٫٢ [٣٫٤]	٩٫٢ [٣٫٥]	٩٫٦ [١٫٩]	٩٫٦ [١٫٩]	٩٫٦ [١٫٩]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية		٧٫٠	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧٫٥	٧٫٥	٧٫٦	٧٫٦	٧٫٦	٧٫٤	٧٫٤
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٦٫٧	٦٫٧	٦٫٧	٦٫٧	٦٫٧	٦٫٧	٦٫٧
ب. سلامة النظام القانوني	٨٫٣	٨٫٣	٨٫٣	٨٫٣	٨٫٣	٨٫٣	٨٫٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨٫٤	٨٫٤	٨٫٩	٨٫٩	٨٫٩	٨٫٩	٨٫٩
- عدد الإجراءات			٧٫٠	٧٫٠	٧٫٠	٧٫٠	٧٫٠
- الزمن (بالأيام)			٩٫٩	٩٫٩	٩٫٩	٩٫٩	٩٫٩
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)			٩٫٩	٩٫٩	٩٫٩	٩٫٩	٩٫٩
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦٫٤	٦٫٤	٦٫٤	٦٫٤	٦٫٤	٥٫٨	٥٫٨
- جودة العمليات القضائية			٣٫٤	٣٫٤	٣٫٤	١٫٥	١٫٥
- الزمن (بالأيام)			٦٫٦	٦٫٦	٦٫٦	٦٫٦	٦٫٦
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)			٩٫٣	٩٫٣	٩٫٣	٩٫٣	٩٫٣
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٩٫٩	٨٫٩	٨٫٤	٨٫٩	٩٫٤	٩٫٣	
أ. النمو النقدي			٨٫٠ [٩٫٩]	٩٫٠ [٥٫٠]	٩٫٥ [٢٫٤]	٨٫٩ [٥٫٤]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩٫٦ [١٫٠]	٨٫٥ [٣٫٧]	٦٫٢ [٩٫٥]	٦٫٩ [٧٫٧]	٨٫٦ [٣٫٤]	٩٫١ [٢٫٣]	٩٫٧ [٠٫٧]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	١٠٫٠ [٠٫٢]	٨٫٢ [٨٫٨]	٩٫٥- [٢٫٤-]	٩٫٦ [١٫٩]	٩٫٤ [٣٫١]	٩٫٤ [٣٫١]	٩٫٦ [١٫٩]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٩٫٠	٩٫٠	٧٫٦	٧٫٧	٧٫٧	٧٫٧	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٩٫٢	٩٫٢	٨٫٣	٨٫٦	٨٫٦	٨٫٦	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)		٩٫٢ [١٫١]	٩٫٣ [١٫٠]	٩٫٣ [١٫٠]	٩٫٣ [١٫٠]	٩٫٣ [١٫٠]	
- متوسط سعر التعريفة	٩٫٢ [٤٫١]	٩٫٢ [٤٫١]	٩٫٠ [٥٫٠]	٩٫٠ [٥٫١]	٩٫١ [٤٫٧]	٩٫١ [٤٫٧]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			٦٫٧ [٨٫٣]	٧٫٤ [٦٫٥]	٧٫٤ [٦٫٥]	٧٫٤ [٦٫٤]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]	١٠٫٠ [٠٫٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٧٫٧		٤٫٦	٤٫٦	٤٫٦		
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٧٫٤	٧٫٤	٧٫٦	٧٫٩	٧٫٧	٧٫١	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦٫١	٦٫١	٦٫١	٦٫٨	٦٫٢	٦٫٢	
- ملكية البنوك	٥٫٠	٥٫٠	٥٫٠	٥٫٠	٥٫٠	٥٫٠	
- منافسة البنوك الأجنبية							
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	
- الحصول على ائتمان	٣٫٢	٣٫٢	٣٫٢	٥٫٣	٣٫٦	٣٫٦	٣٫٦
= مؤشر الحقوق القانونية			٣٫٠	٤٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية			٣٫٣	٦٫٧	٦٫٣	٦٫٣	٦٫٣
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨٫٠	٨٫٠	٨٫٩	٨٫٩	٨٫٩	٧٫١	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٤٫٠	٤٫٠	٨٫٠	٨٫٠	٨٫٠	٦٫٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٨٫٠	٨٫٠	٧٫٤	٧٫٤	٧٫٤	٧٫٤	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٨٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٨٫١	٤٫٨	٤٫٨	٤٫٨	٤٫٨	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	١٠٫٠	٥٫٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٨٫٠	٨٫٠	٧٫٩	٧٫٩	٧٫٩	٨٫٠	٨٫٠
- تأسيس شركة تجارية	٩٫٣	٩٫٣	٨٫٩	٩٫٠	٩٫٠	٩٫٠	٩٫٠
= عدد الإجراءات			٦٫٥	٦٫٥	٦٫٥	٦٫٥	٦٫٥
= المدة الزمنية (بالأيام)			٩٫٥	٩٫٧	٩٫٧	٩٫٧	٩٫٧
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)			٩٫٩	٩٫٩	٩٫٩	٩٫٩	٩٫٩
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)			٩٫٨	٩٫٩	٩٫٩	٩٫٩	٩٫٩
- إغلاق شركة تجارية	٦٫٨	٦٫٨	٦٫٨	٦٫٩	٦٫٩	٦٫٩	٦٫٩
= الزمن (بالسنوات)			٧٫٥	٧٫٥	٧٫٥	٧٫٥	٧٫٥
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)			٧٫٢	٧٫٢	٧٫٢	٧٫٢	٧٫٢
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)			٥٫٧	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٠	٦٫١

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

السعوديـة

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٧,٢ (٨) التصنيف [البيانات]	٧,٢ (٨) التصنيف [البيانات]	٧,٠ (٩) التصنيف [البيانات]	٦,٩ (٩) التصنيف [البيانات]	٦,٩ (١٠) التصنيف [البيانات]	٧,٠ (١٠) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٥,٠	٤,٧	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٠,٠ [٤١,٥]	٠,٠ [٤٤,٨]	٠,٤ [٣٨,٥]	٠,٠ [٤١,٢]	٠,٠ [٤٢,٨]	٠,٠ [٤٤,٨]	٠,٠ [٤٢,٠]
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٤,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٠,٠ [٠,٠]١٠,٠	٠,٠ [٠,٠]١٠,٠	٠,٠ [٠,٠]١٠,٠	٠,٠ [٠,٠]١٠,٠	٠,٠ [٠,٠]١٠,٠	٠,٠ [٠,٠]١٠,٠	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٨,١	٨,١	٨,٢	٨,١	٨,١	٨,١	٨,٢
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٩,٥	٩,٥	٩,٨	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٧
- عدد الإجراءات		٨,٥	٩,٥	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٩,٠
- الزمن (بالأيام)		١٠,٠	١٠,٠	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,١	٦,١	٦,٢	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٦
- جودة العمليات القضائية		٣,٢	٣,٤	٤,١	٤,١	٤,٢	٤,٢
- الزمن (بالأيام)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٥
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٩,٦	٩,٥	٨,٨	٩,٠	٩,١	٩,١	
أ. النمو النقدي	٨,٨ [٦,١]	٨,٥ [٧,٧]	٧,٦ [١٢,١]	٧,٥ [١٢,٥]	٧,٥ [١٢,٦]	٧,٧ [١١,٥]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٧ [٠,٧]	٩,٧ [٠,٧]	٨,٩ [٢,٨]	٩,٠ [٢,٥]	٩,٥ [١,٣]	٩,٤ [١,٤]	٩,٤ [١,٤]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	١٠,٠ [٠,٢]	٩,٩ [٠,٧]	٨,٩ [٥,٣]	٩,٤ [٢,٩]	٩,٣ [٣,٥]	٩,٥ [٢,٧]	٩,٦ [٢,٢]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٧,٠	٦,٩	٦,٧	٦,٦	٦,٦	٦,٧	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٨,٧	٩,٠	٨,٦	٨,٢	٨,٤	٨,٥	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)			٩,٤ [٠,٩]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٤ [٠,٩]	٩,٤ [٠,٩]	
- متوسط سعر التعريفة	٨,٧ [٦,٣]	٩,٠ [٤,٨]	٩,٠ [٤,٨]	٩,٠ [٥,١]	٩,٠ [٤,٨]	٩,٠ [٥,١]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			٧,٤ [٦,٦]	٦,٣ [٩,٣]	٦,٧ [٨,٣]	٧,١ [٧,٣]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٢,٣	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٦,٥	٦,٩	٧,٢	٧,٠	٦,٩	٦,٩	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٧,٠	٨,٠	٨,٤	٨,٤	٨,٠	٨,٠	
- ملكية البنوك	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٢,٠	٦,٢	٧,٥	٧,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٠
= مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٥,٠	٥,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٨,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٩,٢	٩,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٨,٠	٨,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٨,٩	٨,٩	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٣,٣	٣,٤	٤,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٢
- تأسيس شركة تجارية	٦,٦	٦,٨	٩,٦	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٣
= عدد الإجراءات		٣,٥	٨,٨	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٤,١
= المدة الزمنية (بالأيام)		٦,٩	٩,٩	٩,١	٩,١	٩,١	٩,٢
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٢	٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٧,٦	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= الزمن (بالسنوات)							
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥	▲ تحسن	■	ثبات/غموض		▼	تراجع	

السودان

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	التصنيف [البيانات]	٥,٨ (١٥) التصنيف [البيانات]	٦,٣ (١٥) التصنيف [البيانات]	٦,٠ (١٥) التصنيف [البيانات]	٦,٠ (١٦) التصنيف [البيانات]	٦,١ (١٦) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي		٦,٩	٧,٨	٨,٣	٩,٧	٩,٨	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٧,٨ [١٣,٥]	٦,٨ [١٧,٠]	٧,٥ [١٤,٣]	٨,٨ [١٠,٢]	٩,١ [٩,١]	٩,٥ [٧,٦]	٩,٤ [٨,٢]
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية		٧,٠	٨,٠	٦,٠	١٠,٠	١٠,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي				١٠,٠ [١٥]	١٠,٠ [١٥]	١٠,٠ [١٥]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٤,٧	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٦	٤,٦
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. سلامة النظام القانوني	٥,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٩
- عدد الإجراءات		٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٨,٨	٩,٠	٩,١	٩,١	٩,١	٩,٢
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٠	٥,٠	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	٥,٢
- جودة العمليات القضائية		٠,٩	١,١	١,١	١,١	١,٥	١,٥
- الزمن (بالأيام)		٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٦,٦	٧,١	٧,٠	٤,٩	٥,٣	٥,٠	
أ. النمو النقدي	٥,٣ [٢٣,٥]	٦,٢ [٢٢,٢]	٦,٩ [١٥,٧]	٦,٤ [١٨,١]	٦,٥ [١٧,٤]	٦,٥ [١٧,٥]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٧,٨ [٥,٤]	٩,٤ [١,٥]	٨,٧ [٣,١]	٥,٧ [١٠,٧]	٥,٦ [١١,١]	٥,٩ [١٠,٢]	٦,٤ [٩,٠]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٨,٣ [٨,٣]	٨,٣ [٨,٥]	٧,٤ [١٣,٢]	٢,٥ [٣٧,٤]	٤,٠ [٣٠,٠]	٢,٦ [٣٦,٩]	٦,٦ [١٦,٩]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٥,٧	٥,٨	٧,٢	٦,٦	٤,٥	٥,٤	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٥,٢	٥,٧	٥,٥	٤,٧	٤,٧	٤,٧	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٤,٧ [٨,٠]	٥,٦ [٦,٦]	٦,٦ [٥,١]	٤,٨ [٧,٨]	٤,٨ [٧,٨]	٤,٨ [٧,٨]	
- متوسط سعر التعريفة	٥,٨ [٢١,١]	٥,٨ [٢١,١]	٦,٠ [١٩,٩]	٥,٨ [٢١,٢]	٥,٨ [٢١,٢]	٥,٨ [٢١,٢]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			٤,٠ [١٥,١]	٣,٦ [١٥,٩]	٣,٦ [١٥,٩]	٣,٦ [١٥,٩]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	٩,٠ [٤,٩]	٢,٧ [٣٦,٦]	٥,٤ [٢٣,٠]	٠,٠ [٦٣,٩]
ج. الضوابط الرأسمالية	١,٨	١,٨	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٤,٦	٥,٠	٤,٩	٥,٧	٥,٨	٥,٧	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٤,٥	٥,٩	٥,٩	٥,٠	٤,٩	٤,٩	
- ملكية البنوك	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة		١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
- الحصول على ائتمان	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٠	١,٥	١,٥	١,٥
= مؤشر الحقوق القانونية		٥,٠	٥,٠	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٢	٥,٠	٤,٧	٤,٧	٥,١	٤,٩	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٦,١	٦,١	٧,٢	٧,٢	٨,٣	٧,٢	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٥,٩	٥,٩	٣,٨	٣,٨	٤,٣	٤,٣	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٦,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٦,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٤,١	٤,١	٤,٢	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٤
- تأسيس شركة تجارية	٨,٢	٨,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٤
= عدد الإجراءات		٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣
= المدة الزمنية (بالأيام)		٨,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٢	٩,٦	٩,٨	٩,٨	٩,٧	٩,٨
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٤
= الزمن (بالسنوات)				٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)				٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٠,٠	٠,٠	٣,٦	٣,٦	٣,٤	٣,٤
يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥	▲	تحسن	■	ثبات/غموض	▼	تراجع	

الجمهورية العربية السورية

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢ ٥,٥ (١٥) التصنيف [البيانات]	٢٠٠٥ ٥,٦(١٧) التصنيف [البيانات]	٢٠١٠ ٦,١ (١٦) التصنيف [البيانات]	٢٠١٢ ٥,٨ (١٦) التصنيف [البيانات]	٢٠١٣ ٥,١(٢١) التصنيف [البيانات]	٢٠١٤ ٥,٤ (٢١) التصنيف [البيانات]	٢٠١٥ الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٤,٩	٥,٦	٧,٠	٦,٥	٦,٧	٦,٧	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	١٧,٠] ٦,٨ [	١٦,٦] ٦,٩ [	١٢,٤] ٨,١ [	١٩,٢] ٦,١ [	١٦,٨] ٦,٨ [	١٦,٨] ٦,٨ [	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي			٤,٣] ٩,٠ [	٤,٣] ٩,٠ [	٤,٣] ٩,٠ [	٤,٣] ٩,٠ [	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٢٧,٥] ٨,٠ [	٢٧,٥] ٨,٠ [	٢٢] ٩,٠ [	٢٢] ٩,٠ [	٢٢] ٩,٠ [	٢٢] ٩,٠ [	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٥,٦	٥,٦	٥,٧	٥,٥	٥,٥	٥,٦	٥,٦
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٦,١	٦,١	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٣	٦,٣
- عدد الإجراءات		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٧	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٠,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٧	٠,٧
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٥,١	٥,١
- جودة العمليات القضائية		٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	١,٩	١,٩
- الزمن (بالأيام)		٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٧,٨	٦,٢	٦,٦	٦,٣	٤,٨	٤,٨	
أ. النمو النقدي	١٢,٤] ٧,٥ [	١٢,٩] ٧,٤ [	٣,٦] ٩,٣ [	٨,٣] ٨,٣ [	٤,٢] ٩,٢ [	٤,٢] ٩,٢ [	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٢,٨] ٨,٩ [	٢,٨] ٨,٩ [	٥,٤] ٧,٨ [	١٤,٣] ٤,٣ [	١١٧,٣] ٠,٠ [	١٦٦,٠] ٠,٠ [	١٩٤,٦] ٠,٠ [
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٠,١-] ١٠,٠ [	٧,٢] ٨,٦ [	٤,٤] ٩,١ [	٣٦,٧] ٢,٧ [	٢٧٣] ٠,٠ [	٣٥٢,٨] ٠,٠ [	٤٤٦,٠] ٠,٠ [
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٥,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٣,٥	٥,٥	٥,٧	٥,٢	٣,١	٤,٦	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٥,٢	٥,٤	٦,٢	٦,٢	٥,٢	٥,٢	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٣,٧] ٧,٦ [	٢,٥] ٨,٣ [	٢,٥] ٨,٤ [	٢,٥] ٨,٤ [	٢,٥] ٨,٤ [	٢,٥] ٨,٤ [	
- متوسط سعر التعريفة	١٩,٦] ٨,١ [	١٩,٦] ٦,١ [	١٤,٢] ٧,٢ [	١٤,٢] ٧,٢ [	١٦,٥] ٦,٧ [	١٦,٥] ٦,٧ [	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٢٠,٣] ٨,٩ [	٢٠,٣] ١,٩ [	١٧,٠] ٣,٢ [	١٧,٠] ٣,٢ [	٢٣,٤] ٠,٦ [	٢٣,٤] ٠,٦ [	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	٢٣,٥] ٥,٣ [	٠,٠] ١٠,٠ [	٠,٠] ١٠,٠ [	٧,٩] ٨,٤ [	٣٤,١] ٣,٢ [	١٠,٧] ٧,٩ [	٧٧,٧] ٠,٠ [
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٠	١,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٥,٥	٥,٣	٥,٧	٥,٦	٥,٧	٥,٥	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٥,٣	٤,٨	٤,٧	٤,٣	٤,٢	٣,٩	
- ملكية البنوك			٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية				٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	٩,٠	١٠,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٠	
- الحصول على ائتمان	٠,٥	٠,٥	٢,٢	٢,٢	١,٨	١,٨	١,٨
= مؤشر الحقوق القانونية		١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٠,٠	٣,٣	٣,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٦	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٥,٠	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	٨,٩	٦,١	٦,١	٧,٢	٦,١	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٦,٤	٦,٤	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٥,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٨	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٥,٧	٥,٧	٧,٤	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٢
- تأسيس شركة تجارية	٥,٤	٥,٤	٨,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
= عدد الإجراءات		٤,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
= المدة الزمنية (بالأيام)		٨,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٦	٩,٥	٩,٨	٩,٩	٩,٨	٩,٩
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٠,٠	٩,٣	٩,٨	٩,٦	٩,٥	٩,٨
- إغلاق شركة تجارية	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥
= الزمن (بالسنوات)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٠
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٣,١	٣,٠	٣,٠	٢,٨	٢,٩	١,٩
يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥	▲	تحسن	■	ثبات/غموض	▼	تراجع	

تونس

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٦,٤ (١١) التصنيف [البيانات]	٦,٤ (١١) التصنيف [البيانات]	٦,٧ (١١) التصنيف [البيانات]	٦,٨ (١٠) التصنيف [البيانات]	٦,٧ (١٢) التصنيف [البيانات]	٦,٨ (١١) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٥,٦	٥,٥	٦,٧	٦,٦	٦,٣	٦,٤	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٥,٤ [٢١,٥]	٥,٤ [٢١,٥]	٥,٦ [٢٠,٩]	٥,٤ [٢١,٨]	٥,٢ [٢٢,٢]	٥,٢ [٢٢,٢]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٨,١ [٧,٥]	٧,٤ [١٠,٠]	٧,٠ [١١,٥]	٦,١ [١٤,٦]	٦,١ [١٤,٦]	٦,٤ [١٣,٧]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٢,٠	٧,٠	٨,٠	٧,٠	٧,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٥	٧,٥
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ب. سلامة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧
- عدد الإجراءات		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٥	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٤	٦,٤
- جودة العمليات القضائية		٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٣,٥	٣,٥
- الزمن (بالأيام)		٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٧,١	٧,٢	٦,٨	٦,٨	٦,٧	٦,٧	٦,٨
أ. النمو النقدي	٩,١ [٤,٣]	٩,٤ [٢,٩]	٨,٣ [٨,٣]	٨,٣ [٨,٥]	٨,٥ [٧,٣]	٨,٧ [٦,٤]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٨ [٠,٤]	٩,٧ [٠,٧]	٩,٧ [٠,٧]	٩,٧ [٠,٨]	٩,٦ [١,٠]	٩,٧ [٠,٨]	٩,٧ [٠,٨]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٥ [٢,٧]	٩,٦ [٢,٠]	٩,١ [٤,٤]	٩,٠ [٥,١]	٨,٨ [٥,٨]	٩,٠ [٤,٩]	٩,٠ [٤,٩]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٤,٧	٤,٨	٥,٠	٥,٥	٥,٩	٦,٠	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٥,٧	٤,٤	٦,٩	٧,٠	٧,٠	٧,٢	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	٨,١ [٢,٨]	٨,٧ [٢,٠]	٨,٩ [١,٧]	٨,٨ [١,٨]	٨,٨ [١,٨]	٨,٨ [١,٨]	
- متوسط سعر التعريفة	٤,٠ [٣٠,٢]	٤,٦ [٢٦,٨]	٦,٧ [١٦,٥]	٦,٩ [١٥,٥]	٦,٩ [١٥,٥]	٧,٢ [١٤,١]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٥,٠ [١٢,٦]	٠,٠ [٢٦,٠]	٥,٢ [١٢,١]	٥,٢ [١٢,١]	٥,٢ [١٢,١]	٥,٥ [١١,١]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	٧,٨ [١١,١]	٩,٣ [٣,٣]	٧,٤ [١٣,٠]	٨,٨ [٦,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	٩,٠ [٤,٩]
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٦,٧	٦,٨	٧,٣	٧,٣	٧,١	٧,١	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦,٥	٦,٥	٧,٢	٧,٢	٦,٨	٦,٨	
- ملكية البنوك	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٣,٢	٣,٢	٥,٧	٥,٧	٤,١	٤,١	٤,١
= مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٨,٣	٨,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٥	٥,٥	٦,٥	٦,٦	٦,١	٦,١	
- مؤشر صعوبة التوظيف	٧,٢	٧,٢	٨,٣	٨,٣	٦,١	٦,١	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٥,٨	٥,٨	٤,٩	٤,٩	٥,٤	٥,٤	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٢,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٣,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٥	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٨,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
- تأسيس شركة تجارية	٨,٥	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧
= عدد الإجراءات		٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣
= المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	٩,٩	١٠,٠	٩,٩	٩,٩	١٠,٠
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
= الزمن (بالسنوات)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦
يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥	▲	تحسن	■	ثبات/غموض	▼	تراجع	

الإمارات العربية المتحدة

ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٧,٩ (٣) التصنيف [البيانات]	٧,٩ (١) التصنيف [البيانات]	٨,٠ (٢) التصنيف [البيانات]	٨,١ (١) التصنيف [البيانات]	٨,٢ (١) التصنيف [البيانات]	٨,٢ (١) التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي	٧,٠	٨,١	٧,٩	٧,٧	٧,٧	٧,٦	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٨,٢ [١٢,١]	٨,٧ [١٠,٥]	٨,٠ [١٢,٧]	٧,٨ [١٣,٣]	٧,٩ [١٣,١]	٧,٨ [١٣,٦]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٩,٧ [١,٦]	٩,٧ [١,٦]	٩,٧ [١,٦]	٩,٠ [٤,٢]	٩,٠ [٤,٢]	٨,٥ [٥,٩]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٥	٧,٥	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٨,٢	٨,٣
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب. سلامة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٩,٤	٩,٤	٩,٨	٩,٦	٩,٨	٩,٨	٩,٨
- عدد الإجراءات		٩,٠	١٠,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٩	١٠,٠	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٩,٤	٩,٤	٩,٣	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٥,٧	٥,٧	٦,٠	٦,١	٦,١	٧,٩	٨,٢
- جودة العمليات القضائية		١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٧,٣	٨,١
- الزمن (بالأيام)		٦,٣	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٧,١
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,١	٩,١	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	٩,٢	٨,٤	٨,٧	٩,٢	٩,٥	٩,٣	
أ. النمو النقدي	٨,٣ [٨,٥]	٦,٠ [١٩,٩]	٧,١ [١٤,٥]	٨,٨ [٥,٨]	٨,٣ [٨,٧]	٧,٩ [١٠,٧]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٩,٠ [٢,٦]	٩,٠ [٢,٦]	٧,٨ [٥,٤]	٨,٠ [٥,٠]	٩,٩ [٠,٣]	٩,٧ [٠,٧]	٩,٤ [١,٤]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٩,٤ [٢,٩]	٨,٨ [٦,٢]	٩,٨ [٠,٩]	٩,٩ [٠,٧]	٩,٨ [١,١]	٩,٥ [٢,٣]	٩,٢ [٤,١]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٨,٤	٨,٣	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٢	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٨,٩	٨,٩	٨,٧	٨,٨	٨,٨	٨,٨	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
- متوسط سعر التعريفة	٩,٢ [٤,٠]	٩,٠ [٤,٨]	٩,٠ [٤,٩]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	٩,١ [٤,٧]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٧,٦ [٦,١]	٧,٦ [٦,١]	٧,٠ [٧,٥]	٧,٤ [٦,٥]	٧,٤ [٦,٦]	٧,٤ [٦,٤]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
ج. الضوابط الرأسمالية	٦,٢	٦,٢	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	٧,٢	٧,٣	٧,٦	٨,٠	٧,٩	٧,٩	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦,٧	٦,٧	٧,٣	٧,٣	٦,٩	٧,١	
- ملكية البنوك	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الحصول على ائتمان	٣,٧	٣,٧	٦,٢	٦,٢	٤,٨	٥,٤	٥,٤
= مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٨,٨	٨,٨
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٨,٧	٨,٧	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٨,٨	٨,٨	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٧,٧	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,٤	٦,٤	٦,٥	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦
- تأسيس شركة تجارية	٨,٦	٨,٦	٨,٩	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣
= عدد الإجراءات		٦,٥	٦,٥	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦
= المدة الزمنية (بالأيام)		٩,٣	٩,٤	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٦	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٩,٢	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٤,١	٤,٢	٤,١	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩
= الزمن (بالسنوات)		٥,١	٥,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٦,١	٦,١	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		١,٣	١,٢	٣,٢	٣,٢	٣,١	٣,١

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

الجمهورية اليمنية

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٦,٩(٩)	٧,٠(٩)	٧,٣(٨)	٧,٣(٨)	٧,٣(٨)	٧,٢(٩)	الاتجاه ■
	التصنيف [البيانات]	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*	*التصنيف [البيانات]*
١. حجم الإنفاق الحكومي	**٥,٢**	**٥,٤**	**٦,٧**	**٧,٤**	**٧,٤**	**٧,٥**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٦,٥ [١٨,١]	٧,١ [١٦,٠]	٨,٠ [١٢,٧]	٦,٦ [١٧,٦]	٦,٦ [١٧,٦]	٦,٩ [١٦,٦]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي			٧,٨ [٨,٧]	٩,٠ [٤,١]	٩,٠ [٤,١]	٩,٠ [٤,١]	
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	١٠,٠ [٢٠]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٥**	**٦,٠**	**٦,١**	**٥,٩**	**٥,٥**
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٥,٠	٥,٨	٥,٨	٤,٢
ب. سلامة النظام القانوني	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٩	٨,٩
- عدد الإجراءات		٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
- الزمن (بالأيام)		٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		٨,٧	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٩,٤	٩,٤
د. الإنفاذ القانوني للعقود	٧,١	٧,١	٧,٢	٧,٠	٦,٧	٥,٦	٥,٦
- جودة العمليات القضائية		٤,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٠	١,٩	١,٩
- الزمن (بالأيام)		٧,٠	٧,٠	٦,٦	٦,٠	٦,٠	٦,٠
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,١	٨,٩	٨,٩
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية	**٨,٦**	**٩,٠**	**٨,٥**	**٨,٤**	**٨,٥**	**٨,٧**	
أ. النمو النقدي	٨,٤ [٨,١]	٨,٥ [٧,٧]	٨,٣ [٨,٥]	٧,٨ [١٠,٨]	٨,٢ [٨,٩]	٨,٢ [٨,٩]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	٨,٦ [٣,٤]	٩,٧ [٠,٦]	٨,٠ [٥,١]	٧,٦ [٦,١]	٨,٠ [٥,١]	٨,٢ [٤,٤]	٦,٤ [٩,١]
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	٧,٦ [١٢,٢]	٧,٦ [١١,٨]	٧,٨ [١١,٢]	٨,٠ [٩,٩]	٧,٨ [١١,٠]	٨,٤ [٨,٢]	٤,٠ [٣٠,٠]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	**٨,٤**	**٨,٧**	**٨,٥**	**٨,٥**	**٨,٥**	**٨,٥**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	٨,٤	٨,٤	٨,٦	٨,٥	٨,٤	٨,٤	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)			٩,٠ [١,٥]	٨,٩ [١,٦]	٨,٩ [١,٦]	٨,٩ [١,٦]	
- متوسط سعر التعريفة	٨,٦ [٧,١]	٨,٦ [٧,١]	٨,٦ [٧,١]	٨,٥ [٧,٥]	٨,٥ [٧,٥]	٨,٥ [٧,٥]	
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	٨,٢ [٤,٥]	٨,٢ [٤,٥]	٨,١ [٤,٧]	٨,٢ [٤,٥]	٧,٩ [٥,٣]	٧,٩ [٥,٣]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	
ج. الضوابط الرأسمالية	٦,٩	٧,٧	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**٦,٠**	**٥,٧**	**٦,٤**	**٦,٠**	**٥,٦**	**٥,٧**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	٦,٣	٥,٥	٥,٩	٥,٢	٤,٥	٤,٣	
- ملكية البنوك			٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
- منافسة البنوك الأجنبية				٣,٠	٣,٠	٣,٠	
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	
- الحصول على ائتمان	٢,٧	١,٠	٢,٧	٢,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= مؤشر الحقوق القانونية		٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
= مؤشر المعلومات الائتمانية		٠,٠	٣,٣	٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	
- مؤشر صعوبة التوظيف	١٠,٠	١٠,٠	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل	٤,٠	٤,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل	٧,٨	٧,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل		٦,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		٩,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	
- الخدمة العسكرية الإلزامية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	٦,٣	٦,١	٧,٨	٧,٥	٧,٥	٧,٣	٧,٤
- تأسيس شركة تجارية	٦,٠	٥,٧	٩,٠	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧
= عدد الإجراءات		٤,١	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦
= المدة الزمنية (بالأيام)		٧,٠	٩,٥	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٧,١	٩,٠	٩,١	٩,٢	٩,٢	٩,٢
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)		٤,٧	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
- إغلاق شركة تجارية	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٣	٦,٣	٥,٩	٦,٠
= الزمن (بالسنوات)		٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٨,١	٨,١
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		٣,٠	٣,١	٢,٦	٢,٦	٢,٤	٢,٥
يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥	▲	تحسن	■	ثبات/غموض	▼	تراجع	

الصومال (لم يتم التقييم)

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	الاتجاه ■ التصنيف [البيانات]
١. حجم الإنفاق الحكومي				٧,٨	٧,٨	٧,٨	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام				٨,٦ [١٠,٧]	٨,٦ [١٠,٧]	٨,٦ [١٠,٧]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية							
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	٧,٠ [٣٥]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	٢,٥	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
ب. سلامة النظام القانوني	٣,٣	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات							
- عدد الإجراءات							
- الزمن (بالأيام)							
- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)							
د. الإنفاذ القانوني للعقود							
- جودة العمليات القضائية							
- الزمن (بالأيام)							
- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)							
٣. سهولة الحصول على نقد وتسهيلات مالية					٩,٦	٩,٩	
أ. النمو النقدي							
ب. الانحراف المعياري للتضخم							
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة					٩,١ [٤,٥]	٩,٧ [١,٣]	٩,٢ [٤,٠]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤. حرية التجارة الخارجية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٣	٩,٧	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية					٩,٠	٩,٠	
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)					٩,٠ [١,٤]	٩,٠ [١,٥]	
- متوسط سعر التعريفة							
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة							
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]	٠,٠ [٣٧١,٥]	٠,٠ [٣٦٧,٥]	٠,٠ [٢٦٧,٥]	١٠,٠ [٠,٠]	١٠,٠ [٠,٠]
ج. الضوابط الرأسمالية	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري							
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان				١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
- ملكية البنوك							
- منافسة البنوك الأجنبية							
- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة							
- الحصول على ائتمان							
= مؤشر الحقوق القانونية							
= مؤشر المعلومات الائتمانية							
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل							
- مؤشر صعوبة التوظيف							
- مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل							
- مؤشر عدم المرونة في عمليات الفصل من العمل							
= مؤشر صعوبة الفصل من العمل							
= تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)							
- الخدمة العسكرية الإلزامية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري							
- تأسيس شركة تجارية							
= عدد الإجراءات							
= المدة الزمنية (بالأيام)							
= التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)							
= الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)							
- إغلاق شركة تجارية							
= الزمن (بالسنوات)							
= التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
= معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)							

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٥ ▲ تحسن ■ ثبات/غموض ▼ تراجع

الملحق: الملحوظات الإيضاحية ومصادر البيانات

يتألف المؤشر المنشور للحرية الاقتصادية في العالم العربي من ٣٩ مصدرًا (مكونًا) مختلفًا من مصادر البيانات، وتم احتساب التصنيف الكلي عن طريق أخذ متوسطات العناصر الخمسة بينما احتسبت نقاط كل عنصر عن طريق أخذ متوسطات مكوناته، ويقاس مستوى الحرية الاقتصادية على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة مستوى الحرية الاقتصادية.

وجدير بالملاحظة أن الحدود الدنيا والحدود القصوى المستخدمة في احتساب عدد نقاط كل مؤشر مأخوذة من تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم وليس من الاثنين وعشرين دولة التي يضمها المؤشر، أما بالنسبة للمتغيرات غير المستخدمة في تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم فقد تم اقتباس حدودها الدنيا والقصوى من تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم ٢٠١٦"، كما اعتمد التقرير على الحدود الدنيا والقصوى "العالمية" دون الحدود الإقليمية لوجود بعض التفاوت في بعض المكونات بين الدول العربية وبعضها.

العنصر ١: حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشاريع

أ- الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك

يقيس هذا المكون الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي النهائي كنسبة مئوية من الإنفاق على الاستهلاك النهائي (المعروف فيما سبق باسم إجمالي الاستهلاك)، وقد تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير V_i إلى الاستهلاك الفعلي للحكومة كحصة من الاستهلاك النهائي، بينما يشير V_{max} وV_{min} إلى الحد الأقصى والحد الأدنى والمحددين بـ، ٤٠% و٦% على التوالي، وقد استخدمت بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم لعام ١٩٩٠ لتحديد قيمة الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المكون، ويشار إلى أن الدول ذات الإنفاق الحكومي الأعلى مقارنة بالاستهلاك النهائي تسجل نتائج أدنى.

المصادر: البنك الدولي (٢٠١٥)، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٤ (على شبكة الإنترنت)، الأمم المتحدة، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (على شبكة الإنترنت).

ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

يقيس هذا المكون المعونات الحكومية وغيرها من التحويلات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وقد اعتمد تصنيف هذا المكون على المعادلة التالية:

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير V_i إلى معدل تحويلات ومعونات الدولة إلى إجمالي الناتج المحلي لها، بينما يشير V_{max} وV_{min} إلى الحد الأقصى والحد الأدنى والمحددين بـ ٣٧,٢% و٠,٥% على التوالي، وقد استخدمت بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم لعام ١٩٩٠ لتحديد قيمة الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المكون، ويشار إلى أن الدول ذات المعونات والتحويلات الأعلى مقارنة بإجمالي الناتج المحلي تسجل نتائج أدنى.

المصدر: (Gwartney, Lawson and Hall, 2016)

ج- المشاريع والاستثمارات الحكومية

تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام (أ) الاستثمار الحكومي كحصة من إجمالي الاستثمارات، (ب) ناتج المشروعات التي تديرها الدولة ومكوناته وحصته، ويشار إلى أن الدول ذات الاستثمارات الحكومية المنخفضة مقارنة بإجمالي الاستثمارات والعدد الأقل من المشروعات التي تديرها الدولة تسجل نتائج أعلى.

المصدر: (Gwartney, Lawson and Hall, 2016) البنك العالمي (٢٠١٦)، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٤ (عبر الانترنت)؛ مكتب صندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وغزة ٢٠١٣، مكتب صندوق النقد

الدولي في جيبوتي ٢٠١٥؛ وزارة التخطيط العراقية (عدة سنوات)، إجمالي تكوين رأس المالي؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٥) صـ ٥٥.

د- أعلى معدل للضريبة الهامشية

يقيس هذا المكون أعلى معدل للضريبة الهامشية على الدخل (المعدل الفردي) والحد الذي يطبق عليه المعدل الضريبي، بحيث تصنف الدول التي تسجل حد أعلى للدخل مقارنة بالضريبة والتي تطبق هذه المعدلات على الحد الأقل للدخل في مرتبة أدنى بناءً على الجدول التالي:

الحد الأدنى للدخل الذي يطبق عنده أعلى معدل للضريبة الهامشية (١٩٨٢ – ١٩٨٤ دولار أمريكي)

أعلى معدل للضريبة الهامشية	<٢٥,٠٠٠ دولار	٢٥,٠٠٠- ٥٠,٠٠٠ دولار	٥٠,٠٠٠ - ١٥٠,٠٠٠ دولار	>١٥٠,٠٠٠ دولار
%٢٠<	١٠	١٠	١٠	١٠
%٢٥-%٢١	٩	٩	١٠	١٠
%٣٠-%٢٦	٨	٨	٩	٩
%٣٥-%٣١	٧	٧	٨	٩
%٤٠-%٣٦	٥	٦	٧	٨
%٤٥ - %٤١	٤	٥	٦	٧
%٥٠ - %٤٦	٣	٤	٥	٥
%٥٥ - %٥١	٢	٣	٤	٤
%٦٠ - %٥٦	١	٢	٣	٣
%٦٥ - %٦١	٠	١	٢	٢
%٧٠ - %٦٦	٠	٠	١	١
> %٧٠	٠	٠	٠	٠

المصادر: : دليوت (٢٠٠٧، ٢٠٠٩-٢٠١٦)؛ جيبوتي، وزارة المالية (٢٠١١)؛ شركة إرنست وينوغ (عدة سنوات، ٢٠١٠)؛ البنك الدولي (عدة سنوات، ٢٠٠٥-٢٠١٥)، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٤ (على شبكة الانترنت)؛ شركة برايس ووترهاوس كوبرز (عدة سنوات).

العنصر ٢: القانون الاقتصادي والتجاري وتأمين حقوق الملكية

أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والعمل السياسي

يعتمد هذا المكون على مكون المخاطر السياسية (ز) أو ما يطلق عليه (التدخل العسكري في الشؤون السياسية) والمقتبس من دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG)؛ حيث يقيس هذا المكون إلى أي حد تتدخل القوة العسكرية في دولة ما في الشؤون السياسية: "فطالما كان الجيش غير منتخب فإن مشاركته ولو على نحو هامشي تقلص المسؤولية الديمقراطية، وقد ترد مشاركة الجيش إلى وجود عوامل تهديد خارجية أو داخلية، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود صعوبات رئيسية أو يشير إلى استيلاء الجيش على دفة الأمور استيلاءً كاملًا، غير إن نظام الحكم العسكري على المدى الطويل يقلص بكل تأكيد العمل الحكومي الفعال ويفسده ويخلق مناخًا مضطربًا ترصده الأعمال التجارية الأجنبية"، ويقيس دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG) المشاركة العسكرية على تدريج يبدأ من الصفر وينتهي عند ٦ حيث القيمة الأعلى تشير إلى انخفاض المخاطر المحتملة، وقد تم تحويل هذه القيم فيما بعد إلى تدريج من ٠ إلى ١٠.

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) (أعوام متعددة).

ب- نزاهة النظام القانوني

يعتمد هذا المكون على مكون المخاطر السياسية (ط) (القانون والنظام) والمستقى من دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG)، ويعتمد المكون (ط) على "مقياسين يتألفان من مكون مخاطر واحد، حيث يعادل كل مكون فرعي نصف الإجمالي، ويقيم المكون الفرعي "القانون" قوة النظام القانوني وحيدته، بينما يقيم المكون الفرعي "النظام" مراعاة القانون في الوسط العام." يقيس دليل المخاطر القطرية الدولية القانون والنظام على مقياس مدرج من صفر إلى ٦؛ حيث تشير القيمة الأعلى إلى انخفاض المخاطر المحتملة، وقد تم تحويل هذه القيم إلى مقياس مدرج من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) (أعوام متعددة).

ج- القيود التنظيمية المفروضة على بيع الملكية العقارية

يعتمد هذا المكون على مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي ويقيس خطوات تسجيل الملكية والزمن اللازم لذلك والتكلفة المتكبدة في هذا السبيل، ويستخدم البنك الدولي "حالة معيارية لمقاول يرغب في شراء قطعة أرض وبناية في مدينة تجارية كبيرة مسجلة بالفعل وخالية من نزاعات الملكية"، وتشمل التكلفة بعض البنود "مثل الرسوم وضرائب نقل الملكية والتمغات وغيرها من مدفوعات تسجيل الملكية أو التوثيق أو الهيئات العامة أو المحامين، حيث يعبر عن التكلفة كنسبة مئوية من قيمة الملكية بافتراض أن قيمة الملكية تعادل ٥٠ ضعفًا من قيمة دخل الفرد".

تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير V_i إلى الخطوات والزمن اللازم والتكلفة المتكبدة كنسبة مئوية من قيمة الملكية، وقد قُدر الحد الأقصى (V_{max}) بـ ٢١,٠ إجراء و٩٥٦ يومًا و٣٠,٤% بينما قُدر الحد الأدنى (V_{min}) بـ ١,٠ إجراء و١,٠ يوم و٠,١%، ويشار إلى أن الدول التي تقل فيها الإجراءات وعدد الأيام والتكلفة عن الحد الأدنى تسجل نتائج تصل إلى ١٠ بينما تصل نتيجة الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى إلى صفر.

١- عدد الإجراءات
٢- الزمن (عدد الأيام)
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٤ – ٢٠١٦)، مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

د- تنفيذ العقود القانونية

يعتمد هذا المكون على مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي ويقيس "فاعلية تنفيذ العقود باتباع تطور نزاعات بيع السلع ورصد زمنها وتكلفتها وعدد الإجراءات ذات الصلة بدءًا من تاريخ رفع المدعي الدعوى القضائية وحتى تاريخ السداد الفعلي"، ويعتمد مؤشر جودة الإجراءات القضائية (2Di) على نقاط تبدأ من صفر إلى ١٨. وتم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث تساوي V_{max} قيمة ١٥,٥ بينما تساوي V_{min} قيمة ٢,٥. ويشار إلى أن الدول التي تقل فيها الإجراءات وعدد الأيام والتكلفة عن الحد الأدنى تسجل نتائج تصل إلى ١٠ بينما تصل نتيجة الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى إلى صفر. وتم اقتباس التصنيفات الخاصة بالمكونات الفرعية (2Dii) و (2Diii) باستخدام المعادلة التالية: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا في ١٠؛ حيث تمثل Vi والوقت والتكلفة والنسبة المئوية للمديونية بينما قدرت قيمة Vmax بـ ١,٤٥٩,٠ يومًا و ٢٢٧,٣% بينما قدرت قيمة Vmin بـ ١٠٩,٠ يومًا و ٥,٥%.

١- جودة الإجراءات القضائية.
٢- الزمن (عدد الأيام).
٣- التكلفة (% من قيمة المطالبة).

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٤ – ٢٠١٦)، مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

العنصر ٣: الحصول على النقد والتسهيلات المالية

أ- نمو العملة

استخدمت أرقام مقياس الاحتياط النقدي (M1) لقياس معدل نمو الاحتياطي النقدي، ويقيس مكون نمو العملة الاحتياطي النقدي في الخمسة أعوام السابقة مطروحًا منه النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في العشر أعوام الأخيرة، وقد تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i متوسط معدل النمو السنوي للاحتياطي النقدي في غضون الخمسة أعوام الأخيرة المقيم لقياس النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في غضون العشر أعوام السابقة عليها، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فإذا كان نمو العملة يعادل نمو الناتج الحقيقي على المدى الطويل (أي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العشر أعوام السابقة) يصبح تصنيف الدولة ١٠، وإذا كان نمو الاحتياطي النقدي أكبر من نمو الناتج الحقيقي على المدى الطويل تسجل الدولة عدد نقاط أقل من ١٠، أما بالنسبة للدول التي تزيد القيمة فيها عن ٥٠% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٦)، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٤، (على شبكة الإنترنت).

ب- الانحراف المعياري للتضخم

استخدم مؤشر سعر المستهلك كمقياس للتضخم في هذا المكون، وقد استخدمت المعادلة التالية لتحديد تصنيف كل دولة على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i الانحراف المعياري للمعدل السنوي للتضخم لإحدى الدول في غضون الخمسة أعوام الأخيرة، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٢٥% على التوالي، ففي حالة عدم وجود اختلاف في معدل انحراف التضخم على مدار الخمسة أعوام السابقة تحصل الدولة على تصنيف ١٠، وكلما زاد اختلاف التضخم؛ انخفض تصنيف الدولة، أما بالنسبة التي يزيد فيها الانحراف المعياري عن ٢٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٦)، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٤ (على شبكة الإنترنت)، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ – ٢٠١٦)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية. آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦-٢٠١٦)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد الإقليمي: دول جنوب الصحراء الإفريقية، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٦).

ج- التضخم: بيانات السنة الأخيرة

استخدم مؤشر سعر المستهلك كمقياس للتضخم في هذا المكون، وقد استخدمت المعادلة التالية لتحديد تصنيف كل دولة على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i معدل التضخم على مدار العام الأخير، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فكلما انخفض التضخم ارتفع التصنيف، ومن ثم فإن الدول التي يزيد بها معدل التضخم عن ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٦)، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٤ (على شبكة الإنترنت)، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ – ٢٠١٦)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية. آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦-٢٠١٦)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد الإقليمي: دول جنوب الصحراء الإفريقية، صندوق النقد الدولي (٢٠١٥)، الصومال؛ وحدة

الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٦).

د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية

إذا كانت الدولة تسمح بامتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية بالداخل والخارج دون أي قيود فإنها تحصل على التصنيف ١٠، ولكن إذا كانت تسمح بامتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية بالداخل فقط دون الخارج أو العكس فإنها تحصل على تصنيف ٥.

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٥)، التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف.

العنصر ٤: حرية التجارة على المستوى العالمي

أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية

١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)

يقيس هذا المكون الفرعي الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كنسبة مئوية من الواردات والصادرات، وقد تم حساب تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ تبعًا للمعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i إيراد الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من الواردات والصادرات، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و١٥% على التوالي، فكلما زادت الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من الواردات والصادرات؛ قلّ التصنيف، وإذا زاد قيمة الضرائب المفروضة في إحدى الدول عن ١٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: (Gwartney, Lawson and Hall, 2015)؛ المركز الدولي لتنمية الضرائب (٢٠١٦)؛ السعودية العربية، وزارة المالية، الجمارك السعودية (٢٠١٣)، صندوق النقد الدولي (٢٠١٥)، الصومال.

٢- متوسط معدل التعريفة

يقيس هذا المكون الفرعي متوسط معدل التعريف غير المقاس، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i متوسط معدل التعريفات في إحدى الدول، كما حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فكلما زاد متوسط معدل التعريفات؛ قلّ التصنيف، وإذا زاد متوسط معدل التعريفات إحدى الدول عن ٥٠% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٥ – ٢٠١٦)، مؤشرات التنمية العالمية، منظمة التجارة العالمية (أعوام متعددة، ٢٠٠٦ – ٢٠١٥)، دراسة (Gwartney, Lawson and Hall, 2015)، وزارة المالية العراقية (٢٠٠٨)، دليوت (٢٠١٥)، دليل المعلومات المالية: الاقتصادات الرئيسية في أفريقيا ٢٠١٤/١٥: صـ ١٦٥.

٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات

يقيس هذا المكون الفرعي الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات في إحدى الدول، كما حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٢٥% على التوالي، فكلما زاد تفاوت معدل التعريفات؛ قلّ التصنيف، وإذا زاد الانحراف المعياري لإحدى الدول عن ٢٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: دراسة (Gwartney, Lawson and Hall, 2015)، منظمة التجارة العالمية (أعوام متعددة، ٢٠٠٦ – ٢٠١٥)، ، وزارة المالية العراقية (٢٠٠٨) ، دليوت (٢٠١٥)، دليل المعلومات المالية: الاقتصادات الرئيسية في أفريقيا ١٥/٢٠١٤: صـ ١٦٥.

ب- معدلات الصرف في السوق السوداء

يقيس هذا المكون الفارق بين معدل الصرف الرسمي ومعدل الصرف في السوق السوداء الموازية، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i فرق سعر صرف السوق السوداء، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، وفي حالة عدم وجود سعر صرف بالسوق السوداء تحصل الدولة على التصنيف ١٠، وكلما زاد الفارق بين السعرين قل التصنيف، وإذا زاد الفارق ٥٠% تحصل الدولة على تصنيف صفر.

المصدر: البحث النقدي (٢٠٠٣ – ٢٠١٥)، دليل البنوك للصرف الأجنبي الصادر عن معهد البحوث النقدية.

ج- ضوابط رأس المال

يقيس هذا المكون القيود المفروضة على معاملات رأس المال بالنظر إلى ١٣ نوعًا من الضوابط الدولية لرأس المال المنقولة عن صندوق النقد الدولي، وقد تم استقاء تصنيف الدول على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ بحساب عدد الضوابط غير المفروضة كنسبة مئوية من إجمالي عدد الضوابط وضرب الناتج في ١٠.

المصدر: مركز الأبحاث النقدية (٢٠٠٣ – ٢٠١٥)، التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف.

العنصر ٥: اللوائح التنظيمية للائتمان والعمالة والنشاط التجاري

أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان

١- ملكية المصارف

يعتمد تصنيف هذا المكون الفرعي على النسبة المئوية للودائع المصرفية في المصارف الخاصة، فمتى كانت نسبة الودائع الخاصة تتراوح بين ٩٥% و١٠٠% تحصل الدولة المعنية على تصنيف ١٠، ومتى كان مجموع الودائع الخاصة يتراوح بين ٧٥% و٩٥% تحصل الدولة المعنية على تصنيف ٨، أما إذا كانت نسبة الودائع الخاصة بين ٤٠% إلى ٧٥% فإنها تحصل على التصنيف ٥ وإذا كانت بين ١٠% إلى ٤٠% فإنها تحصل على التصنيف ٢، وتحصل على التصنيف صفر إذا كان إجمالي الودائع المصرفية أقل من ١٠%.

المصدر: بنكسكوب (٢٠١١)، البنك المركزي للاتحاد القمري (٢٠١٢، ٢٠١٤)، البنك المركزي لجيبوتي (٢٠١٦)، البنك المركزي لموريتانيا (٢٠١٦)، بنك الصومال الأول (٢٠١٦)، مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢).

٢- تنافس البنوك الأجنبية

يعتمد هذا المكون على متغيرين: النسبة المئوية للأصول المصرفية التي تملكها البنوك الأجنبية وعدد طلبات التراخيص المصرفية التجارية الموجهة من جهات أجنبية والتي تقابل بالرفض كنسبة مئوية من إجمالي عدد طلبات التراخيص المصرفية التجارية الموجهة من جهات أجنبية، فإذا كانت إحدى الدول تقبل كافة الطلبات من مصارف أجنبية أو معظمها وإذا كانت المصارف الأجنبية تمتلك نصيبًا كبيرًا من أصول القطاع المصرفي فإن الدولة تحصل على تصنيف متقدم وفقًا للجدول التالي.

معدل رفض تراخيص المصارف الأجنبية (الطلبات المرفوضة/الطلبات)

الأصول المصرفية الأجنبية كحصة من إجمالي أصول القطاع المصرفي		%٠	%٤٩–%٠	%١٠٠–%٥٠
	%١٠٠–%٨٠	١٠	٨	٥
	%٧٩–%٤٠	٩	٧	٤
	%٣٩–%٠	٨	٦	٣

المصدر: مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢)

٣- ضوابط معدل الفائدة/ معدل الفائدة الحقيقي السلبي

يعتمد هذا المكون على متغيرين: معدل الفائدة الحقيقي (أي معدل فائدة الإقراض مطروحًا منه التضخم مقاسًا على مؤشر سعر المستهلك) والفارق بين معدل فائدة الإقراض ومعدل فائدة الإيداع، فمتى كان معدل الفائدة الحقيقي إيجابي ومتى تحددت معدلات الفائدة في الأساس تبعًا لقوى السوق (أي متى كان معدل فائدة الإقراض أقل من ٨% وأعلى من معدل فائدة الإيداع) حصلت الدولة المعنية على تصنيف ١٠، فعندما كانت المعدلات الحقيقية سلبية إلى حد ما (أقل من ٥%) والفارق بين معدلات الإيداع ومعدلات الإقراض ٨% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٨، وعندما كان معدل فائدة الإقراض سلبيًا على نحو متصل بمقدار عدد أحادي واحد (أقل من عشرة) وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات الإقراض ١٦% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٦، وعندما غلبت السلبية على المعدلات الحقيقية بنسبة ١٠%أو أكثر وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات فائدة الإقراض ٢٤% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٤، وعندما كان معدل فائدة الإقراض سلبيًا على نحو متصل بمقدار عدد مزدوج (مكون من خانتين) وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات الإقراض ٣٢% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٢، بينما بلغ التصنيف صفر عندما كان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات فائدة الإقراض ٣٦% وكانت معدلات الإقراض الحقيقية سلبية على نحو متصل بمقدار عدد مزدوج (مكون من خانتين) وبلغ التضخم حد جامح تقلص معه سوق الائتمان.

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٥ – ٢٠١٦)، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٦).

٤- الحصول على ائتمان

يعتمد المكونان الفرعيان التاليان على مؤشر الحقوق القانونية ومؤشر معلومات الائتمان المأخوذين عن مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي.

أ- مؤشر الحقوق القانونية

يقيس مؤشر الحقوق القانونية مستوى الحماية الذي يوفره قانون الضمانات وقانون الإفلاس لحقوق المقترضين والمقرضين والذي يسهل الإقراض تباعًا، ويشمل المؤشر ٧ مجالات تتصل بالحقوق القانونية في قانون الضمانات و٣ مجالات تتصل بقانون الإفلاس"، حيث عُين لكل مجال من المجالات التي يشملها المؤشر نقطة واحدة، "يتراوح المؤشر بين صفر و١٠؛ حيث تشير التصنيفات المتقدمة إلى أن قوانين الضمانات والإفلاس مصممة على نحو أضمن لإتاحة فرصة الحصول على ائتمان".

ب- مؤشر معلومات الائتمان

يقيس مؤشر معلومات الائتمان القواعد المؤثرة في نطاق معلومات الائتمان المتوفرة عبر سجلات الائتمان العامة أو الخاصة وإمكانية الحصول عليها وجودة هذه المعلومات، حيث عُين لكل مجال من المجالات الستة التي يشملها المؤشر نقطة

واحدة، و"يتراوح المؤشر بين صفر و٦؛ حيث تشير التصنيفات المتقدمة إلى توفر كم أكبر من معلومات الائتمان سواء من السجلات العامة أو المكاتب الخاصة لتيسير القدرة على اتخاذ القرارات ذات الصلة بالائتمان"، وقد تم تحويل القيم الناتجة على مقياس مدرج من صفر إلى ٦ فيما بعد إلى مقياس مدرج من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٦) <http://www.doingbusiness.org>

ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة

١- صعوبة استئجار العمالة

"يقيس مؤشر صعوبة استئجار العمالة ما يلي: (١) ما إذا كان من الممكن استخدام العقود محددة المدة للمهام المؤقتة فحسب، (٢) الحد الأقصى للفترة التراكمية للعقود محددة المدة، (٣) معدل الحد الأدنى لأجر المتدرب أو الموظف العامل للمرة الأولى مقارنة بمتوسط القيمة المضافة لكل عامل"، ويقاس هذا المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى توفر لوائح تنظيمية جمودًا)، وقد تم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيمة الأعلى إلى توفر لوائح تنظيمية أكثر مرونة.

٢- جمود عدد ساعات العمل

"يتألف مؤشر جمود عدد ساعات العمل من ٥ مكونات: (١) ما إذا كان العمل الليلي محظورًا أم لا، (٢) ما إذا كان العمل في عطلات نهاية الأسبوع محظورًا أم لا، (٣) ما إذا كان عدد أيام العمل أسبوعيًا ٥,٥ يومًا، (٤) ما إذا كان عدد ساعات العمل أسبوعيًا يمكن أن يصل إلى ٥٠ ساعة أو أكثر (شاملة ساعات العمل الإضافية) لشهرين على مدار السنة، (٥) ما إذا كانت الإجازات السنوية مدفوعة الأجر تصل إلى ٢٢ يومًا أو أقل". إذا أتت الإجابات على كافة هذه الأسئلة بـ "لا" فإن ذلك يشير إلى مزيد من الجمود، وقد قيس المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من جمود اللوائح التنظيمية)، وتم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من مرونة اللوائح التنظيمية.

٣- جمود اللوائح التنظيمية للعزل

أ- صعوبة الفصل

"يتألف مؤشر صعوبة الفصل من ٨ مكونات: (١) ما إذا كان من غير المسموح به أن يكون وجود فائض من الموظفين أساسًا لإنهاء عمل بعضهم، (٢) ما إذا كان على صاحب العمل إخطار الغير (مثل أحد الهيئات الحكومية) لإنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل، (٤) ما إذا كان على صاحب العمل الحصول على موافقة الغير لإنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل، (٥) ما إذا كان على صاحب العمل الحصول على موافقة الغير لإنهاء عمل ٢٥ عاملًا زائدين عن حاجة العمل، (٦) ما إذا كان القانون يقتضي من صاحب العمل الأخذ بخيارات إعادة تعيين العمال أو الاحتفاظ بهم قبل إنهاء عملهم لزيادتهم عن حاجة العمل، (٧) ما إذا كان قواعد الأولوية مطبقة على العمال الزائدين عن حاجة العمل، (٨) ما إذا كان قواعد الأولوية مطبقة على إعادة التوظيف"، ويقاس هذا المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من جمود اللوائح التنظيمية)، وتم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من مرونة اللوائح التنظيمية.

ب- تكاليف الفصل (الأسابيع المستحق عليها الأجر)

يقيس هذا المؤشر الفرعي "تكلفة اشتراطات الإشعار المقدم ومكافآت نهاية الخدمة والجزاءات المستحقة لدى إنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل معبر عنها وفقًا للأسابيع المستحق عليها الأجر"، حيث يعادل تصنيف هذا المكون: $(V_{max}$ $(V_{max} - V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i تكلفة فصل أحد العاملين، فيما تحددت قيم (V_{max}) و(V_{min}) بـ ٥٧,٩١ أسبوع و٠,٠ أسبوع على التوالي، ومن ثم تحصل الدول التي تقل فيها القيمة عن الحد الأدنى على تصنيف ١٠ بينما تحصل الدول التي تزيد فيها القيمة عن الحد الأقصى على التصنيف صفر.

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٦) <http://www.doingbusiness.org>.

٤- التجنيد الإلزامي

يقيس هذا المكون الفرعي مدة التجنيد الإلزامي، حيث حصلت الدول التي لا تعمل وفقًا لنظام التجنيد الإلزامي على التصنيف ١٠، وإذا كانت مدة التجنيد الإلزامي ستة أشهر أو أقل تحصل الدولة المعنية على تصنيف ٥، أما إذا كانت مدة التجنيد الإلزامي أكثر من ٦ أشهر ولكن لا تتجاوز ١٨ شهرًا فإن الدول تحصل على تصنيف ٣، وإذا كانت مدة التجنيد الإلزامي أكثر من ١٢ شهرًا ولكن لا تتجاوز ١٨ شهرًا فإن الدول تحصل على تصنيف ١، أما الدول التي تزيد فيها مدة التجنيد الإلزامي عن ١٨ شهرًا فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: ائتلاف من أجل وقف استخدام الأطفال المُجنّدين (٢٠٠٨)، المنظمة الدولية المعنية بقضايا الأطفال المجندين (٢٠١٢)، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٧ – ٢٠١٥)، سجلات الحروب الدولية (٢٠١٦).

ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري

١- بدء نشاط تجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة فتح نشاط تجاري بناءً على عدد الإجراءات والوقت الذي تستغرقه هذه الإجراءات وتكلفة بدء نشاط تجاري شاملة الرسوم على سبيل المثال والحد الأدنى من اشتراطات رأس المال اللازم لبدء نشاط تجاري، حيث يعادل تصنيف هذا المكون: $(V_{max} - V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i عدد الإجراءات والزمن المستغرق (بالأيام) والتكلفة كنسبة مئوية من دخل الفرد والحد الأدنى لاشتراطات رأس المال كنسبة مئوية من دخل الفرد، وقد تحددت قيم الحد الأقصى (V_{max}) بـ ١٩,٠ إجراء و٢٠٣,٠ أيام و٨٣٥,٤% و٥، ١١١,٩%، بينما تحددت قيم الحد الأدنى (V_{min}) بـ ٢,٠ إجراء و٢,٠ يوم، و٠,٠% و٠,٠%، وعلى ذلك فإن الدول التي تقل قيمها عن الحد الأدنى تحصل على تصنيف ١٠ بينما تحصل الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى على تصنيف صفر.

أ- عدد الإجراءات
ب- المدة (عدد الأيام)
ج- التكلفة (% من دخل الفرد)
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٦) <http://www.doingbusiness.org>.

٢- إغلاق نشاط تجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة إغلاق نشاط تجاري وفقًا للزمن المستغرق والتكلفة المتكبدة (كنسبة مئوية من النشاط) لإغلاق النشاط وكذلك معدل استرداد

التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)، ويعادل تصنيف الزمن والتكلفة: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠، كما يقاس معدل استرداد التكلفة بالمعادلة: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i الزمن والتكلفة ومعدل استرداد التكلفة، بينما تحددت قيمة الحد الأقصى (V_{max}) بـ ١٠,٠ أعوام، و٧٦,٠%، و٩٢,٦%، وقيمة الحد الأدنى (V_{min}) بـ ٠,٤ عام، و١,٠%، و٠,٠%.

أ- الزمن (عدد الأعوام)
ب- التكلفة (% من النشاط)
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٦) <http://www.doingbusiness.org>.

المراجع

Al Ismaily, Salem Ben Nasser, Amela Karabegović, and Fred McMahon (2005). Economic Freedom of the Arab World. In Augusto Lopez-Claros and Klaus Schwab (eds.), *The Arab World Competitiveness Report 2005* (World Economic Forum, 2005): 129–41.

Ayal, E.B., and K. Georgios (1998). Components of Economic Freedom and Growth: An Empirical Study. *Journal of Developing Areas* 32 (Spring): 327–38.

Amin, Magdi, Ragui Assaad, Nazar al-Baharna, Kemal Dervis, Raj M. Desai, Navtej S. Dhillon, Ahmed Galal, Hafez Ghanem, and Carol Graham (2012). *After the Spring: Economic Transitions in the Arab World*. Oxford University Press..

Bengoa, M., and B. Sanchez-Robles (2003). Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Growth: New Evidence from Latin America. *European Journal of Political Economy* 19, 3 (September): 529–45.

Berggren, Niclas (2003). The Benefits of Economic Freedom: A Survey. *The Independent Review* 8, 2 (Fall): 193–211.

Carlsson, F., and S. Lundstrom (2002). Economic Freedom and Growth: Decomposing the Effects. *Public Choice* 112, 3/4 (September): 335–44.

Dawson, J.W. (1998). Institutions, Investment, and Growth: New Cross-Country and Panel Data Evidence. *Economic Inquiry 36* (October): 603–19.

Dawson, J.W. (2003). Causality in the Freedom-Growth Relationship. *European Journal of Political Economy* 19, 3 (September): 479–95.

De Haan, J., and J-E. Sturm (2000). On the Relationship between Economic Freedom and Economic Growth. *European Journal of Political Economy* 16: 215–41.

De Haan, Jakob, and C.L.J. Sierman (1998). Further Evidence on the Relationship between Economic Freedom and Economic Growth. *Public Choice* 95: 363–80.

De Soysa, Indra, and Krishna Chaitanya Vadlamannati (2014*). Free Markets and Civil Peace: Some Theory and Empirical Evidence.* Fraser Institute.

Doucouliagos, Chris, and Mehmet Ali Ulubasoglu (2006). Freedom and Economic Growth: Does Specification Make a Difference? *European Journal of Political Economy* 22, 1: 60–81.

Easton, S.T., and M.A. Walker (1997). Income, Growth, and Economic Freedom.

American Economic Review 87, 2 (May): 328–32.

Feldmann, Horst (2010). Economic Freedom and Unemployment. In James Gwartney, Joshua C. Hall, and Robert Lawson, *Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report* (Fraser Institute): 187–201.

Grin, Gilles (2012). *The Arab Spring and the European Neighbourhood Policy: An Economic Outlook*. Foundation Pierre du Bois.

Griswold, D.T. (2004). Trading Tyranny for Freedom: How Open Markets Till the Soil for Democracy. *Trade Policy Analysis 26* (January) <http://www.freetheworld.com/papers/Griswold.pdf>.

Gwartney, James, Robert Lawson, and Walter Block (1996). *Economic Freedom of the World: 1975–1995*. Fraser Institute.

Gwartney, James, and Robert Lawson (2004). *Economic Freedom of the World: 2004 Annual Report*. Fraser Institute. <http://www.freetheworld.com>.

Gwartney, James, and Robert Lawson (2006). *Economic Freedom of the World: 2006 Annual Report*. Fraser Institute. <http://www.freetheworld.com>.

Gwartney, James D., Robert Lawson, and Joshua C. Hall (2015). *Economic Freedom of the World: 2015 Annual Report*. Fraser Institute. <www.freetheworld.com>.

Gwartney, James D., Robert Lawson, and Joshua C. Hall (2016). *Economic Freedom of the World: 2016 Annual Report*. Fraser Institute. <www.freetheworld.com>.

Hall, Joshua, and Robert Lawson (2014). *Economic Freedom of the World: An Accounting of the Literature. Contemporary Economic Policy* 32, 1: 1–19. <http://http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/coep.2014.32.issue-1/issuetoc> (subscription is required).

Hourani, Albert (1992). *A History of the Arab People*. Warner Brothers.

Lopez-Claros, Augusto , and Klaus Schwab, eds. (2005). *The Arab World Competitiveness Report 2005*. World Economic Forum.

Norton, Seth W., and James D. Gwartney (2008). *Economic Freedom and World Poverty. In James Gwartney and Robert Lawson, Economic Freedom of the World: 2008 Annual Report* (Fraser Institute): 23–40. <http://www.freetheworld.com>.

Mulupi, Dinfin (2012, June 18). Opening a Bank in Somalia? Not a Crazy Idea, Says Businessman. *How We Made It in Africa: Insight into Business in Africa*. <http://

www.howwemadeitinafrica.com/why-we-decided-to-open-a-bank-in-somalia/17530/>.

مصادر البيانات:

Bankscope (2011). [Information on world banking.] <https://bankscope.bvdep.com> (subscription is required).

Banque centrale de Comores (2012). *Rapport annuel.* <http://www.banquecomores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2012.pdf>, as of June 4, 2014.

Banque Centrale de Comores (2014). *La structure du système bancaire comorien.* <http://www.banque-comores.km/index.php?pg=etablissements-decredit>, as of June 4, 2014.

Banque Centrale de Djibouti (2016). *Supervision des Institutions.* <http://www.banque-centrale.dj>, as of June 17, 2016.

Banque Centrale de La Mauritanie (2016). *Structure du système bancaire.* <http://www.bcm.mr/Pages/accueil.aspx>, as of June 17 2016.

Central Bank of Somalia (2016). *Licensed Banks.* <http://www.centralbank.gov.so/banks.html> as June 16, 2016.

Child Soldiers International (2012*). Louder than Words: An Agenda for Action to End State Use of Child Soldiers.* Report published to mark the tenth anniversary year of entry into force of the Optional Protocol on the involvement of children in armed conflict. <http://www.child-soldiers.org/global_ report_reader.php?id=562>, as of August 28, 2015.

Deloitte, (2007*). Investing in Africa, Somalia Country Study.*

Deloitte (2009–2016). *International Tax and Business Guide Highlights*. <http://www.deloitte.com/view/en_GX/global/services/tax/international-tax/international-taxand- business-guides/all-jurisdictions/index.htm>, as of June 15, 2016.

Deloitte (2015). *Guide to Fiscal Information: Key Economies in Africa 2014/15*. <http://www2.deloitte.com/na/en/pages/tax/articles/guide-to-fiscal-information-keyeconomies- on-africa-2015.html>, as of August 8, 2016.

Djibouti, Ministère de Finances (2011). *Code Général d'Impôt.* <www.ministerefinances. dj/TVA/CGI%20%202010.pdf>, as of July 27 2016.

Economist Intelligence Unit (2016). Data request, September 14, 2016. <http://www.economistgroup.com> .

Ernst & Young (2010). *Libyan Income Tax Law 7/2010*. Issued January 28, 2010.

Ernst & Young (various years). *Worldwide Personal Tax Guide*. <http://www.ey.com/GL/en/Services/Tax/Global-tax-guide-archive> as June 4 2014

Information Builders (2012). *Saudi Credit Bureau Reduces Financial Risk with BI and ETL*. <http://www.informationbuilders.com/applications/simah>, as of October 19, 2012.

International Center for Tax Development (2016). *The ICTD Government Revenue Dataset*. <http://www.ictd.ac/datasets/the-ictd-government-revenuedataset>, as of June 30 2016

International Institute for Strategic Studies (2007–2015). *The Military Balance* [2007–2014]. International Institute for Strategic Studies.

International Monetary Fund (2004–2015). *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions*. IMF.

International Monetary Fund (2006–2016). *World Economic and Financial Surveys. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. IMF.

International Monetary Fund (2006–2016). *World Economic and Financial Surveys. Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa*. IMF.

International Monetary Fund (2013). *West Bank and Gaza: Staff Report*. Prepared for the September Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, September, 2013. <https://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2013/091113. pdf>, as of July 27, 2016.

International Monetary Fund (2015) Djibouti: *Press Release: IMF Executive Board Concludes 2015 Article IV Consultation with Djibouti* (December 28). <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15587.htm>, as of July 27, 2016.

International Monetary Fund (2015). *Somalia: 2015 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Somalia*. IMF Country Report No. 15/208. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15208.pdf>. as of July 27 2016

Iraq, Ministry of Finance, Public Commission of Customs (2008). *Customs Tariff Table According to the Harmonized System*. Republic of Iraq. <http://www.iraq-businessnews.com/wp-content/uploads/2011/02/Iraqi-DRAFT-Tariff-Schedule.pdf>, as of June 15, 2015.

Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization (various years). *Gross Fixed Capital Formation*. <http://www.cosit.gov.iq/en/national-accountsstatistics/formation-of-fixed-e>, as of June 4, 2016.

Monetary Research (2003–2015). *MRI Bankers' Guide to Foreign Currency*. Monetary Research, Inc.

PricewaterhouseCoopers (various years). *Worldwide Tax Summaries*. <http://taxsummaries.pwc.com/uk/taxsummaries/wwts.nsf/ID/PPAA-85RDKF>. as of July 28, 2016.

PRS Group (1979–2016). *International Country Risk Guide*. Data purchased from <http://www.prsgroup.com>.

Saudi Arabia, Ministry of Finance, Saudi Customs (2013). Revenues from Customs Duties. Chapter one (pp. 13–24) in *Annual Report Saudi Custom 2013G*. <http://www.customs.gov.sa/sites/sc/en/AnnualReport/>, as of June 30, 2016.

War Resisters' International (2016). *World Survey of Conscription and Conscientious Objection to Military Service*. <*www.wri-irg.org*>, as of June 30, 2016.

World Bank (various years, 2005–2016). *World Development Indicators* (editions 2005–2016). International Bank for Reconstruction and Development and World Bank.

World Bank (2016). *World Development Indicators 2014* (on-line). World Bank. <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.

World Bank (various years, 2004–2016). *Doing Business Database*. <http://www.doingbusiness.org>, as of June 17 2016.

World Bank Group (2003). *World Bank Survey of Bank Regulation and Supervision*. <http://www.worldbank.org/research/interest/2003_bank_survey/2003_bank_regulation_database.htm>, as of July 24, 2007.

World Bank Group (2007). *World Bank Survey of Bank Regulation and Supervision*.<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/0,,contentMDK:20345037~pagePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00.html#Survey_III>, as of July 24, 2007.

World Bank Group (2012). *World Bank Survey of Bank Regulation and Supervision*. <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTGLOBALFINREPORT/0,,contentMDK:23267421~pagePK:64168182~piPK:64168060~theSitePK:8816097,00.html>, as of June 4, 2014.

World Trade Organization (2006–2015). *World Tariff Profiles*. <www.wto.org/english/res_e/booksp_e/tariff_profiles10_e.pdf>, as of June 16, 2016.

United Nations (2016). National Accounts Main Aggregates Database. <http://unstats.un.org/unsd/snaama/selCountry.asp>, as of July 8, 2016.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD] (2015). *World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance*. <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf>. as of June 4, 2016